الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف
معهد الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي
المرجع: .....

الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص لابن جنّي

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر
الشعبة: لغة وأدب عربي التخصص: علوم اللّسان العربي

إعداد الطالب(ة): إشراف الأستاذ(ة):
*- حياة خروبي - الجيلالي جقال

السنة الجامعية: **2015/2014**

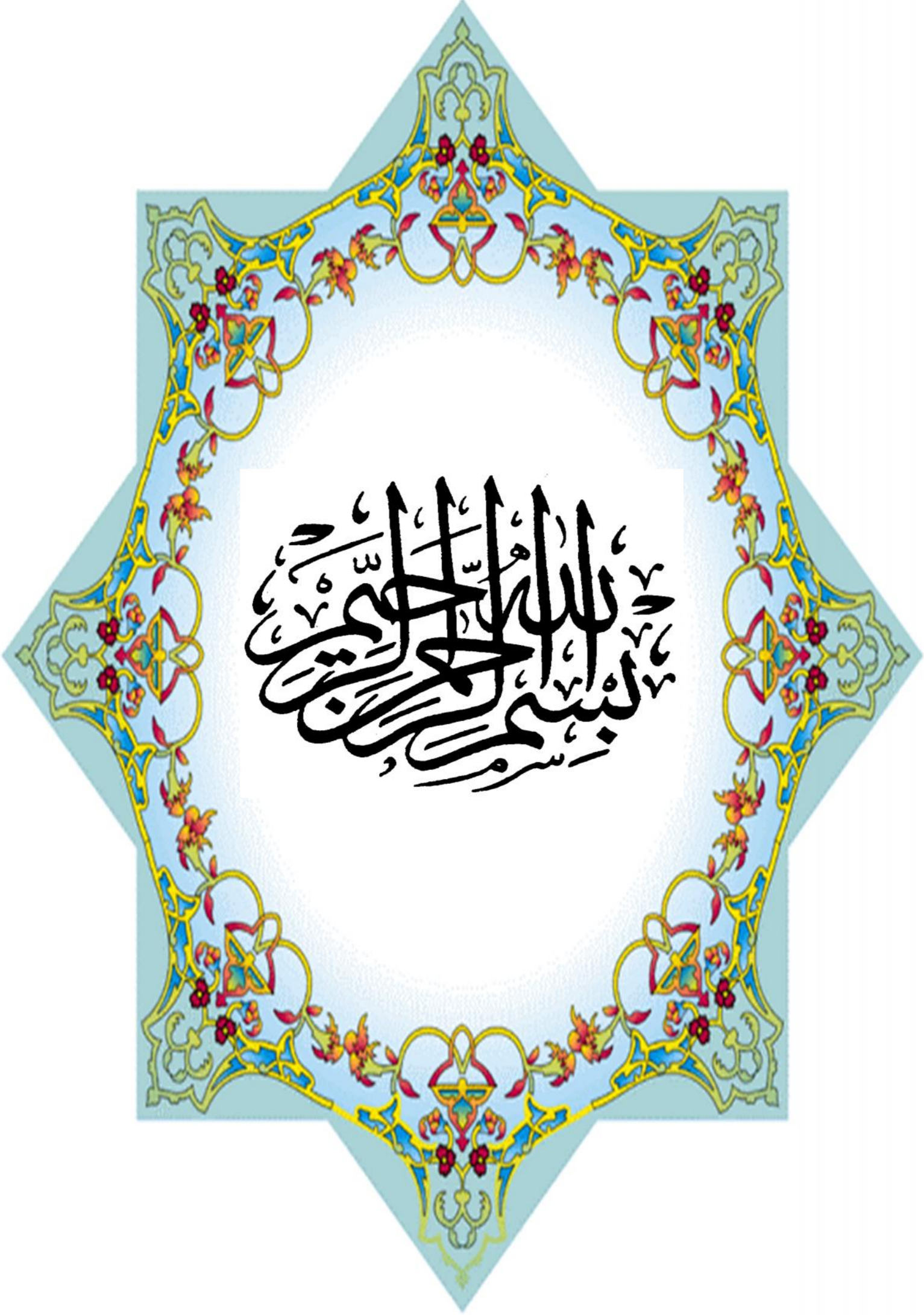
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه الذي جعل الشّكر مفتاحا لذكره، والصّلاة والسّلام على خير خلقه.

ونحن على مشارف نهاية هذا البحث لا يسعني إلّا أن أتقدّم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " **الجيلالي بقال***" على رعايته ودعمه ومساندته لنا طيلة فترة البحث.*

كما لا يفوتني أن أعرب عن جزيل الشّكر والعرفان إلى عائلتي لدعمهم المستمر.

مقدّمة

مقدّمـــــــة:

الحمد للّه ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على من أوتي جوامع الكلم فكان أفصح النّاس لسانا، وأعذب الخلق بيانا سيّدنا محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم، المبعوث رحمة للعالمين، بلسان عربيّ مبين، وبعد:

اهتمّت النّظريات المعاصرة بالوظيفة التّواصليّة للّغة، وما يمكن أن ينتج عنها أثناء الاستعمال، ومن بين هذه النّظريات النّظريّة التّداوليّة، أو ما يعرف بعلم استعمال اللّغة والتّي فتحت آفاقا جديدة أمام الدّرس اللّغوي؛ حيث قامت بتغيير اتجاه اهتمامها بعد أن كانت اللّغة تدرس من حيث جانبها الشّكلي فقط، إذ ربطت بين الاستعمال والوظيفة التي نتجت عن ذلك الاستعمال، وذلك بجعل السّياق وظروف المقام من بين شروط نجاح العمليّة التّواصليّة بين المتكلّم والمتلقّي، إذ قامت بتفعيل دور اللّغة في التواصل والذي يظهر أثناء الاستعمال فتناولت بذلك السّياق وأفعال اللّغة وقواعد التّخاطب وغيرها من المواضيع التي حاولت إلقاء الضّوء عليها، وكلّ هذا يدور في فلك العمليّة التواصليّة؛ أي: أنّ هناك متكلّما وخطابا ومتلقّيا، وهو ما يعرف بأطراف الخطاب.

ولقد شكّل التّراث العربي منبعا مهمّا للباحثين المعاصرين؛ وذلك من خلال محاولتهم الكشف عن مدى انتباه علماء العرب إلى الوظيفة التّواصليّة للّغة، حيث قام بعضهم بتتبّع مصنّفات علماء العرب القدامى، مع محاولة تطبيق هذه النّظريات الجديدة على ما خلّفه الأقدمون، إذ يعمدون إليها من أجل اكتشاف أسرار هذا التّراث.

ويعدّ عملنا هذا مساهمة بسيطة في تتبّع اللّسانيات التّداوليّة في تراثنا العربيّ القديم، وذلك من خلال أهمّ المصادر اللّغويّة فيه، ألا وهو كتاب الخصائص لابن جنّي، لا نهدف من ورائه إلى بيان هذا الاتّجاه أو هذه النّظريّة بقدر ما نهدف إلى رصد الخصائص التي تتميّز بها الدّراسة العربيّة القديمة، ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع الموسوم بـ "الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص لابن جنّي" إلى محاولة منّا إلى إبراز السّمات اللّغويّة التّداوليّة التي يحتوي عليها تراثنا العربي، وعقد الصّلة بين الدّراسات الغربيّة وتطبيق ما جاءت به على موروثنا القديم، وتتمثّل هذه الصّلة في البحث عمّا هو مرتبط بالدّراسة التّداوليّة في

كتاب الخصائص، إذ أنّ الجانب النّظري هو مبثوث في الكتب، فأغلب المصادر اللّسانيّة المعاصرة تقوم بتوضيح النّظرية التدّاوليّة وأهمّ ما جاءت به في ميدان الدّراسة اللّغويّة، فأردنا بذلك تسليط الضّوء على تطبيق المفاهيم التي قدّمتها هذه النّظريّة على واحد من أمّهات الكتب العربيّة وهو الخصائص، آملين أن نثري الدّرس اللّغوي العربيّ بهذه الدّراسة.

وفيما يخص إشكاليّة البحث فإنّنا نلخّصها في مجموعة من الأسئلة التي حاولنا أن نجيب عليها من خلال هذا البحث، ونجملها فيما يلي:

– إلى أيّ مدى تتقارب النّظرة العربيّة القديمة للّغة مع ما جاءت به الدّراسات الحديثة الغربيّة؟

– وإلى أيّ مدى اهتمّ اللّغويون العرب عموما وابن جنّي خصوصا بالمباحث المذكورة في الدّراسات اللّغويّة الحديثة وخاصة التّداوليّة؟

– هل كان العرب القدامى يولون أهميّة للسيّاق الذي يجري فيه الخطاب أم أنّهم عالجوا اللّغة بغضّ النّظر عن قائلها وسياقها الذي نتجت فيه؟

– هل يمكن أن نتوصّل إلى بعض الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص؟

ولقد استعنّا في هذه الدّراسة بالمنهج الوصفي التحليلي.

ومن طبيعة الأمور أنّه لا يكاد يخلو أيّ بحث من صعوبات تواجهه، فلقد واجهتنا بعض الصّعوبات نذكر منها، صعوبة منهج ابن جنّي في تقديمه للمعلومة التي يريد بيانها وكذا تشعّب القضايا المتناولة فيه، مما صعّب علينا استخلاص بعض الأبعاد التّداوليّة ونضيف إلى ذلك قلّة المصادر والمراجع التي تتناول القضايا العربيّة من وجهة لسانيّة غربيّة وكذا ضيق الوقت الممنوح من أجل تقديم هذا البحث.

ولقد اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المراجع نذكر منها: التّداولية اليوم علم جديد في التواصل لآن روبول وجاك موشلار، وكتاب التّداوليّة من أوستين إلى غوفمان لفيليب بلانشية، كما اعتمدنا على كتاب التّداوليّة عند العلماء العرب لمسعود صحراوي وآفاق

جديدة في البحث اللّغوي المعاصر لمحمود نحلة، وغيرها من الكتب التي كانت لنا بمثابة الضوء الذي نستنير به في الظلام.

وأمّا فيما يخصّ بنية البحث فقد بدأناه بمقدّمة عرضنا فيها سبب اختيارنا للموضوع وطرحا للإشكالية، وأردفناها بمدخل وفصلين وخاتمة.

أمّا المدخل فقد عرضنا فيه أهمّ الاتجاهات التي قامت بدراسة اللّغة، سواء كان ذلك عند العرب أو عند الغرب وكيفيّة دراستهم لها. وأمّا الفصل الأوّل والموسوم بـ الجهاز المفاهيمي للتّداوليّة، فقد قسّمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأوّل مفهوم التّداوليّة لغة اصطلاحا، وكذا نشأتها وتطوّرها، أهم فروعها، والمهام التي تقوم بها، وأخيرا أهمّيتها في دراسة اللّغة. أمّا المبحث الثّاني فقد قدّمنا فيه أبرز المفاهيم التّداوليّة وهي: الأفعال الكلاميّة والحجاج، والملفوظيّة، في حين تناولنا في المبحث الثّالث والأخير علاقتها ببعض العلوم الأخرى، ذكرنا منها علاقتها باللّسانيات البنيويّة، وبعلم الدّلالة، وبالبلاغة وتحليل الخطاب.

أمّا الفصل الثّاني والمعنون بـ "الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص لابن جنّي"، فقد عرضنا فيه مبحثين هما: التّعريف بابن جنّي وبكتابه الخصائص، ذكرنا فيه حياة ابن جنّي وثقافته، وثناء العلماء عليه، والتّعريف بالخصائص، وأمّا المبحث الثّاني فقدّمنا فيه: الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص، عرضنا فيه مجموعة من الأبعاد وهي: تداوليّة عناصر الخطاب، تداوليّة اللّفظ والمعنى، تداوليّة الإعراب والمعنى، تداوليّة الخبر والإنشاء، تداوليّة التقديم والتّأخير، تداوليّة مخالفة الظاهر، تداوليّة الحذف، تداوليّة حروف المعاني، تداوليّة المبالغة، وأخيرا تداوليّة التّكرار.

وختمناه بخاتمة لخّصنا فيها أهمّ النّتائج التي اتّضحت لنا أثناء الدّراسة والتحليل.

ولا يسعنا في الأخير إلاّ أن نتقدّم بالشّكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذ المشرف الجيلالي جقال، الذي لم يبخل علينا وأمدّ يد العون لنا بتوجيهاته ونصائحه. وأخيرا نسأل اللّه التّوفيق والسّداد في العمل.

المدخل

مدخــل:

كان لعلماء اللّغة القدامى الفضل الكبير في جمع اللّغة العربيّة والمحافظة عليها، وبيان مضامينها، فوضعوا المصنّفات ودرسوا فيها الكلمة والجملة، والظواهر اللّغويّة المتعدّدة، ولقد شهد النصف الأوّل من القرن الثاني للهجرة ـ وهو عصر التّدوين ـ نشاطا في الحركة العلمية "وتجئ أهميّة هذا النشاط العلمي من أنّه صاحب نشأة العلوم العربيّة في تلك الفترة ونما بنموّها سواء منها علوم اللّغة أو الفلسفة أو التاريخ أو الطّب أو غيرها، ولا شكّ أنّ هذا المناخ العلمي الناشئ صالح تماما للتأثّر بما يحيط به من ثقافات سابقة عليه، وهكذا شأن العلم في العصور، يفيد مما سبقه ويثريه"[1].

فمن الواضح أنّ للأمم السابقة أثر في تطوّر العلوم العربيّة، وأنّ علماء العرب تأثروا بها، فلقد كان للفلسفة والمنطق أثر كبير في العلوم العربيّة: دينيّة أو لغويّة كالنحو والبلاغة وعلم الكلام...، فمثلا نجد أنّ التفكير اللّغوي في أصول النحو كان متأثّرا بالمنطق وذلك من خلال التّعريفات والحدود، فالبحث اللّغوي كان مرتبطا بالعقائد والاتجاهات الفكريّة والاجتماعيّة...الخ.

إنّ اللّغة العربيّة هي واحدة من مجموع اللّغات التي سادت ربوع آسيا، حيث أطلق الألماني شلوتزر على هذه المجموعة مصطلح اللّغات الساميّة[2]. ولقد كانت اللّغة العربيّة قبل الإسلام" لغة محليّة محدودة الأفق الفكري، وذلك لعدّة أسباب منها ما تفرضه البيئة الصحراويّة من عزلة بين البدو والأمم المجاورة لها، ومنها ما يتصل بطبيعة الإنسان الميّالة إلى الرّعي أو الإغارة على قبائل أخرى"[3]، إلاّ أنّ لغة الفرد لم تشبها شوائب، فنجده يتحدّث بسليقته دون تكلّف، ويظهر ذلك من خلال أشعارهم التي خلّفوها. أمّا بعد ظهور الإسلام

---

[1]– محمّد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4 1989، ص: 13.

[2]– تمام حسان: مقالات في اللّغة و الأدب، عالم الكتب، القاهرة، الجزء 2، ط1، 2006، ص: 11.

[3]– المرجع نفسه، ص: 12.

وبسبب انتشار الفتوحات الإسلاميّة في البلاد الأجنبيّة، وإقبال الأعاجم إلى شبه الجزيرة العربيّة لأخذ العلوم المختلفة من منابعها وشيوخها، إلى جانب الموالي والأسرى، واستوطان بعضهم في مدنها كمكّة والمدينة والبصرة وغيرها من المدن، نتج عن كلّ ذلك لحن في ألسن النّاس.

كما أنّ العرب كانوا يخرجون إلى حيث وصل الإسلام فاستلزم ذلك اتصالا بين العرب وبين أهل تلك البلاد، وكان لذلك الاتصال أثر بالغ على لغة أهل العرب، ممّا جعل العلماء يخرجون إلى القبائل القحّة، التي لم يصلها تيار اللّحن، فأخذوا عنها اللّغة، ودوّنوا ما كانوا يكتبونه في مؤلّفاتهم، حفظا لها من الضياع والاندثار، على غرار تدوين القرآن الكريم في المصاحف.

على الرغم من تمكن كلّ واحد منا من استعمال اللّغة، إلاّ أنّ اللّغويين وجدوا صعوبة في وضع تعريف موحّد لها، فتعدّدت عبارات العلماء قديما وحديثا في بيان اللّغة وحدّها وهذا التعدّد راجع إلى اختلاف مذاهبهم، ومشاربهم الفكريّة، فنجد أنّ **ابن الحاجب** (ت 646هـ) يعرّفها بأنّها " كل لفظ وضع لمعنى"[1]، في حين نجد **ابن جنّي**(ت396هـ) يعرّفها بقوله:" أنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[2]، وهذا التعريف يدلّ على أنّ اللّغة تتكوّن من عنصرين أساسيين هما: طبيعة اللّغة وهي كونها أصوات، ووظيفتها: وهي أنّها تستعمل للتّعبير عن الأفكار والتّواصل فيما بين الأشخاص، وتعريف **ابن جنّي** للّغة أصبح متناولا في الدّراسات الحديثة، فنجد أنّ العلماء المحدثون يعرّفون اللّغة بأنّها:" نظام من الرموز الصوتيّة أو مجموعة من الصوّر اللّفظيّة تختزن في أذهان أفراد الجماعة اللّغويّة وتستخدم للتّفاهم بين مجتمع معيّن."[3]

[1]– هادي أحمد فرحان الشجيري: الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة في مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيميّة، دار البشائر الاسلاميّة بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص: 56.

[2]– أبو الفتح عثمان(ابن جنّي): الخصائص، تح: علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج1، ط2 ص: 33.

[3]– هادي أحمد فرحان الشجيري: الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة في مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيميّة، ص: 56.

وهذا التعريف يوافق تعريف **ابن جنّي** في معظم جوانبه، إذ يشير إلى الوظيفة التعبيريّة للّغة، وأنّها اجتماعية، أي: أنّ اللّغة لا يمكن لها أن توجد إلاّ في كنف جماعة لغويّة معيّنة، يتعاملون بها تعبيرا عن أغراضهم. ومن خلال هذه التعاريف نجد أنّ اللّغة هي:

- أصوات منطوقة.
- وأنّ وظيفتها التّعبير عن الأغراض.
- أنّها تعيش بين قوم يتفاهمون بها.
- وأنّ لكلّ قوم لغة يتواصل بها.

فاللّغة هي تلك الأصوات المؤلّفة التي يعبّر بها كلّ شخص عمّا في نفسه، ووظيفتها الأساسيّة هي التّواصل في إطار المجتمع الذي تنتمي إليه، وهي وظيفة تؤديها اللّغات جميعا على الرّغم من اختلاف بنيتها، وهي التي جعلها اللّه وسيلة تبليغ الرّسالة من اللّه إلى البشر **قال اللّه تعالى** : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[1]، فاللّغة وُجِدت ليستعملها النّاس في حياتهم اليوميّة.

1- اتجاهات دراسة اللّغة:

تناول الباحثون اللّغة في دراساتهم وفقا لاتجاهين[2] هما: اتجاه شكلي؛ يضم جميع النّظريات والدّراسات التي تعتبر اللّغات الطبيعية أنساقا مجرّدة يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التّواصليّة، واتجاه آخر درسها في سياقها التّواصلي ويشمل النّظريّات والدّراسات التي تعتمد على مبدأ تحديد بنيات اللّغة وخصائصها في إطار وظيفتها الأساسيّة وهي وظيفة التّواصل، والاختلاف بين هذين الاتجاهين يكمن في كون الاتجاه الأوّل يهتم إلاّ ببنية اللّغة دون الاهتمام بالسيّاقات الاجتماعيّة التي تكتسب فيها اللّغة وتستخدم، على عكس الاتجاه الثاني الذي يربط اللّغة بما يحيط بها.

[1]- سورة ابراهيم: الآية[4].

[2]- أحمد المتوكّل: الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة، دار الثقافة للنّشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص: 8.

1- عند العرب:

تعدّ اللّغة من أبرز الظواهر التي نالت الاهتمام في البحث والتّفكير العربيّ، إلاّ أنّ الاهتمام بدراسة اللّغة وقضاياها لم يكن موحّدا، إذ سار اللّغويون العرب في القرون الأولى لدراسة اللّغة على منهجين: أحدهما شكلي، والآخر وظيفي (تواصلي).

يقوم الاتجاه الشّكلي على دراسة النّظام اللّغوي دون الاهتمام بالسيّاق أو الظروف المحيطة به، فهو ينظر إلى " اللّغة بوصفها نظاما مستقلاّ عن صانعه أو الظّروف المحيطة به، والنظر إلى هذا النّظام من داخله ومن خلال مجموع وحداته المكوّنة له، بوصفها كلاّ قائما بذاته"[1]، فلقد اهتم العرب بالبنية الشكليّة للجملة وما على أواخر كلماتها من الحركات الإعرابيّة، ولعلّ أهم ممثلي هذا الاتجاه الخليل بن أحمد الفراهيدي حيث سار في ترتيب كتابه العين على منهج صوتي صرفي، ونجد هذا المنهج ظاهرا في عمليّة تقعيد النحو خاصة في مرحلة التّأسيس" إذ يقوم النحوي بالنظر في المادة وتقليبها لاستنباط القواعد والقوانين، أي أنّ مهمّة اللّغوي كانت مهمة وصفيّة يعتمد عليها النّحوي في وضع القوانين والقواعد المعياريّة"[2]، فالنّحو العربيّ تميّز بصفة الوصفيّة في تحليل الظّواهر اللّغويّة خاصة في اعتماده على الاستقراء، ومن سمات الشكليّة أيضا نجد أنّ النّحو العربيّ يشترك في بعض جوانبه مع النّحو التّوليدي التّحويلي، نذكر منها: قضيّة العامل وذلك في ربط البنية العميقة بالبنية السطحيّة عن طريق علاقات التّأثير والتأثّر[3]، وكذا الاهتمام بقضيّة الأصل والفرع كالمفرد أصل الجمع، والنكرة أصل المعرفة...[4] .

---

[1]- كمال بشر: التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص: 242.

[2]- خليل أحمد عمايرة: في نحو اللّغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدّة، السعوديّة، ط1 1984، ص: 16.

[3]- عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغويّة تداوليّة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2004، ص: 6.

[4]- ينظر علي زوين: منهج البحث اللّغوي بين التراث وعلم اللّغة الحديث، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، العراق، ط1 1986، ص: 47.

ولما كانت اللّغة هي ذلك النّظام الصّوتي للاتّصال أو التّعبير الإنساني، فإنّ العرب قد تنبّهوا إلى الوظيفة التّواصليّة للّغة وذلك من تعريفاتهم لها، حيث أعطوها السّمة الجماعيّة والضروريّة في حياة الإنسان، إذ يستطيع الاستغناء عن أشياء كثيرة، لكن لا يستطيع الاستغناء عن اللّغة باعتبارها جزءا من حياته، وهذا ما أشار إليه **ابن جني** في تعريفه للّغة ـ كما سبق الذكر ـ، كما نجدهم استعملوا الوظيفة التواصليّة في جمع المادة من بيئاتها الأصليّة، فاعتمدوا في ذلك على التّواصل أو المشافهة" ونعني به تلقي اللّغة عن أصحابها بطريق الاستماع المباشر إلى الكلام الحي المنطوق في بيئته وسياقه[1]. "فالسماع والاستعمال يعتبران من أهم مصادر جمع المادة وتقعيدها، كما استعانوا بهذا الاتجاه في "دراسة الوظيفة التي تقوم بها الكلمة في موقعها في الجملة، ومعرفة ما إن كانت الكلمة قد وقعت في موقعها الأصل قياسا على ما جاء عن العرب"[2]، وعلى هذا فإنّ العلماء كانوا يرجعون إلى ما سمعوه عن العرب أثناء الاستعمال، ولسياق الاستعمال دور كبير في التحليل وذلك لتعيين قيمة الكلمة.

2- عند الغرب:

اهتم الغرب في بداية الدّراسات اللّغويّة بالاتجاه الشكلي، وهو ما يطلق عليه باللّسانيات الصارمة[3]، ويمكن أن يقسّم هذا الاتجاه إلى شقين:

1- الجانب البنيوي:

يعدّ الاتجاه البنيوي من أبرز الاتجاهات التي مثلت الجانب الشّكلي لدراسة اللّغة، إذ اعتبر "**فرديناند دي سوسير F.D.Saussure**" (1857- 1913) ـ وهو مؤسّس المدرسة البنيويّة ـ اللّغة موضوعا للدّراسة اللّسانيّة بمقولته الشهيرة "دراسة اللّغة في ذاتها ولأجل ذاتها"[4]، فاللّغة عنده هي نظام قائم بذاته لا يخضع إلاّ لنظامه الخاص، وانطلاقا من هذه

[1]- كمال بشر: التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، ص: 273.

[2]- خليل أحمد عمايرة: في نحو اللّغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، ص: 29.

[3]- عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغويّة تداوليّة، ص: 7.

[4]- نعمان بوقرّة: اللّسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2009، ص: 73.

الفكرة نتج المنحى الشكلاني الذي طبع الدّراسات البنيويّة، واعتنى هذا الاتجاه بدراسة اللّغة المنجزة في صورتها الآنيّة بغض النظر عن السّياق الذي أنتجت فيه، أو علاقتها بالمرسل وبإنتاجه.

2- الجانب التّوليدي التّحويلي:

يقوم هذا الاتجاه على أنّ دراسة اللّغة تقتضي دراسة تنظيم القواعد التي تتيح للإنسان تكلّم اللّغة، وفهم جملها[1]، والذي هو كائن ـ على حسب تقديرهم ـ ضمن مقدرته على استعمال اللّغة بصورة مستمرّة ومتجدّدة، فهذا الاتجاه يهتم بتفسير الظاهرة اللّغويّة في عمقها قبل الإنجاز، وهذا ما مثّله النّحو التّوليدي التّحويلي.

إنّ النّحو التّوليدي هو "نظام من القواعد التي تقدّم وصفا تركيبيا للجمل بطريقة واضحة، وأكثر تحديدا... إنّ النّحو التّوليدي يهتم بما يعرفه المتكلّم وليس ما يمكنه أن يرويه من معرفته"[2]، كما اهتمّ بالكفاية اللّغويّة والتي تعني المعرفة الضمنيّة باللّغة[3]، وهي التي يكتسبها المتكلّم منذ طفولته، وتبقى راسخة في ذهنه، إذ تسمح له فيما بعد بأن يولّد عددا غير محدود من الجمل، معتمدا في ذلك على مبدأ رياضي، لذلك فقد اكتسى في تقعيده صبغة العلميّة، وبعد تطوّر النّحو التّوليدي برز منه مفهوم النّحو التّحويلي الذي يرى "أنّ اللّغة عبارة عن مجموعة من الجمل العميقة"[4] وهذه الجمل الموجودة في اللّغة مرتبطة بعضها ببعض، ذلك لأنّ "النّحو التّحويلي مبني على أسس وقواعد شكليّة، تصيّره أكثر تجريدا"[5]، ويعود سبب شكليته إلى تأثّره بالتّطوّر العلمي وكذلك لأنّه مبني على شكل مجموعة من القواعد الشبه رياضيّة التي تسمح له بتحليل الجمل، فالنّحو التّوليدي التّحويلي

---

[1]- ميشال زكريا: الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة(الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعيّة للدّراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص: 7.

[2]- شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللّسانيّة المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1 2004، ص: 40، 41.

[3]- ميشال زكريا: الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة(الجملة البسيطة) ، ص: 7.

[4]- عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغويّة تداوليّة، ص: 9.

[5]- شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللّسانيّة المعاصرة، ص: 60.

يعنى بالبنية العميقة للّغة، ومنها ينتقل إلى الشّكل، إذ تبنى نظريتها على أساس التوليد ـ توليد الجمل ـ والتّحويل من البنيّة العميقة إلى البنيّة الظاهرة أو الشكليّة وفق قواعد معيّنة.

إنّ التّواصل باللّغة هو أرقى مظاهر التّواصل بين النّاس، لأنّها الشّكل التّعبيري الأكثر انتشارا وتداولا، لذلك ركّزت أغلب الدّراسات الغربيّة ولا سيّما اللّسانيات المعاصرة منها على دراسة اللّغة من كافة جوانبها، التّركيبيّة والدّلاليّة والتّداوليّة. إذ نظر أصحاب هذا الاتجاه إلى "أنّ اللّغة لا تظهر خصائصها إلاّ من خلال المنجز التّلفظي في سياق معيّن"[1]، وبهذا تجاوزت اللّسانيات المعاصرة مرحلة الدّراسة الشّكليّة للّغة، إذ تبيّن لهم عدم كفاية دراسة اللّغة من جانبها الشّكلي فقط، فطوّروا الدّراسة اللّغويّة وربطوها بعمليّة الاستعمال وهذا ما استدعى دراسة السّياق الذي تجري فيه عمليّة التّلفّظ باللّغة، بدءا بمعرفة دور كلّ عنصر في تشكيل الخطاب اللّغوي، وكذا دراسة مقاصد المتكلّم عند إنتاج خطابه، ومعرفة السّياق الذي ورد فيه.

مثّل هذا الاتجاه مجموعة من المناهج والدّراسات منها: الدّراسة التّداوليّة، والنّحو الوظيفي، واللّسانيات الاجتماعيّة، وتحليل الخطاب...الخ، ورغم تعدّد الدّراسات وتنوّعها إلاّ أنّها تندرج ضمن الاتجاه الوظيفي، وذلك لاهتمامها بالوظيفة التّواصليّة الإبلاغيّة، وكذا اهتمامها بالكلام المنجز والسّياق، اللذين كانا مبعدين في الاتجاه الشكلي.

وعلى الرغم من وجود اتجاهين في دراسة اللّغة سواء عند العرب أو عند الغرب، إلاّ أنّ الدّارس لا يستطيع الاستغناء عن أحدهما، وذلك لكي تكون دراسته متكاملة[2]، وحيث إنّ مهمّة الاتجاه الشّكلي تتمثّل في اكتشاف القواعد وتصنيفها والتّمثيل لها، في حين أنّ مهمّة الاتجاه الوظيفي هي دراسة اللّغة في التّواصل من خلال توظيف تلك القواعد، وإدراك مدى امتثالها لمتطلبات السيّاق[3].

[1]– ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغويّة تداوليّة، ، ص: 9.

[2]– ينظر المرجع نفسه، ص: 11.

[3]– ينظر المرجع نفسه، ص: 11.

الفصل الأوّل: الجهاز المفاهيمي للتّداوليّة.

1- التّداوليّة.

2- أبرز المفاهيم التّداوليّة.

3- علاقة التّداوليّة ببعض العلوم الأخرى:

1- التّــداوليّــة:

أ- مفهومهــا:

- **لغــة:**

اتفقت المعاجم العربيّة على أنّ الجذر اللّغوي لمصطلح التّداوليّة هو الفعل الثلاثي "دول"، جاء في الصحاح: "يقال كانت لنا عليهم الدّولة والجمع الدّول، والدّوُلة بالضمّ في المال، يقال صار الفيئ دولة بينهم، يتداولونه مرّة لهذا ومرّة لهذا... ودالت الأيام أي دارت واللّه يداولها بين النّاس... وقولهم دواليك، أي تداولٌ بعد تداولٍ"[1].

وجاء في أساس البلاغة: "بمعنى دالت له الدّولة، ودالت الأيام بكذا وأدال اللّه بني فلان من عدوّهم. وعن الحجاج: إنّ الأرض ستدال منّا كما أدلناها منها، والدهر دُوَلٌ وعُقَبٌ ونُوبٌ... وتقول دواليك أي دالت لك الدولة كرّة بعد الكرّة، قال سُحيم:

إذا شُقَّ بُردٌ بالبرد برقع دواليك حتى كُلّنا غيرُ لا بِسِ"[2]

ولقد وردت في لسان العرب لابن منظور:" يقال صار الفيئ دولة بينهم يتداولونه مرّة لهذا ومرّة لهذا، والجمع دولات ودول ... وقال الزجاج: الدّولة اسم الشيء الّذي يتداول والدّولة الفعل والانتقال من حال إلى حال وفي حديث الدّعاء: حدّثني بحديث سمعته من رسول اللّه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ، لم يتداوله بينك وبينه الرّجال، أي لم يتناقله... ودالت الأيام أي دارت، واللّه يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرّة وهذه مرّة... ويقال: تداولنا العمل والأمر بيننا"[3].

من خلال هذه التعاريف نجد أنّ التّداوليّة في معناها اللّغوي لا تخرج عن التّحوّل والانتقال. وقد ورد ذكر هذا المصطلح في القرآن الكريم بهذه المعاني، قال **اللّه تعالى:** ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ

---

[1]- اسماعيل بن حمّاد الجوهري: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح: عبد الغفور عطّار، دار العالم للملايين، بيروت، لبنان ج4، ط4، 1990، ص: 1700.

[2]- محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري: أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ج1، ط1، 1998، ص: 303.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد اللّه علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص: 1455 1456.

السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1]. وقال أيضا: ﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾[2].

- **اصطـلاحـا:**

يعود أصل كلمة التّداوليّة Pragmatique إلى الجذر Pragma والذي يعني الفعل[3]. وهي ترجمة للمصطلحين الفرنسيLa Pragmatique، والانجليزي Pragmatic. وفي هذا السّياق يجدر التّمييز بين مصطلح آخر وهو Pragmatisme، والذي استعمل للدّلالة على الذرائعية، وهما شيئان مختلفان.*

اكتسبت التّداوليّة عددا من التّعريفات بناءا على مجال اهتمام الباحث نفسه، ومنطلقاته الفكريّة، إذ تذكر المصادر أنّ أوّل استعمال لمصطلح التّداوليّة في الثّقافة الغربيّة يرجع إلى الفيلسوف الأمريكي "**شارلز موريس Charles Morris**" سنة 1938[4]، وذلك في مقال كتبه في موسوعة علميّة بيّن مختلف الاختصاصات التي تعالج اللّغة، إذ قدّم لها تعريفا في سياق تحديده للإطار العام لعلم العلامات Simiologie وهي: "علم التركيب (وبالإجمال النّحو الّذي يقتصر على دراسة العلاقات بين العلامات)، وعلم الدّلالة (الّذي يدور على الدّلالة التي يتحدد بعلاقة تعيين المعنى الحقيقي القائمة بين العلامات وما تدلّ عليه). وأخيرا التّداوليّة التي تعني ـ في رأي موريس ـ بالعلاقات بين العلامات ومستعملي هذه العلامات"[5] وتعريف موريس للتّداوليّة نجده يتجاوز المجال اللّساني في دراسة اللّغة ليشمل ما هو غير لساني.

---

[1]– سورة الحشر: الآية [07].

[2]– سورة آل عمران: الآية [140].

[3]– نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر، ط1، 2009 ص: 18.

*– البراغماتية pragmatique تعنى بدراسة الظواهر اللّغويّة أثناء الاستعمال، في حين أنّ pragmatisme فيراد بها الفلسفة النفعية الذرائعية، وهي مذهب أمريكي يهتم بالفائدة العلمية لفكرة ما.

[4]– نعمان بوقرّة: اللسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص: 162.

[5]– آن روبول وجاك موشلار: التداوليّة اليوم: علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوش ومحمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص: 29.

كما يعرّفها "**آن ماري دبير A.M.Dire**" و" **فرانسواز ريكاناتي F.Riccanati** " بقولهما:" التّداوليّة هي دراسة استعمال اللّغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابيّة فهي إذن تهتم بالمعنى كالدّلالة وبعض الأشكال اللّسانية التي لا يتحدد معناها إلاّ من خلال استعمالها."[1] فمن خلال تعريفها نجد أنّ التّداوليّة تدرس اللّغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصليّة، واجتماعيّة.

وتعرّف أيضا على أنّها "تعالج قيود صلاحيّة منطوقات لغويّة (أو أفعال كلامية) وقواعدها بالنسبة لسياق معين، وبعبارة أكثر إيجازا: تدرس البراجماتيّة العلاقات بين النّص والسّياق"[2]، أي: أنّ التّداوليّة تدرس ذلك الترابط الذي يكون بين بنية النّص، وعناصر الموقف الاتصالي الذي يرتبط به على نحو معين.

وهناك من يعرّفها على أنّها "مجموعة من البحوث المنطقيّة اللّسانية (...) وهي كذلك الدّراسة الّتي تعنى باستعمال اللّغة وتهتم بقضيّة التّلاؤم بين التّعابير الرمزيّة، والسّياقات المرجعية والمقاميّة والحدثيّة والبشريّة."[3]

ويعرّفها الفيلسوف المغربي **طه عبد الرّحمان**، باعتباره أوّل من أدخلها للثّقافة العربيّة بأنّها تختص بوصف "كل ما كان مظهرا من مظاهر التّواصل والتّفاعل بين صانعي التّراث من عامة النّاس وخاصتهم (...) فالمقصود بمجال التّداول في التّجربة التّراثيّة هو إذن محل التّواصل والتّفاعل بين صانعي التّراث."[4]

من خلال هذه التعاريف نجد أن التّداوليّة تهتمّ بالبعد التّواصلي للّغة ولهذا اعتبرت "علما جديدا للتّواصل"، إذ تسعى إلى "إيجاد القوانين الكليّة للاستعمال اللّغوي والتّعرّف على

---

[1]– آن روبول وجاك موشلار: التداوليّة اليوم: علم جديد في التواصل، ص162.

[2]–فان ديك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، تر: سعيد حسين بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، مصر ط1، 2001، ص: 116.

[3]– فيليب بلانشية: التداوليّة من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007، ص: 18.

[4]–باديس الهويمل: مظاهر التداوليّة في مفتاح العلوم للسّكاكي ت 626هـ، عالم الكتب الحديث، بسكرة، الجزائر، ط1 2014، ص: 17.

القدرات الإنسانيّة للتّواصل اللّغوي، وتصير "التّداوليّة"، من ثمّ، جديرة بأن تسمى "علم الاستعمال اللّغوي"[1].

فمن خلال ذلك نجد أنّ أهمّ ما تنادي به هذه النّظريّة هو دراسة اللّغة في الاستعمال ضمن سياق ومقام محدّد، حيث تسعى لإنجاح العمليّة التّواصليّة بين المتكلّم والسّامع فالتّداوليّة علم جديد يدرس الظّواهر اللغويّة في الاستعمال، ومن هنا جاءت فكرة تسميتها بعلم الاستعمال اللّغوي، الذي يدرس علاقة النّشاط اللّغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلاقات اللّغوية ضمن سياقات ومقامات مختلفة، كما تبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة واضحة.

ب- النّشأة والتّطوّر:

تشكل التّداوليّة علما جديدا، انبثق من التّفكير اللّساني الفلسفي في اللّغة إذ "بدأت معالمها تظهر في التّفكير الفلسفي على يد سقراط ثمَّ تبعه أرسطو والرواقيون بعد ذلك لكنّها لم تظهر إلى الوجود نظريّة إلاّ على يد باركلي"[2]، فهي تعدّ من أحدث الاتجاهات اللّغويّة التي ظهرت في الدّرس اللّساني الحديث والمعاصر، إذ بعدما كانت اللّسانيّات تقتصر على الجانبين البنيوي، والتّوليدي، نشأت اللّسانيّات التّداوليّة التي تهتمّ بالاستعمال والتّواصل، ولقد كانت الفلسفة التّحليلية والتي أنشأها الفيلسوف "**غوتلوب فريجه Gottlob Frege**" (1848-1925)"[3] بمثابة الأساس الذي بنيت عليه التّداوليّة، وذلك من خلال التّحليلات اللّغويّة التي قام بها خصوصا في قضيّة تمييزه بين "اسم العلم والاسم المحمول" من ناحية المفهوم والوظيفة "فالوظيفة الأساسيّة لاسم العلم هي إشارته إلى شيء فردي معين، بينما الوظيفة الأساسية للمحمول هي دلالته على تصوّر، أي على مجموعة الخصائص التي تسند إلى اسم العلم أو بعضها"[4] فالفيلسوف تجاوز تحاليل أرسطو للقضيّة إلى محمول وموضوع

---

[1]- مسعود صحراوي: التداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص: 16، 17.

[2]- نعمان بوقرّة :اللسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الرّاهنة، ص: 163.

[3]- مسعود صحراوي: التداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ص 18.

[4]- المرجع نفسه، ص: 19.

مقترحا تحليلا يقوم على الوظيفة القضويّة والحجّة[1]، كما ميّز بين المعنى والإحالة، وربط بين مفهومين هامين في الدّراسة التّداوليّة، وهما الإحالة والإقتضاء، وهذا نتاج اعتماده منهجا فلسفيا جديدا في التّحليل.

وقد تأثّر بما جاء به "**فريجه Frege** " مجموعة من العلماء يمثّلون الاتجاهات التي انقسمت من الفلسفة التحليلية وهي: الوضعانيّة المنطقيّة بزعامة "**كارناب Carnap**" والظاهراتيّة اللّغويّة بزعامة "**هوسرل Husserl**"، وأخيرا فلسفة اللّغة العاديّة بزعامة "**فيتغنشتاين Wittgenstein**" هذه الأخيرة هي التي برز من خلالها الدّرس التّداولي، إذ ترى أنّ جانب الاستعمال والتّواصل هو الجانب الأمثل في دراسة اللّغة، وهذا مخطط لبيان هذه التّيارات وكيفية دراستها للّغة[2]:

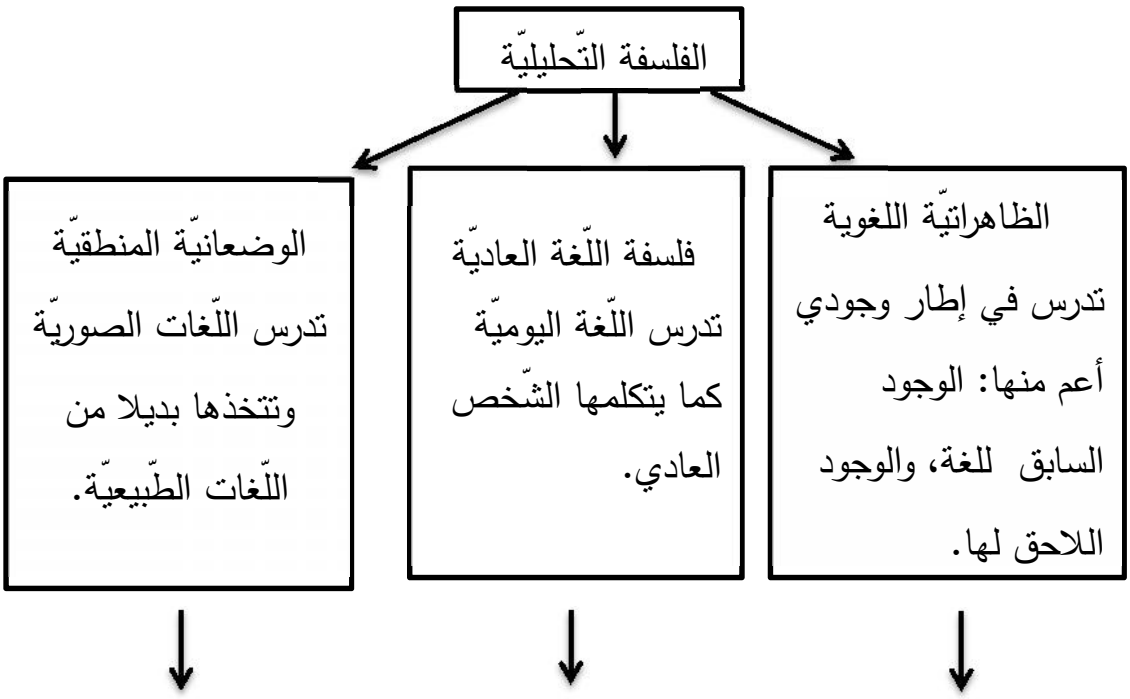

[1]– آن روبول وجاك موشلار: التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ص: 244.

[2]– مسعود صحراوي: التداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ص 24.

فالفيلسوف "**فيتغنشتاين Wittgenstein**" (1889-1951) أسّس اتجاها فلسفيا جديدا سماه: فلسفة اللّغة العاديّة، بعدما كان ينتمي إلى اللّغة الاصطناعية[1]. وهذا الانتقال والتّحوّل من اللّغة الاصطناعيّة إلى اللّغة العادية يعدّ تحوّلا من الجانب التّركيبي والدّلالي للقضايا إلى الاهتمام بالوظائف اللّغويّة واستعمالاتها، إذ يعدّ الاهتمام باللّغة الخالصة قائما أكثر من الاهتمام باللّغة العاديّة أو السّائدة واستعمالاتها في الواقع، فقال "**فيتغنشتاين Wittgenstein**": "إنّ المعنى أو الدّلالة استعمال"[2]، إذ أنّ الاستعمال الحقيقي للكلمة يؤدي إلى تحديد معناها ودلالتها، وهذا ما جعل التّفكير اللّساني ينتقل من الشّكل أو البنية إلى الاهتمام بالوظيفة التّعبيريّة والتّواصليّة أو التّبليغيّة للّغة، وما يدل على تأثير "**فيتغنشتاين Wittgenstein**" في الفكر اللّغوي هو قوله: " إنّ أكثر ميولنا طغيانا وضررا في استخدام المفردات هي تلك التي تبرز عندما نتأمّل في اللّغة ذاتها: أي عندما نناقش مسائل مثل ما الذي تتطلّبه الكلمة أو الجملة لكي تعني شيئا؟ ما الذي يتطلّبه فهم كلمة أو جملة أو الاعتقاد بأنّهما صحيحتان؟ ما كنه المعاني والمفاهيم؟ ما الذي يتطلّبه قصد معنى بعينه دون غيره؟"[3].

وتذكر المصادر أنّ نشأة التّداوليّة ارتبطت ببداية العناية بعلاقة العلامة اللّغويّة بمستخدميها، وارتباط بعض صيغها بما تُحيل عليه في المقام ولم تصبح التّداوليّة مجالا يُعتدّ به في الدّرس اللّساني إلاّ في العقد السابع من القرن العشرين[4]، بعد أن طوّرها فلاسفة اللّغة المنتمين لجامعة أوكسفورد والمتأثّرين بما جاء به "**فيتغنشتاين Wittgenstein**"، وهم: "**جون أوستين John Austin**"، **وجون** "**سيرل John searle**"، و"**بول غرايس P. Grice**"[5] وهم من فلاسفة اللّغة العاديّة، إذ كان هدفهم الأساسي هو إيجاد طريقة لتوصيل

[1]- الزواوي بغورة : الفلسفة واللّغة، نقد "المنعطف اللغوي "في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1 2005، ص: 101.

[2]- المرجع نفسه، ص: 102.

[3]- جون إي جوزيف، نايجل لق، توبلت جي تيلر: أعلام الفكر اللغوي، التقليد الغربي في القرن العشرين، تر: أحمد شاكر الكلابي، دار اويا للطباعة والنشر، طرابلس، ط1، 2006، ص: 127.

[4]- محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص: 9.

[5]- المرجع نفسه، ص: 9.

معنى اللّغة وذلك من خلال إبلاغ وتوصيل رسالة من طرف المتكلّم إلى السامع، وهو في صميم البحث التّداولي.

كانت محاضرات "**جون أوستين John Austin**" (1911-1961) التي ألقاها سنة (1955) في جامعة هارفارد ضمن برنامج محاضرات وليام جايمس William James Lectures بمثابة "بوتقة التّداوليّة اللّسانيّة"[1]، إذ لم يهدف من وراءها إلى إنشاء علم جديد بل كان يهدف إلى تأسيس اختصاص فلسفي جديد هو فلسفة اللّغة، حيث تأكّد مع "**أوستين Austin**" أنّ "اللّغة لا تكتفي بمجرّد وصف الكون، والإخبار والتّواصل بل هي أداة لإنجاز أعمال لا تتحقق إلاّ بواسطة اللّغة (الأعمال اللّغويّة) المؤثّرة في المقام"[2]، فاللّغة في نظره ليست هدفا بل هي وسيلة لإدراك الحقائق التي نتكلّمها ونستعملها فيقول:" إننا لا نتفحص الكلمات وحسب، بل الحقائق التي نتكلّم عليها أيضا، وبفضل وعي نقدي للكلمات نجعل إدراكنا للظّواهر أكثر حدّة ونباهة"[3]، وقد انطلق "**أوستين Austin**" من موقف جديد وذلك من خلال نظريّة أفعال الكلام، إذ جسّد من خلالها موقفا مضادا للاتّجاه الوضعي المنطقي الذي ركّز على التّحليل المنطقي للعبارات، أي: أنّها مجرّدة من السّياق اللّغوي والاجتماعي فاعتبر أنّ الجمل والعبارات مهما كانت طبيعتها فهي قابلة ومعدّة للتّواصل، وأنّ الأفعال الكلامية هي الوحدة الأساسية المكوّنة للّغة.

تعدّ هذه النّظريّة من بين أولى النّظريّات الّتي حاولت بحث العلاقة بين اللّغة والاتصال، وانطلاقا من الخطوط العامّة التي رسمها "**أوستين Austin**"، حاول "**سيرل searle**" (ولد سنة 1932) أن يؤسّس صلب نظريّة أفعال الكلام أو الخطاب، فقال:" إنّ التّكلّم بلغة يعني الالتزام بشكل من السّلوك المحكوم بقواعد، والتّحكّم بهذا السّلوك يفهمه انعكاسيا المتكلّم قبل إنشاء أيّة معايير من شأنها التثبت من التمييزات التي تعرضها عناصر اللّغة"[4]، وكما قال **عادل فاخوري:**" يعتبر فيلسوف أكسفورد جون أوستين المؤسّس لهذه

---

[1]- آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ص: 29.

[2]- المرجع نفسه، ص: 264.

[3]- الزواوي بغورة : الفلسفة واللغة نقد" المنعطف اللغوي" في الفلسفة المعاصرة، ص: 106.

[4]- المرجع نفسه، ص: 108.

النّظريّة، انطلاقا من الفكرة بأنّ الوحدة الصغرى للاتصال الإنساني ليست الجملة، ولا أيّة عبارة أخرى، بل هي إنجاز بعض أنماط من الأفعال... محاضرات أوستين التي جمعت تحت اسم: كيف تصنع الأشياء بالكلمات عام 1962، حثت الفيلسوف الأمريكي سيرل على تطوير هذه النّظريّة."[1]

كما كان "**لغرايس Grice**" مساهمة هامة وذلك من خلال مفهومين هامين هما: الاستلزام الحواري ومبدأ التعاون، وانطلق من أنّ النّاس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون وقد يقصدون عكس ما يقولون، موضحا الفرق بين ما يقال، وما يقصد[2]، إذ يفترض "**غرايس Grice**" أنّ الأطراف المساهمة في محادثة مشتركة يحترمون مبدأ التعاون، هذا الأخير الذي تحكمه أربع قواعد وهي[3]:

- **قاعدة الكمّ:** التي تفرض أن تتضمن مساهمة المتكلّم حدّا من المعلومات، يعادل ما هو ضروري في المقام ولا يزيد عليه.
- **قاعدة النوع:** التي تفرض نزاهة القائل الذي ينبغي ألاّ يكذب، وأن يملك الحجج الكافية لإثبات ما يثبته.
- **قاعدة العلاقة (أو المناسبة):** التي تفرض أن يكون حديثنا داخل الموضوع، ذا علاقة بأقوال القائل السابقة وأقوال الآخرين.
- **قاعدة الكيف:** التي تعني أن نعبّر بوضوح وبلا لبس قدر الإمكان ونقدم المعلومات بترتيب مفهوم.

[1]– الزواوي بغورة : الفلسفة واللغة نقد" المنعطف اللغوي" في الفلسفة المعاصرة، ص: 107.

[2]– محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 33.

[3]– آن روبول، وجاك موشلار: التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ص: 55، 56.

ج- فروع التداولية:

نظرا لاتساع مجال البحث التّداوليّ، نتج عن ذلك ظهور عدد من الفروع التي تنتمي إليها في مختلف المجالات، نذكر منها[1]:

- **التّداوليّة الاجتاعيّة:** وهي التي تهتمّ بدراسة شروط الاستعمال اللّغوي المستنبطة من السّياق الاجتماعي.
- **التّداوليّة اللّغويّة:** تدرس الاستعمال اللّغوي من وجهة نظر تركيبية، فهي بذلك تنطلق من اتجاه مقابل للتّداوليّة الاجتماعية، فَلئِن كانت هذه الأخيرة تنطلق من السّياق الاجتماعي إلى التّركيب اللّغوي، فإنّ الأخرى تنطلق من التّركيب إلى السّياق الاجتماعي الذي يستعمل فيه.
- **التّداوليّة التطبيقيّة:** تعنى بالمشكلات التّواصليّة في المواقف المختلفة خاصة عندما يكون للاتصال في موقف بعينه نتائج خطيرة كالاستشارة الطبية... الخ.
- **التّداوليّة العامة:** تعنى بدراسة الأسس التي يقوم عليها استعمال اللّغة استعمالا اتصاليا.

د- مهام التّداوليّة:

- تقوم التّداوليّة على دراسة الاستعمال اللّغوي، وموضوع البحث فيها هو توظيف المعنى اللّغوي في الاستعمال الفعلي من حيث هو صيغة مركبة من السّلوك الذي يولّد المعنى[2]. فهي لا تدرس البنيّة اللّغويّة في حدّ ذاتها، ولكن تدرس اللّغة عند الاستعمال، في مختلف السّياقات والطبقات المقاميّة، وذلك لتحقيق غرض تواصلي محدّد.
- تعيين خصائص سياق التّلفّظ الذي يحدّد أيّ القضايا التي يعبّر عنها بجملة مُعطاة[3].

[1]- محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 15.

[2]- المرجع نفسه، ص: 14.

[3]- صابر الحباشة : مغامرة المعنى من النّحو إلى التّداولية " قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني"، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2011، ص: 34.

- شرح أسباب أفضليّة التّواصل غير المباشر وغير الحرفي، على التّواصل الحرفي المباشر[1].
- بيان أسباب عدم نجاعة المعالجة اللّسانيّة البنيويّة في معالجة الملفوظات.
- تعالج التّداوليّة صلاحيّة المنطوقات اللّغويّة (أو أفعال كلامية) وقواعدها بالنّسبة لسياق معيّن[2].
- تسعى إلى شرح كيفيّة جريان العمليّات الاستدلاليّة في معالجة الملفوظات[3].
- كما أنّها تسعى للإجابة عن بعض الأسئلة من مثل[4]:

ماذا نصنع حين نتكلّم؟.

ماذا نقول بالضّبط عندما نتكلّم؟.

من يتكلّم وإلى من يتكلّم؟.

من يتكلّم ومع من؟ ومن يتكلّم ولأجل من؟.

ماذا علينا أن نعمل حتى يرتفع الإبهام عن الجملة؟.

كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنا نريد قوله؟.

هل يمكن أن نركن إلى التّواصل المباشر لقصد ما؟.

ما هي استعمالات اللّغة؟.

وغيرها من الأسئلة التي حاول الباحثون أن يثيروها ويجيبوا عنها.

---

[1]– مسعود صحراوي: التّداوليّة عند علماء العرب" دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة " في التّراث اللّساني العربي، ص: 27.

[2]– فان ديك: مدخل متداخل الاختصاصات، ص: 116.

[3]– مسعود صحراوي: التّداوليّة عند علماء العرب" دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة " في التّراث اللساني العربي، ص: 27.

[4]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ص: 23، 24.

هـ- أهميّة اللّسانيّات التّداوليّة:

لقد برزت أهميّة التّداوليّة من خلال دمجها للمستويات اللّغويّة في منظومة واحدة ودراسة اللّغة على أساسها، وذلك أثناء عمليّة التّواصل، أي: دراسة اللّغة قيد الاستعمال، فلا يمكننا استعمال التّراكيب المجردة بمعزل عن الدّلالة، ولا يمكن إنتاج خطاب وفقا لهذين المستويين فقط، فالمتلفّظ بالخطاب (المرسل) يرتبط بالمقام، وما يستلزمه الموقف أثناء إنجازه لخطابه، وبذلك "يغدو معنى الملفوظات هو القيمة التي يكتسبها الخطاب في سياق التلفّظ"[1].

فاللّسانيّات التّداوليّة تهتمّ بدراسة المعنى اللّغوي أثناء الاستعمال وهذا ما يجعلها أكثر دقّة في معالجتها للّغة، إذ أنّ "قدرة التّداوليّة على التّدخّل في إثراء معاني الكلام والذّهاب في تأويل المسكوت عنه، هي من الغنى والسّعة، ما يثري الخطاب بتمكينه في إثمار قراءات لم تكن دلالة اللّغة البسيطة تحتملها ولا قادرة على تمثلها"[2]. فحصول عمليّة الفهم والإفهام تكون بمعرفة السّياق الذي وردت فيه اللّغة، وبالتّالي فإنّ الدّرس اللّغوي التّداوليّ يدرس اللّغة في إطار التّواصل، وليس بمعزل عنه، وذلك لأنّ اللّغة لا تؤدي وظائفها إلاّ فيه.

وتبرز كذلك أهميتها في أنّ أبحاثها تطوّرت في عدّة مسارات وذلك لتفرّع الدّراسة التّداوليّة في العديد من المجالات، إذ أصبح كلُّ مجال يهتمّ بجانب تداولي معيّن، وهذا دليل على أنّ الدّراسّة التّداوليّة لم تقتصر على الباحثين اللّغويين فحسب.

2- أبرز المفاهيم التّداوليّة:

عنيت الدّراسة التّداوليّة المعاصرة بدراسة مجموعة من المفاهيم التي تعدّ في صميم البحث التّداولي، وهي: الأفعال الكلاميّة، الحجاج، الملفوظيّة، وسنفصّل الحديث في كلّ جانب منها على التّوالي:

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداوليّة، ص: 22.

[2]- باديس لهويمل: مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي ت 626هـ، ص: 41.

أ- الأفعال الكلاميّة:

تعدّ نظريّة الأفعال الكلاميّة من بين أهم ما تناوله الدّرس التّداولي خاصة في فرع الفلسفة العاديّة التي تزعّمها "**فيتغنشتاين Wittgenstein**"، إذ نشأت في مناخ فكري تميّز بالإعراض عن الأسلوب القديم للبحث الفلسفي.

إنّ الفعل الكلامي يعني: أنّ التّحدّث بلغة ما يعني تحقيق فعل لغوي أو أكثر بمجرّد التّلفّظ بألفاظ تلك اللّغة بمعنى: "أنّ كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك يعدّ نشاطا ماديّا نحويّا، يتوسّل أفعالا قوليّة Actes locutoires لتحقيق أغراض إنجازيه Actes illocutoires(...) غايات تأثيرية Acte perlocutoire تضفي ردود فعل المتلقي"[1]، فالفعل الكلامي ما هو إلاّ جزء من الكلام المستخدم كجزء من التّعامل الاجتماعي.

ولقد ارتبطت التّداوليّة بنظريّة أفعال الكلام التي أسّسها "**أوستين Austin**"، إذ أنّ أهم ما قدّمه هو محاولته للتّمييز بين نوعين من القوّة " القوّة البلاغيّة Force illocutionnaire للفعل الكلامي، والقوّة التّأثيريّة الفعليّة Force Perlocutionnaire"[2] ويمكن التّفريق بين القوّتين من خلال المثالين الآتيين:

- سيغادر المكان في الحال.

- إنّه سيغادر المكان في الحال.

فلو تصوّرنا أنّ المتلقي سيسعد عندما يتلقى الخبر في المثال الأوّل على سبيل أنّه نوع من الوعد، وهو يحتمل الصدق أو الكذب، في حين أنّ القوّة التّأثيريّة الفعليّة والتي يمكنها أن تكون موفّقة أو غير موفّقة، والتي هي في المثال الثّاني قد تكون إسعاد المتلقي. فتميّز "**أوستين Austin** " بين هذين النّوعين من القوّة قاده إلى تصوّر جديد للّغة من خلال تقسيمه للجمل إلى خبرية ـ يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب ـ وأخرى إنشائية ـ لا

[1]- باديس لهويمل: مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي ت 626هـ، ص: 21.

[2]- هدسون: علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1990، ص: 174.

يمكن الحكم عليها بالصّدق أو الكذب ـ، ولتحقيق هذه الأخيرة يشترط فيها "**أوستين Austin**" نوعين من الشّروط وهي[1]:

- **الشّروط التّكوينيّة (الملائمة):** ولخّصها فيما يلي:

– وجود إجراء عرفي مقبول اجتماعيا، كالزّواج والطّلاق.

– تضمُّن الإجراء نطق لكلمات معينة من طرف أشخاص معينين في ظروف معينة.

– أن يكون الشخص المنجز مؤهلا لإنجاز الفعل وأن يكون تنفيذه صحيحا وكاملا.

- **الشّروط القياسيّة:** وهي مكملة للفعل ليحقق صورته المثاليّة وتتلخص فيما يلي:

– أن يكون المشارك في الفعل صادقا في أفكاره و مشاعره ونواياه.

– أن يلتزم بما يلزم نفسه به.

ولقد ميّز "**أوستين Austin**" في أفعال الكلام بين ثلاثة أنواع من الأعمال القوليّة[2]:

- **العمل القولي:** ويقصد بذلك الأصوات التي يخرجها المتكلّم، وتمثل قولا له معنى.
- **العمل المتضمّن في القول:** ويقصد بذلك أنّ المتكلّم حين يتلفظ بقول ما فهو ينجز معنى قصديا أو تأثيرا مقصودا وهو ما أسماه بقول الفعل، واشترط لتحقيق هذا المعنى الإنجازي ضرورة توفر السّياق المعرفي الاجتماعي للّغة: كالوعد، على سبيل المثال.
- **عمل التّأثير بالقول:** ويعني بذلك أنّ الكلمات التي ينتجها المتكلّم في بنية نحويّة منتظمة مجملة بمقاصد معيّنة في سياق محدّد تعمل على تبليغ رسالة، وتحدث أثرا عند المتلقّي أو المستمع.

وعلى هذا فاللّغة عند "**أوستين Austin** " ما هي إلاّ " نشاط عمل ينجز، أي أنّ المتكلّم لا يخبر ويبلغ فحسب، بل إنّه يفعل أي يعمل، يقوم بنشاط مدعّم بنية وقصد يريد

[1]– نعمان بوقرّة: اللسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص: 186.

[2]– ينظر الزواوي بغورة : الفلسفة واللغة نقد "المنعطف اللغوي" في الفلسفة المعاصرة ، ص: 107.

المتكلّم تحقيقه من جرّاء تلفظه بقول من الأقوال"[1]، فكل فعل كلامي يقوم على مبدأ القصديّة، ويرى بعض شرّاح النّظريّة أنّ "كل التّلفظات والجمل هي في نهاية الأمر أفعال حتى التّقرير والوصف والإخبار"[2].

وقد صنّف "**أوستين Austin**" الأفعال اللّغوية حسب قوّتها الإنجازيّة إلى خمسة مستويات من الأفعال وهي[3]:

- **أفعال الأحكام:** وهي التي تعبّر عن حكم نحو: يتهم، يبرئ، يحلل....
- **الأفعال التّنفيذيّة:** لها علاقة بممارسة الأحكام والقوانين نحو: يقهقر، يتحكّم، يأمر يسامح....
- **أفعال التّعهد:** لها علاقة بالمتكلّم، إذ تعبّر عن التزامه بفعل شيء نحو: أعد أتعهّد أقسم... .
- **أفعال السّلوك:** تعبّر عن ردّ فعل اتجاه الآخرين، نحو: سامح، شكر، عزى، هنأ....
- **أفعال الإيضاح أو العرض:** تستعمل لتوضيح وجهة نظر أو عرض قضيّة، نحو: أثبت نفى، لاحظ، اعترض....

توفي "**أوستين Austin**" عام 1960 بعد فترة وجيزة من تقديم محاضراته، فحال دون تطويره لنظريّة أفعال الكلام، غير أنّ من جاء بعده من أتباعه حاولوا تطويرها، ومن بينهم "**سيرل searle**" الذي عمل على تطوير النّظريّة.

[1]– خولة طالب الابراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر، ط2، 2006، ص: 161.

[2]– بهاء الدين محمد مزيد: تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2010، ص: 51.

[3]– نور الدين اجغيط: تداوليات الخطاب السياسي، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2012، ص: 71.

تطوير "سيرل searle" لنظريّة "أوستين Austin ":

إذا كان الفضل في وضع نظرية أفعال الكلام يرجع "**لأوستين Austin**"، فإنّ الفضل في تطويرها يعود "**لسيرل searle**"، إذ اعتبر أنّ الجمل والأفعال اللّغويّة التي أنجزت بواسطتها وسيلة تواضعية للتّعبير عن المقاصد وتحقيقها، فجعل من "المقاصد والمواضعات"[1] بعدين أساسيين في نظرية أفعال الكلام، وعمل على تطوير شروط الملائمة عند "**أوستين Austin**" فجعلها أربعة شروط وهي[2]:

- **المحتوى القضوي:** لا بد أن يكون للكلام معنى قضوي يقوم على مرجع ومتحدّث به والمحتوى القضوي هو المعنى الحرفي الأصلي للجملة.
- **الشّرط التّمهيدي:** ويتحقق إذا كان المتكلّم قادرا على إنجاز الفعل.
- **شرط الإخلاص:** لا بدّ أن يُخلص المتكلّم بقوله فلا يزعم القدرة على الإنجاز مع عدم الاستطاعة، ويجب أن تتطابق مقاصد المتكلّمين وآرائهم مع ما يقولون.
- **الشّرط الأساسي:** وهو محاولة المتكلّم إنجاز فعل التّأثير في التّسامح لينجز الفعل.

ومن مظاهر تطويره لهذه النّظريّة، نجد أنّ "**سيرل searle**" يرى بأنّنا حين نتكلّم فإنّنا نصدر أربعة أفعال وهي[3]:

- التّلفظ بالكلمات، أي: إنجاز فعل التّلفظ (فعل القول).
- الإحالة أو الإسناد، أي: إنجاز فعل القضيّة أو الجملة ـ الفعل الغرضي ـ.
- التّقرير، السؤال، الأمر، أي: إنجاز فعل قوّة التّلفظ (فعل الكلام الإنجازي).
- ويضيف إلى هذه الأفعال الثّلاثة ما سماه بفعل أثر التّلفظ استنادا على ما قدّمه "**أوستين Austin**" في فعل الكلام التّأثيري.

---

[1]– آن روبول، وجاك موشلار: التّداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ص: 33.

[2]– نعمان بوقرة : اللسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص: 188.

[3]– قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2012، ص 60.

وقد صنّف "**سيرل searle**" الأفعال الغرضية[1] من خلال مناقشته لتصنيف "**أوستين Austin**" وإلى أي مدى يرتبط تصنيفه بتصنيف **أوستين Austin** " وهذه الأفعال يحصرها في خمس مجموعات كبرى وهي: الإخباريات، التوجيهيات، الإلتزاميات، التعبيريات والإعلانيات.

- **الأفعال التصويرية أو الإخبارية:** إنّ الهدف أو الغايّة منها هو تعهد المتكلّم بكون شيء ما حقيقة واقعة، وبصدق القضيّة المعبّر عنها، وجميع هذه الأفعال قابلة للتّقسيم في حدود الصّدق والكذب.
- **الأفعال التّوجيهيّة:** إنّ الغرض من هذه الأفعال هو محاولة المتكلّم التّأثير في السّامع ليفعل شيئا ما. مثل: أغريك بفعل شيء معيّن، أو أقترح أن تفعله، أو أُصرّ أن تفعله، مع استعمال علامة التعجّب على أنّها وسيلة إظهار الغرض لهذه الأفعال. وهو يرى أنّ الأفعال التي أدرجها "**أوستين Austin**" ضمن الأفعال السّلوكيّة تندرج ضمن هذه الأفعال.
- **الأفعال الإلزاميّة:** تعريف "**سيرل searle**" لهذه الأفعال لا يختلف عن تعريف "**أوستين Austin**"، فهو يعتبرها بأنّها " تلك الأفعال الإنجازيّة التي يكمن غرضها في أنّ يأخذ المتكلّم بفعل مستقبلي أو أن يلتزم به"[2].
- **الأفعال التّعبيرية:** إنّ الهدف منها هو التّعبير عن حالة نفسيّة بشرط أن تكون هناك نيّة صادقة من مثل: أشكر، اهنئ، أعزي، اعتذر....
- **الأفعال الإعلانيّة أو التصريحيّة:** تتضمن أفعال الإعلان عن الحرب، والتعيين والتعميد....

[1]– صلاح اسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1 1993، ص: 232 وما يليها .

[2]– جوتس هنره لانج : مدخل إلى نظريّة الفعل الكلامي، تر: سعيد حسين بحيري، مكتبة هراء الشّرق للنشر، الجيزة ط1، 2012، ص: 88.

وقد استنتج "**سيرل searle**" تصنيفه هذا من خلال وضعه لمجموعة من المعايير وهي[1]:

- الغاية من الفعل مثل: " الحصول على قيام شخص بشيء ما".
- اتجاه المطابقة بين العلامات اللّغويّة والعالم الواقعي، إمّا من العالم إلى الكلمات (العلامات اللّغويّة) كالوعد، وإمّا من الكلمات إلى العالم الواقعي كالإخبار.
- الحالة النفسية المعبّر عنها.
- كثافة الاستثمار في تقديم اللاقول مثل:" أقترح" أقلّ قوّة من "آمر".
- الاختلاف في القوّة أو في الدّرجة التي يتم بها عرض الغرض الإنجازي.
- الطريقة التي يرتبط بها القول بالمصالح الشّخصيّة للمتخاطبين مثل: "التبجّح" (ويتعلّق بالمتكلّم) و "التعزيّة " (ويتعلّق بالمخاطب).
- العلاقة بين الملفوظ وأغراض كل من المتكلّم والسامع.
- العلاقة بين الملفوظ وعناصر الخطاب والسّياق.
- إمكانيّة أو عدم إمكانيّة إنجاز العمل، بطريقة أخرى دون اللّغة. بإمكاننا أن نحيّي بكلمة أو بحركة، غير أنّه من غير الممكن أن "نعد" دون تكلّم.
- الحاجة أو عدم الحاجة إلى مؤسّسة خارجة عن اللّغة لإنجاز عمل لغوي. فيمكننا أن "نَعِدَ" دون اشتراط وجود مؤسّسة ما، ولكن التعميد عند النصارى يشترط وجود مؤسّسة مخوّلة بذلك (الكنيسة).
- وجود أو عدم وجود استعمال إنشائي للفعل اللاقولي، ففعل "وَعَدَ" إنشائي بالضرورة غير أنّ فعل "هَدَّدَ" فهو فعل إنجازي.
- أسلوب إنجاز العمل اللّغوي فالفعل "أذاع"، و"أباح" لا يختلفان في الهدف بل في طريقة إنجاز العمل.

[1]– فيليب بلانشية : التّداوليّة من أوستين إلى غوفمان، ص: 63 وما يليها .

أسّس "**سيرل searle**" صيغته لنظريّة الأعمال اللّغويّة على مقولة تعتبر أنّ لقائل جملة ما مقصدا مزدوجا يتمثّل في "إبلاغ محتوى جملته والإعلام بهذا المقصد الأوّل بموجب قواعد تواضعيّة تتحكّم في تأويل هذه الجملة في اللّغة المشتركة"[1].

هذه لمحة موجزة حول نظريّة أفعال الكلام الإنجازيّة، وما حصل فيها من تطوّر باعتبار أنّ" الفعل الكلامي هو أصغر وحدة لاتصال إنساني، يمارس بها المتكلّم فعلا تجاه سامع"[2]، فاستعمال اللّغة لا يعني إنجاز فعل ما فقط بل يتعداه إلى التّفاعل والتّواصل الذي يكون بين المتكلّم والسّامع.

ب- الحجاج:

يعتبر الحجاج من النّشاطات اللّغويّة التي كانت تستعمل منذ القدم سواء كان ذلك عند الغرب ـ أرسطو ومن جاء بعده ـ أو عند العرب القدامى، إذ جعلوا منه المكوِّن الأساسي للعلاقات الاجتماعيّة باعتباره فنًّا للإقناع، وامتد هذا الاهتمام حتى القرن العشرين، سواء من جهة أنه مبحث لساني بحث أو من ناحية أنه مبحث منطقي وفلسفيّ، وأصبح بذلك موضوعا يتأسّس عليه عدد كبير من المفاهيم والمباحث اللّسانيّة منها والبلاغيّة والاجتماعيّة وغير ذلك مما يصب في الحقل التّداوليّ.

1- تعريف الحجاج:

يعرّف الحجاج على أنّه: "درس تقنيات الخطاب التّي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التّسليم بما يعرض عليها من أطروحات، أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم، فأنجع الحجاج ما وفق في جعل حدّة الإذعان تقوى درجتها لدى السامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب بإنجازه أو الإمساك عنه".[3]

---

[1]- آن روبول، وجاك موشلار: التداوليّة اليوم: علم جديد في التواصل، ص: 54.

[2]- زيبيلة كريمر: اللّغة والفعل الكلامي والتواصل مواقف خاصة بالنظريّات اللّغوية في القرن العشرين، تر: حسين بحيري هراء الشّرق، القاهرة، مصر، ط1، 2011، ص: 89.

[3]- أحمد أو الطوف: بلاغة الخطاب الحكائي، استراتيجيات الحجاج في كليلة ودمنة، عالم الكتب الحديث، اربد، ط1 2014، ص: 35.

وبالعودة إلى الأصل اللاتيني للكلمة نجد" أنّ كلمة Argument هي من الفعل اللاتيني Argure، وتعني جعل الشيء واضحا ولامعا وظاهرا، وهي بدورها من الجذر الإغريقي Argues، ويعني أبيض لامع"[1].

إنّ النّظريّة الحجاجيّة التي برزت معالمها من خلال "**مصنف في الحجاج الخطابة الجديدة**" "**لبيرلمان Perlman**" **و** "**تيتيكاه Tyteca**" سنة 1958، كانت بمثابة الفتح الجديد في عالم الخطابة، فبيّنا من خلاله النّظرة المنطقيّة للحجاج، وذلك بتوجيه الخطاب وجهة معيّنة تمكنه من تحقيق أهدافه الحجاجية "وهي الوصول إلى الاقتناع La Conviction دون حمل على الإقناع La Persuasion"[2]، وفي ذلك يحدّد "**بيرلمان Perlman**" هدف الحجاج فيقول "إنّ هدف نظريّة الحجاج هو دراسة التّقنيات الخطابيّة التّي تسمح بإثارة أو تعزيز موافقة الأشخاص على القضايا التّي تقدّم لهم"[3]، فهو إذن حوار من أجل حصول الوفاق بين الأطراف المتحاورة.

وفي محاولة أخرى "**لبيرلمان Perlman**" أراد إعادة تأسيس البرهان أو المحاجة الاستدلاليّة وذلك من خلال مقال كتبه والمعنون بـ"مقال في البرهان: البلاغة الجديدة" واعتبر الخطاب البرهاني يهتم بالأشكال البلاغيّة كأدوات أسلوبيّة ووسائل للإقناع والبرهان ورأى أنّ الخاصيّة الأساسيّة لهذه البلاغة الجديدة هي" أنّها منطقيّة وليست تجريبية"[4]. وبذلك فهو حاول تقديم مفهوم لبلاغة جديدة اعتمادا على البلاغة القديمة.

---

[1]– عبد الجليل العشراوي: الحجاج في الخطابة النبوية، عالم الكتب الحديث، اربد ،الأردن، ط1، 2012، ص: 10.

[2]– فريق البحث في البلاغة والحجاج: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف: حمادي صمود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الانسانية، كلية الآداب، منوبة، تونس، د ت، ص: 298، 299.

[3]– محمود طلحة : تداولية الخطاب السردي، دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع اربد، الأردن، ط1، 2012، ص: 103.

[4]– صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية، الكويت، 1978، ص: 69.

2- الحجاج في اللغة:

تذكر المصادر أنّ الحجاج أدخل إلى الدّراسات التّداوليّة في السنوات الثمانين من القرن العشرين وذلك من خلال أعمال اللّغوي الفرنسي "**ديكرو Ducrot**" منذ سنة 1973 ولاسيّما في كتابه" الحجاج في اللّغة" والذي شاركه في تأليفه "**أنسكمبر Anscombre**" ونظرة "**ديكرو Ducrot**" للحجاج تختلف عن نظرة "**بيرلمان Perlman**" الذي يعتمد على البلاغة الكلاسيكية، فهو عنده يقوم على أساس اللّغة، وبالتحديد من نظرية الأفعال الكلامية "**لأوستين Austin**" و "**سيرل Searle**"[1]، إذ قام بتطويرها وذلك بإضافة فعلين لغويين إلى هذه النظرية وهما:" فعل الاقتضاء وفعل الحجاج"[2]، (ففعل الاقتضاء هو ما ينقله المرسل إلى المرسل إليه، أمّا فعل الحجاج فهو فعل يقوم به المتكلّم وتنعكس آثاره على المخاطب)[3] فالنّظرية الحجاجيّة هي نظريّة لسانيّة تهتم بالوسائل اللّغوية وبإمكانات اللّغات الطبيعية التي يتوفر عليها المتكلّم، ثم إنّها تنطلق من فكرة "إنّنا نتكلّم عامة بقصد التّأثير"[4]، فهي تبيّن أنّ اللّغة حاملة لوظيفة أساسية وهي وظيفة الحجاج، إذ أنّه" متى وجد خطاب العقل واللّغة فإنّه ثمة استراتيجية معيّنة نعمد إليها لغويّا وعقليا إمّا لإقناع أنفسنا أو لإقناع غيرنا، وهذه الاستراتيجية هي الحجاج ذاته"[5].

وتنطلق نظرية الحجاج عند "**ديكرو Ducrot**" و "**أنسكمبر Anscombre**" من ثلاثة مبادئ أساسيّة وهي:

- الوظيفة الأساسيّة للّغة هي الحجاج.
- المكوّن الحجاجي في المعنى أساسي والمكوّن الإخباري ثانوي.

---

[1]- بوزناشة نور الدين: الحجاج في الدرس اللغوي الغربي، مجلة علوم إنسانية، العدد44، السنة السابعة، 2010، ص 11.

[2]- زكريا السرتي: الحجاج في الخطاب السياسي المعاصر، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2014، ص: 48.

[3]- دليلة قسمية: استراتيجية الخطاب في الحديث النبوي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص لسانيات الخطاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص: 146.

[4]- قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، ص: 29.

[5]- المرجع نفسه، ص: 30.

- عدم الفصل بين الدّلاليات والتّداوليات[1].

فقد انطلقت النّظريّة من فكرة عدم الفصل بين المستويات؛ ذلك لأنّ هناك من فصل بين الدّلاليات والتّداوليات، فكانا من روّاد الدّعوة إلى عدم الفصل بينها لوجود علاقة تربط بين بعضها البعض، وأبرز ما يميّز أبحاثهما هو "رفض التّصور القائم على فصل المستويات، فقد شكلت مجالات التقاء الدّلاليات والتّداوليات مجالا لأبحاثهم في اللّغة"[2].

ويبيّن "**ديكرو Ducrot**" و "**أنسكمبر Anscombre**" أنّ الحجاج باللّغة يؤدي إلى توالي الأقوال مما يجعلها تخدم بعضها البعض؛ أي: "أنّ المتكلّم إنّما يجعل قولا ما حجة لقول آخر هو بلغة الحجاج "نتيجة" يروم إقناع المتلقي بها، وذلك على نحو صريح واضح أو بشكل ضمني"[3]، والحجّة هي عنصر دلالي يخضع لاستخدام خاص من قبل المتكلّم لصالح عنصر دلالي آخر، وقد ترد هذه الحجة على شكل قول أو فقرة أو نص، أو قد تكون مشهدا طبيعيا أو سلوكا غير لفظي كما أنّها تكون ظاهرة أو مضمرة بحسب السياق[4]. فالمتكلّم بإمكانه التصريح بما يتلفظ به، أو الإشارة إليه بشكل ضمني، فيكون على المتلقي استنباط هذا الملفوظ اعتمادا على بنيته اللّغويّة، والسّياق الذي وردت فيه مثال:

– أنا متعب، إذن أنا بحاجة إلى الراحة. (تم التصريح بالحجة والرابط والنتيجة).

– أنا متعب، أنا بحاجة إلى الراحة. (أضمر الرابط).

– أنا متعب. (ففي هذا المثال أضمر الرابط والنتيجة معا والّتي يمكن أن يستنتجها المتلقي من السّياق الذي وردت فيه).

[1]– دليلة قسمية: استراتيجية الخطاب في الحديث النبوي، ص: 147.

[2]– حافظ اسماعيل علوي: التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، اربد، الأدن، ط2، 2014، ص: 23.

[3]– سامية الدريدي: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1، 2008، ص: 23.

[4]– زكريا السرتي: الحجاج في الخطاب السياسي المعاصر، ص: 59.

وعلى هذا فإنّ أبرز ما يدل على الجانب التّداولي للخطاب الحجاجي هو المستوى الحواري أو التحاوري[1] وهي سمة كلّ خطاب.

ويفرّق "**ديكرو Ducrot**" بين معنيين للفظ **الحجاج** Argumentation: المعنى العادي والمعنى الفني أو الاصطلاحي، وما يهمنا هنا هو الحجاج بمعناه الاصطلاحي لأنّه موضوع النظر في التّداوليّة. يقول بأنّه "صنف من العلاقات المودعة في الخطاب والمدرجة في اللّسان ضمن المحتويات الدّلالية. والخاصيّة الأساس للعلاقات الحجاجيّة أن تكون درجيّة Scalaire أو قابلة للقياس بالدّرجات، أي أن تكون واصلة بين سلالم"[2].

ومما يجدر الإشارة إليه هو أنّ هناك فرقا بين الحجاج والبرهان، إذ نجد أنّ هذا الأخير يتطلّب استنتاجا منطقيا وذلك لأنّه يخضع لمبدأ الصدق على الدّوام، وهو بذلك ينتمي لنظام المنطق، أمّا الحجاج فهو لا يرتبط بصدق القضية من عدمها أو استنتاج منطقي لها، فهو ينتمي لنظام الخطاب لأنّه مؤسّس على بنية الأقوال اللّغوية وتسلسلها وكذا اشتغالها داخل خطاب معيّن[3].

ومن أجل التّفريق بينهما يقترح "**ديكرو Ducrot**" "التّفريق بين دراسة البرهنة اللّسانيّة الّتي يجب أن تقارن باللّغات الشكليّة وذلك لرصد المؤتلف والمختلف فيها ومن جهة أخرى بين دراسة الحجاج والذي تتمثل وظيفته في< توجيه> باقي الخطاب، فهو يمثل طريقة الفعل في الآخر(المحاوِر والمرسل إليه)."[4] ومن المهم الإشارة إلى مفهوم مهمٍّ وأساسي في نظريّة "**ديكرو Ducrot**" الحجاجيّة وهو التّوجيه L'Orientation؛ وذلك لأنّه اعتبر أنّ غاية الخطاب الحجاجي تتمثّل في "أن تفرض على المخاطَب نمطا من النتائج باعتبارها الوجهة

[1]– محمد سالم الأمين الطلبة: الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص: 177.

[2]– صابر الحباشة: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية "قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني"، ص: 31.

[3]– قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، ص: 30، 31.

[4]– باتريك شارودو: الحجاج بين النظرية والأسلوب عن كتاب نحو المعنى والمبنى، تر: أحمد الوردني، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص: 8.

الوحيدة الّتي يمكن للمخاطَب أن يسير فيه"[1] فالخطاب الحجاجي عند "**ديكرو Ducrot**" يحرص على توجيه المتلقي نحو وجهة واحدة دون غيرها.

3- السلم الحجاجي:

يعدّ السلم الحجاجي من ضروريات النّظريّة الحجاجيّة، وهو كما أقرّ "**ديكرو Ducrot**" "فئة حجاجية موجّهة"[2]، أو نظام ترتيب الحجج، أي: أنّه عندما تقوم بين الحجج المنتسبة إلى فئة حجاجية ما علاقة ترتيبية، فإنّ هذه الحجج تنتمي إلى السلم الحجاجي نفسه، ويقوم السلم الحجاجي عند "**ديكرو Ducrot**" على سمتين أساسيتين هما[3]:

- كل قول يرد في درجة ما من السلم الحجاجي يكون القول الذي يعلوه دليلا أقوى منه.

- إذا كان القول "ب" يؤدي إلى النتيجة "ن" فهذا يستلزم أنّ "ج" و "د" الذي يعلوه درجة يؤدي إليها والعكس غير صحيح. مثال:

ب- حصلت مريم على اللسانس.

ج- حصلت مريم على الماجستير.

د- حصلت مريم على الدكتوراه.

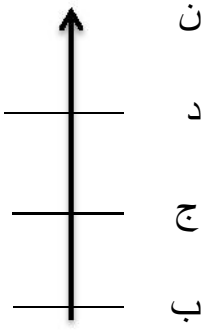

[1]- سامية الدريدي: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهليّة إلى القرن الثاني للهجرة، بنيته وأساليبه، ص: 23.

[2]- بوزناشة نور الدين: الحجاج في الدرس اللغوي الغربي، ص: 19.

[3]- قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، ص: 34.

فهذه الجمل تنتمي إلى الفئة الحجاجية نفسها، وإلى السلم الحجاجي نفسه، ذلك لأنّها تؤدي إلى نتيجة واحدة وهي الدّرجة العلميّة لمريم، والجملة "د" هي أقوى دليل على درجة مريم العلميّة، وهنا جاء إقرار "**ديكرو Ducrot**" بأنّ السلم الحجاجي "عبارة عن مجموعة غير فارغة من الأقوال مزوّدة بعلاقة ترتيبية ومستوفية للشرطين"[1].

وتحكم هذا السلم مجموعة من القوانين أهمّها:

- **قانون النفي:** ومفاده هو إذا كان قول ما (أ) مستخدما من قبل متكلّم ما، ليخدم نتيجة معينة فإنّ نفيه (لا أ) سيكون حجة لصالح النتيجة المضادة[2]. مثال:

– عمر مجتهد، لقد نجح في الامتحان.

– عمر ليس مجتهدا، إنّه لم ينجح في الامتحان.

فإذا اعتبرنا أنّ (أ) ينتمي إلى النتيجة في المثال الأوّل، فإنّ المثال الثاني(لا أ) ينتمي إلى النتيجة المضادة.

- **قانون القلب:** إذا كانت إحدى الحجتين أقوى من الأخرى في التّدليل على نتيجة معينة فإنّ نقيض الحجّة الثّانية أقوى من نقيض الحجّة الأولى في التّدليل على النتيجة المضادة وذلك لأنّ السلّم الحجاجي للأقوال المنفية يكون عكس سلم الأقوال الإثباتية[3]. مثال:

– حصل زيد على الماجستير، وحتى الدكتوراه.

– لم يحصل زيد على الدكتوراه، بل لم يحصل على الماجستير.

فحصول زيد على الدكتوراه هو أقوى دليل على كفاءته العلميّة من حصوله على الماجستير، وهذا في المثال الأوّل، أمّا عدم حصوله على الماجستير هو أقوى حجّة على

[1]– نواري سعودي أبو زيد: ممارسات في النقد واللسانيات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012، ص: 153.

[2]– قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، ص: 35.

[3]– زكريا السرتي: الحجاج في الخطاب السياسي المعاصر، ص: 68.

عدم حصوله على الدكتوراه، وهذا ما يبين أنّ السلم المتضمن للأقوال المنفية معاكس للسلم المتضمن للأقوال المثبتة.

- **قانون الخفض:** ومفاده أنّ القول إذا صدق في مراتب معينة من السلم، فإنّ نقيضه يصدق في المراتب التي تقع تحتها[1]. مثال:

– الجو ليس باردا. فهنا تستبعد التأويلات التي ترى أنّ الجو قارس، فإذا لم يكن الجو باردا فهو دافئ أو حار.

4– الأدوات الحجاجيّة:

إنّ اللّغة هي ذات بنية حجاجيّة فهي تحمل بصفة ذاتيّة وجوهريّة وظيفة حجاجيّة ويتحقق الحجاج في السلم الحجاجي باستعمال أدوات لغوية، وحجاجيّه واللّغة العربيّة تشتمل على عدد كبير من الأدوات اللّغوية الحجاجيّة نذكر منها: لكن، بل، إذن، حتى، لاسيما. وتجدر الإشارة إلى نوعين من الأدوات الحجاجيّة: العوامل الحجاجيّة Les Operateur Argumentatifs، والرّوابط الحجاجيّة Les Connecteur Argumentatifs، مهمتها الأساسيّة القيام بعمليات حجاجيّة، ولا يمكن فهمها إلاّ من خلال السّياق، فهي مرتبطة بالطبيعة العمليّة[2].

- **العوامل الحجاجيّة:**

تقوم العوامل الحجاجيّة بحصر وتقييد الإمكانات الحجاجيّة التي تكون لقول ما[3]. فهي خلافا للرّوابط لا تربط بين متغيّرات حجاجيّة (بين حجة ونتيجة أو بين مجموعة حجج) مثل: ربّما، تقريبا، كاد، قليلا، كثيرا، ما... إلاّ، ومعظم أدوات الحصر.

[1]– بوزناشة نور الدين: الحجاج في الدرس اللغوي الغربي، ص: 19.

[2]– المرجع نفسه، ص: 20.

[3]– أبو بكر العزاوي: الخطاب والحجاج ، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص: 56.

- **الرّوابط الحجاجيّة:**

إنّ هذه الرّوابط هي المؤشر الأساسي والبارز وهي الدّليل القاطع على أنّ الحجاج مؤشر في بنية اللّغة نفسها[1]، وهي تربط بين قولين أو حجّتين ولهذه الرّوابط وظيفتان هما[2]:

- أنّها تربط بين وحدتين دلاليتين أو أكثر.

- أنّها تخدم دورا حجاجيا للوحدات الدّلالية التي تربط بينها.

ويمكن التّمييز بين أنماط عديدة من الرّوابط[3]:

- **الرّوابط المدرجة للحجج:** (حتى، بل، لكن، مع ذلك، لأنّ...).
- **الرّوابط المدرجة للنتائج:** (إذن، لهذا، بالتالي...).
- **الرّوابط التي تدرج حججا قويّة:** (حتى، بل، لكن...).
- **روابط التّعارض الحجاجي:** (بل، لكن، مع ذلك...).
- **روابط التّساوق الحجاجي:** (حتى، لاسيما، الواو...).

فالحجاج إذن آلية تواصلية هدفها الإقناع، وهو من ثم يقع في دائرة التّداوليّة[4]، باعتبار أنّ الخطاب الحجاجي لا يمكن أن يكون إلاّ إذا كان في موضع استعمال وتواصل، حيث يوظف المتكلّم من خلاله كلّ مكتسباته في إطار شروط التّداول.

[1]– حسين بوبلوطة: الحجاج في الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، تخصص لسانيات الخطاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص: 105.

[2]– قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، ص: 37.

[3]– المرجع نفسه، ص: 37.

[4]– نواري سعودي أبو زيد: ممارسات في النقد واللسانيات، ص: 128.

ج- الملفوظيّة:

1- التّلفّظ: Enonciation

تعتبر الملفوظيّة اتجاها جديدا في الدّراسة التّداوليّة، إذ تعدّ توسعا للّسانيات السوسيرية باعتبارها(لسانيات غير ملفوظيّة)[1]، وقد تطوّرت مع "**إيميل بنفنيست I. Binveniste**" (1902، 1976) وتابعيه، حيث نجد "**بنفنيست Binveniste**" يعرّف التّلفظ على أنّه "وضع اللغة في حركة بمقتضى فعل فردي في الاستعمال"[2]؛ أي: فعل الاستعمال الفردي لنظام اللّغة، فالتّلفّظ هو نشاط مرتبط ومتعلّق باللّغة التي تستعمل وفق مقام وسياق محدّد.

لقد ربط "**بنفنيست Binveniste**" تعريفه للتّلفّظ بعنصرين هامين هما: المتكلّم والسّياق غير أنّ هناك مكوّنات أخرى ترتبط بهذه العملية، والتي تقتضي وجود: المتلفّظ أو صاحب الخطاب، والمتلقي والملفوظ، أي نتاج فعل التّلفّظ، وقناة التّلفّظ، أي: الوسيلة التي استعملها صاحب الخطاب، واللّغة المستعملة، وأخيرا المقام الذي يدرس فيه فعل التّلفّظ، هذا الأخير الذي أولته الدّراسة التّداوليّة أهميّة كبيرة في مختلف مجالات دراساتها.

ولقد أدى هذا التصوّر الجديد للظّاهرة اللّغويّة، إلى الإقرار بأنّ اللّغة هي " نشاط كلامي أو فعالية كلامية، وليست ثابتة في أذهان الأشخاص"[3]، وتتضمن اللّغة عناصر يسميها "**بنفنيست Benveniste**" (الجهاز الشكلاني للتّلفّظ)[4]، والتي تتغيّر دلالتها من كلام لآخر، مثل: أنا، أنت، هنا، الآن....

---

[1]- إيمان زردومي: الحجاج في النص القرآني "سورة الأنبياء أنموذجا"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية تخصص علوم اللسان، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص: 54.

[2]- كاترين فوك، وبياري قوفيك: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تع: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1984، ص: 134.

[3]- زكريا السرتي: الحجاج في الخطاب السياسي المعاصر، ص: 94.

[4]- كاترين فوك، وبياري قوفيك: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة ، ص: 134.

2- الملفوظ: Enoncé

هو نتاج Reultat اجرائي وعملي، لساني واجتماعي[1] لفعل التّلفّظ، وكثيرا ما نجده مقابلا للجملة، فمن وجهة نظر تداوليّة " نطلق الجملة في الغالب على متوالية من الكلمات منظمة طبقا لعلم التركيب، والملفوظ إنجاز جملة في مقام محدّد."[2] إذن فالجملة هي بنية نظريّة مجرّدة من السّياق في حين أنّ الملفوظ متعلّق ومرتبط بالسّياق الوارد فيه.

يحمل الملفوظ معنى قار وثابت[3] وهو إيصال وتبليغ المعنى إلى المتلقي، فهو مقرون بفعل التّواصل، وبإمكان هذا الملفوظ أن يكون صريحا واضحا، كما يمكن أن يكون ضمنيا لكن يشترط في هذا الأخير أن يشترك المتلقي في اللّغة التي يتحدّث بها المتكلّم، وذلك لكي تتحقق عملية التّواصل بين الطرفين.

[1]- قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، ص: 14.

[2]- باتريك شارودو، و دومينيك منغو: معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهري، وحمادي صمّود، دار سيناترا تونس، د ط، 2008، ص: 216.

[3]- قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، ص: 15.

3- علاقة التّداوليّة ببعض العلوم الأخرى:

أ- علاقة التّداوليّة باللّسانيات البنيويّة:

من الواضح أنّ موضوع التّداوليّة كما اللّسانيات، وهو اللّغة، فاللّسانيات عموما قامت على دراسة اللّغة. وهذا التّداخل المبدئي جعل أحد فلاسفة اللّغة المحدثين، وهو "**رادلف كارناب Carnap**" لأن يصف التّداوليّة بأنّها قاعدة اللّسانيات أو أساسها المتين الذي تستند إليه[1]. فقد وُصِفت اللّسانيات البنيويّة بالشّكلانية والصوريّة؛ ذلك لأنّها لا تهتم بالأحداث الكلاميّة أثناء الاستعمال، ويجمع الدّارسون حين التحدّث عن العلاقة بين التّداوليّة والبنيويّة أنّها مكملة لها؛ وذلك لاهتمامها بالكلام أثناء استخدامه، يقول "**فرديناند دي سوسير F.D.Saussure**" في التّفريق بين اللّغة والكلام:" اللّغة تختلف عن الكلام في أنّها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة"[2] فحسب قوله فإنّ دراسة اللّغة تكون بعزلها عن كلّ ما يحيط بها من نبرات صوت المتكلّم، وإيماءاته، وحتى السّياق التي وردت فيه، ويفصّل في حديثه عن الكلام واللّغة فيقول:" ... أمّا الكلام فعلى العكس من ذلك فعل فردي، وأمّا اللّغة فليست وظيفة الفرد بل نتاج يهضمه الفرد بصورة سلبيّة"[3]، وتعدّ العلاقة بين استعمال الكلام وهذه النتيجة أي اللّغة في صميم البحث التّداولي.

إنّ التّداوليّة علم جديد للتّواصل الإنساني يدرس الظواهر اللّغويّة في الاستعمال، ومن هنا جاءت تسميتها " بعلم الاستعمال اللّغوي"، وما يدلّ على أنّ التّداوليّة استطالة للّسانيات هو ما أسماه "**بنفنيست Benveniste**" بلسانيات التّلفّظ، إذ ينتقل من ثنائية اللّغة والكلام إلى ثنائيّة الملفوظ الذي يحمل المضمون أو الدّلالة، وفعل التّلفّظ أو القول في حدّ ذاته[4] والدّراسة التّداوليّة لا تعزل اللّغة عن الكلام، إذ يعدّ هذا الأخير مظهرا من مظاهر تحققها

---

[1]- نواري سعودي أبو زيد: في تداوليّة الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، ص: 21.

[2]- فرديناند دي سوسير: علم اللّغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربيّة، بغداد، ط3، 1985، ص: 33.

[3]- المرجع نفسه، ص: 32.

[4]- نواري سعودي أبو زيد: في تداوليّة الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، ص: 21.

فمن غير الممكن أن ندرس لغة ما دون نطقها والتكلّم بها، واللّسانيات عموما علم يشتمل على مجموعة من النّظريات، من بينها: البنيويّة، والتّوليديّة التحويليّة، وكذا التّداوليّة التي هي جزء لا يتجزأ من الدّراسة اللّسانيّة.

ب- علاقة التّداوليّة بعلم الدّلالة:

إذا كان التّداخل المبدئي بين التّداوليّة واللّسانيات تَمثّل في كون الموضوع المتناول في كليهما هو دراسة اللّغة، فإنّ تداخل التّداوليّة بعلم الدّلالة يكمن في أنّ كليهما يتناول المعنى الذي هو زبدة التّواصل[1]، فالدّلالة هي" ذلك الفرع من علم اللّغة الذي يتناول نظريّة المعنى"[2] أمّا التّداوليّة فهي" فرع من علم اللّغة يبحث في كيفيّة اكتشاف السّامع مقاصد المتكلّم أو هو دراسة معنى المتكلّم"[3]، فهي تدرس علاقة النّشاط اللّغوي بمستعمليه، وذلك ضمن سياقات ومقامات مختلفة، فاللّغة لا يمكن أن تتجسّد دون أن يكون وجودها ذو فعل مناسب للسّياق ومن دون مرسل لا تكون للّغة فاعليّة "فلأسباب كثيرة شكّ كثير من اللّغويين في إمكانيّة دراسة الدّلالة اللّغويّة مستقلّة عن مستعملها، ويكفي أن ننظر في النّظام اللّغوي عن مقولات أنا، وأنت وهنا، والآن، لكي تتحقّق من أنّ علم الدّلالة في جانب لا بأس به يدخل تحت تعريف البراغماتية بأنّها علاقة العلامة بمستعمليها."[4]

فالمعنى لا يمكن إدراكه إلاّ إذا تواصل به المرسل أو تلفّظ به "فالجملة اللّغويّة لا تكون إلاّ إذا قالها متكلّم، فهذا يبيّن أنّ الصحة المعنويّة رهينة مستعمل الجملة في مقام معيّن فإذا كان هذا، فعلم الدّلالة جزء من البراغماتيّة."[5]

إذن فالتّداوليّة تشمل الدّلالة؛ ذلك أنّ هذه الأخيرة تبحث عن المعنى في حين أنّ التّداوليّة تقوم بدراسة المعنى في السّياق الذي وردت فيه.

---

[1]- نواري سعودي أبو زيد: في تداوليّة الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، ص: 22.

[2]- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص: 11.

[3]- ينظر محمود أحمد نحلة : آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص: 12.

[4]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغويّة تداوليّة، ص: 45، 46.

[5]- المرجع نفسه، ص: 46.

ج- علاقة التّداوليّة بالبلاغة:

تعرّف البلاغة على أنها "فن الوصول إلى تعديل موقف المستمع أو القارئ"[1]، أي: أنّها تهدف إلى إيجاد التّفاعل القائم بين المرسل والمرسل إليه، وذلك من خلال كونها وسيلة إبلاغ وإقناع ، وقد عرِّفت البلاغة الجديدة على أنّها " نظريّة الحجاج التي تهدف إلى دراسة التقنيات الخطابيّة، وتسعى إلى إثارة النّفوس وكسب العقول عبر عرض الحجج[2]، والمتأمِّل في تعريف البلاغة الجديدة يجد أنّها لم تخرج عن نطاق تعريف القدماء، فالبلاغة تمتاز بالإفادة، وقوّة التّأثير، وذلك بقصد إيصال المعنى إلى المخاطب، وخاصية الحجاج تعدّ من بين ما تناولته الدّراسات التّداوليّة ـ في صميم البحث التّداولي ـ فالبلاغة تداوليّة في صميمها، لأنّها ممارسة الاتصال بين المتكلّم والسامع[3]، فإذا كانت التّداوليّة هي دراسة اللّغة أثناء الاستعمال فإنّ البلاغة في المعرفة باللّغة أثناء الاستعمال، ذلك لأنّها فن القول، أي: الكلام، ولا يمكن لهذا الأخير أن يتحقّق دون وجود التّواصل، ولا تواصل إلاّ باستعمال اللّغة.

إذن فالعلاقة بين التّداوليّة والبلاغة هي علاقة تكامليّة؛ ذلك لأنّهما ينظران في أحوال المتكلّم أثناء الحديث والاستعمال، وفي العلاقة بين المرسل والمستقبل، فالتّداوليّة تبحث عن استعمال اللّغة في سياق معيّن، وهذا ما يطابق عند البلاغيين مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

[1]- نعمان بوقرّة: اللّسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص: 166.

[2]- صابر الحباشة: التداولية والحجاج مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2008، ص 15.

[3]- نعمان بوقرّة: اللّسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص: 166.

د- علاقة التّداوليّة بتحليل الخطاب:

يشكل تحليل الخطاب فرعا أساسيا في التّداوليّة، فلقد أسهمت هذه الأخيرة بكل نظرياتها في إثراء مفاهيم تحليل الخطاب، وذلك من خلال نظريّة فعال الكلام والحجاج والملفوظيّة وغيرها، وإن كان اهتمامها في بداية الأمر بوحدة جزئيّة وهي الملفوظ في سياق التلفّظ[1] ويعرّف تحليل الخطاب على أنّه" ظهور اللّغة في التّواصل الحي"[2]، فكلّ خطاب لا بدّ أن يكون في وضعيّة تواصليّة، باعتباره تواصلا إنسانيا يقوم على أساس الحوار، أي: يجب أن يكون هناك مرسلا ومستقبلا، ويتجلى ذلك من خلال الاستعمال. ويمكن أن نحدّد علاقة التّداوليّة وتحليل الخطاب في النقاط التالية[3]:

- الاهتمام بدراسة السّياق بشكله العام؛ أي: المقام التّواصلي والمعارف المشتركة بين المتخاطبين.
- النظر في الخطاب أو النص باعتباره تواصلا إنسانيا.
- النظر في وظيفة الكلام، مثل ما تنجزه اللّغة عبر الأفعال الكلاميّة.

من خلال هذه العلاقات التي تربط التّداوليّة بمختلف هذه العلوم نجد أنّها تبيح اشتراك البشر في عمليّة التحليل، وذلك "لأنّها تتعلق بالكيفيّة التي يتمكن من خلالها النّاس إفهام أحدهم الآخر"[4].

---

[1]- محمود طلحة : تداولية الخطاب السردي، دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي، ص: 25.

[2]- الزواوي بغورة: الفلسفة واللّغة، نقد "المنعطف اللّغوي" في الفلسفة المعاصرة، ص: 214.

[3]- ينظر محمود طلحة: مبادئ تداوليّة في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن ط1، 2014، ص: 23، 24.

[4]- جورج يول: التّداوليّة، تر: قصي العتابي، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص: 21.

الفصل الثاني: الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص لابن جنّي

1- التعريف بابن جنّي وكتاب الخصائص:

2- الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص:

1- التعريف بابن جنّي وكتاب الخصائص:

أ- حياته، وثقافته:

هو أبو الفتح عثمان بن جنّي* الموصلي، ولا يعرف من نسبه مَن وراء هذا؛ وذلك لأنّه غير عربي، كان أبوه مملوكا لسليمان بن فهد الأزدي، وكان روميا، ولد في الموصل سنة 300هـ وقيل 322هـ، ولقد قام **ابن جنّي** بتفسير اسم أبيه فقيل " أنّ أبا الفتح كان يذكر أنّ أباه كان فاضلا، بالروميّة"[1]، ومعناها: كريم، نبيل، جيّد التّفكير، عبقريّ، مخلص[2]، كما أنّه قيل أنّ أباه لم يكن حسن الوجه، وأنّ **ابن جنّي** كان ممتّعا بإحدى عينيه[3]، وهذا كناية عن عَوَره ويجوز أن تكون عينه الممتّع بها هي العين التي يبصر بها، كما يجوز أن تكون العين الذاهبة، والممتّع هي كناية على أنّ الأعور هو ممتّع بثوب الصّبر والأجر على فقدان حاسّة البصر.

نشأ **ابن جنّي** بالموصل حيث ترعرع فيها وأخذ العلم عن شيوخها، فلقد كانت في زمانه حاضرة من حواضر العالم الإسلامي، التي يشار إليها بالعلم، وكثرة المشايخ حتى قيل بأنّها "بلد جليل، حسن البناء، طيّب الهواء، صحيح الماء، كثير الملوك والمشايخ، لا يخلو من اسناد عال، وفقيه مذكور"[4] وذلك لكونها تضمّ مجموعة من دور العلم التي تسهّل على الرّاغبين في التّعلم عمليّة الوصول إلى المشايخ وأخذ العلم منهم، وكان **ابن جنّي** أحد روّاد هذه الدور، حيث تلقى العلم على يد علماء الموصل، فأخذ النّحو عن أحمد بن محمّد

---

*- جنّي: بكسر الجيم، وتشديد النون مكسورة، وسكون الياء، معرب كنّي وهي تعريب لها، وجنّي تكتب بالحروف اللاتينيّة ممثّلة للّفظ اليوناني Gennaius.

[1]- ابن جنّي: الخصائص، 1/ 8.

[2]- حسام النعيمي: الدراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، دار الرّشيد للنّشر، العراق، 1980، ص: 11.

[3]- المرجع نفسه، ص: 11.

[4]- حسام سعيد النعيمي: ابن جنّي عالم العربيّة، دار الشؤون الثقافيّة العامة للطباعة والنّشر، بغداد، ط1، 1990، ص 13.

الموصلي الشّافعي المعروف **بالأخفش**[1] ـ لم تذكر المصادر تاريخ وفاته ـ وبعده عن **أبي علي الفارسي** ت(377هـ)، وكان ابن جنّي يأخذ العلم من أكثر من شيخ واحد، إلاّ أنّه كان متأثّرا بأستاذه الفارسي؛ وذلك لأنّه لزمه وأخذ عنه العلم أكثر ممّا أخذ عن باقي شيوخه، فقد قيل أنّ **أبا علي** مرّ به وهو يقرئ النحو، فسأله عن مسألة في التصريف فقصّر **ابن جنّي** في الإجابة عليها فقال له **أبو علي:**" ما زلت حصرما وتريد أن تجعل من نفسك زبيبا (زبيت وأنت حصرم)"[2] فهو يشير إلى تعجّله في التّدريس، فأثار بعد ذلك فضول **ابن جنّي** فبحث عنه ولزمه مدّة أربعين سنة منتقلا معه في رحلاته، ومشغوفا بآرائه ومبهورا بفطنته ودقّة أقيسته وتعليلاته[3]، حتّى إنّ من يقرأ كتب **ابن جنّي** وخاصة كتابه الخصائص يجد أنّ مادته مستمدّة من آراء أستاذه، كما أخذ عن كثير من روّاة اللّغة والأدب[4]، فلقد كان شديد الاتصال بالعلماء، إذ نجده وفد علوما شتى وهذا دليل على ثقافته الواسعة، إذ كتب في النّحو واللّغة والتصريف والعروض والقراءات والأصوات وغير ذلك.

كان **ابن جنّي** كثير الانتقال بين الموصل والشام وحلب والعراق، ولمّا توفي أستاذه أخذ مكانه في التّدريس، حتى توفي ببغداد سنة (396هـ) تاركا ثلاثة أولاد هم: علي وعال وعلاء[5]. ولقد ألّف العديد من المؤلّفات بلغت نحو الخمسين مؤلّفا، أشهرها[6]: الخصائص واللّمع، وشرح تصريف المازني المسمى بالمصنّف، والمحتسب في تبيّين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وسرّ صناعة الإعراب وغيرها من المصنّفات.

---

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 10.

[2]– حسام سعيد النعيمي: ابن جنّي عالم العربيّة، ص: 16.

[3]– شوقي ضيف: المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص: 266.

[4]– محمّد بن ابراهيم الحمد: فقه اللّغة مفهومه وموضوعاته، وقضاياه، دار ابن خزيمة، الرّياض، المملكة العربّة السعوديّة ط1، 2005، ص: 45.

[5]– حسام النعيمي: الدراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ص: 13.

[6]– خديجة الحديثي: المدارس النّحويّة، دار الأمل، اربد، الأردن، ط3، 2001، ص: 222.

ب- ثناء العلماء عليه:

لقد بلغ **ابن جنّي** مرتبة رفيعة في علوم العربيّة، حتى نال إعجاب العديد من العلماء فكان موضع ثناء وتقدير، حيث قال فيه محقّق الخصائص أنّه كان" رجل جدّ وامرأ صدق في قوله وفعله، فلم يؤثر عنه ما أثر عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللّهو والشرب والمجون... وكان عفّ اللّسان والقلم، يتجنّب الألفاظ المندية للجبين... ولم يكن همّه منادمة الملوك وإرضاؤهم"[1] فهو كما أشار علي النّجار قد بلغ مرتبة لم يبلغها إلاّ قليل من العلماء، كما أنّه لم يعرف بصفة التّملّق للملوك مثلما عُرف بها رجال العلم والأدب في عصره.

ولقد اجتمع بالمتنبّي في حلب عند سيف الدّولة وفي شيراز عند عضد الدّولة البويهي حيث تناظر معه، ثمّ توثّقت بينهما أواصر المحبّة[2]، وكان المتنبي يجلّه ويقول فيه:" هذا رجل لا يعرف قدره كثير من النّاس" وكان إذا سئل عن شيء من دقائق النّحو والتّصريف في شعره يقول:" سلوا صاحبنا أبا الفتح" كما يقول:" ابن جنّي أعرف بشعري منّي"[3]، فبالرغم من كونه عارفا بالعربيّة، ومحيطا بها إحاطة تامّة كما أنّ له قدما مكينة فيها وبصرا نافذا فيما يخصّ قواعدها، إلاّ أنّه يفضل أن يقوم **ابن جنّي** بشرح شعره، وهذا يدل على سعة علم **ابن جنّي** وتنوّع مذاهبه واتجاهاته العلميّة، فهو أوّل من شرح ديوان المتنبي، وله في ذلك شرحان: كبير وصغير؛ وهذا لأنّه كان شديد الإعجاب بشعره، فلقد كان يستشهد به في المعاني والأغراض، ويعبّر عنه "بشاعرنا" حيث يقول:" وحدّثني المتنبي شاعرنا- ولم أعرفه إلاّ صادقا."[4]

---

[1]- ابن جنّي: الخصائص، 1/ 14.

[2]- محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص: 202.

[3]- محمّد بن ابراهيم الحمد: فقه اللّغة مفهومه وموضوعاته، وقضاياه، ص: 46.

[4]- ابن جنّي: الخصائص، 1/ 239.

وباعتباره من كبار علماء العربيّة وأفذاذها، كان محلّ الثّناء من قبل كثير من العلماء قال عنه الثّعالبي:" هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرّياسة في الأدب"[1]، كما قيل "لم ير مثله في توجيه المعاني، وشدّ بيوت القصائد الوثيقة المباني"[2].

وبهذا فإنّ **ابن جنّي** نال احترام وثناء العديد من العلماء؛ ويعود ذلك لتنوّع مشاربه العلميّة التي كان يتميّز بها عن بقيّة العلماء، فلقد عرف ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء، كما يعود ذلك إلى احترامه لسابقيه من العلماء فقد كان وفيا لهم رغم مخالفتهم في بعض المواضع، فعرف عنه أنّه كان ثقة؛ إذ كان أمينا فيما يكتب أو ينقل عن شيوخه، كما أنّه ينسب كلّ قول لقائله فكان حريصا في نسبة آرائهم إليهم.

ج- التعريف بكتاب الخصائص:

يعدّ كتاب الخصائص لصاحبه اللّغوي **ابن جنّي** أشهر سفر في علم العربيّة، إذ تناول فيه العديد من مواضيع العربيّة متحدّثا عن خصائصها ومشتقاتها وتصاريفها، فلقد عالج فيه كثيرا من قضايا اللّغة، وقدّم آراء تجاري أحدث ما قال به العلماء في العصر الحديث، ولقد أشار إلى أنّ الغرض منه هو:" تقرير الأصول، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللّغة وسداد مصادرها وموارداها"[3]، وبعد أن قام بتأليف هذا الكتاب أهداه إلى بهاء الدّولة الذي تولى الملك في بغداد، فهو يقول في بدايته:" هذا- أطال اللّه بقاء مولانا الملك السيّد المنصور المؤيّد بهاء الدّولة وضياء المِلّة، وغياث الأمّة، وأدام ملكه ونصره، وسلطانه ومجده، وتأييده وسموّه، وكبت شانئه وعدوّه - كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت..."[4].

[1]- محمّد بن ابراهيم الحمد: فقه اللّغة مفهومه وموضوعاته، وقضاياه ، ص: 46.

[2]- ابن جنّي: الخصائص، 1/ 24.

[3]- المرجع نفسه، 1/ 77.

[4]- المرجع نفسه، 1/ 1.

يشتمل كتاب الخصائص على مائة واثنين وستين بابا من أبواب علم اللّغة العربيّة، في اللّغة والنّحو والصرف، يبدأها بباب القول على الفصل بين الكلام والقول[1]، وينتهي بباب المستحيل وصحّة قياس الفروع على فساد الأصول[2]، "ولا غرابة أن يأتي هذا السفر الجليل على هذا الوجه والتبحر والشمول، والدّقة والبراعة، ولقد أتمّه ابن جنّي تحت رعاية أستاذه وشيخه أبي علي الفارسي فأفاد من آرائه وخواطره، وأضاف إليها كثيرا من ملاحظاته واستقصاءاته يساعد على ذلك حسّ مرهف ونظر ثاقب ومعرفة واسعة"[3]. كما عالج فيه كثيرا من قضايا فقه اللّغة، منها حديثه عن أصل اللّغة ومقاييس العربيّة، وتداخل اللّغات وغيرها من المواضيع التي تتناول جانب فقه اللّغة.

2- الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص:

تدل النّظريات اللّسانيّة المعاصرة على تطوّر الدّراسات اللّغويّة التي لم تعد شيئا مستقلا بنفسه؛ أي: أنّها لم تبق ذلك العلم الذي يعزل اللّغة عمّا يدور حولها من متغيّرات، وإنّما أصبحت دراستها مرتبطة بما يحيط بها وما تحمله من دلالات داخل المجتمع الذي يتكلّم بتلك اللّغة، إذ تسعى إلى دراسة ما هو متداول بين أطراف الخطاب. وهذا ما ترمي النّظريّة التّداوليّة المعاصرة إلى دراسته، وذلك من خلال ربط الخطاب بمقاصد المتكلّم، وكيفية التّأثير في المتلقي، فالتركيز على الوظيفة التّواصليّة للخطاب، والتّأكد من وصول معناه إلى الآخر هو في صميم الدّراسة التّداوليّة، ومن الخصائص التّداوليّة التي تميّز هذا التّفاعل التّواصلي بين أقطاب العمليّة التّواصليّة، هو أنّ الخطاب يتميّز بأنّه يحمل عدّة معان؛ حيث إنّ المتكلّم لا يقف عند المقصود من الخطاب فحسب، وإنما يتعدّاه إلى معان سياقيّة تداوليّة تحكم العلاقة بين أطراف الخطاب، وفيما يلي بعض الأبعاد التّداوليّة التي حاولنا تتبّعها في كتاب الخصائص **لابن جنّي**.

---

[1]- ابن جنّي: الخصائص، 1/ 5.

[2]- المرجع نفسه، 3/ 368.

[3]- حسام البهنساوي: التراث اللّغوي العربي، علم اللّغة الحديث، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ط1، 2004، ص: 77.

أ- تداوليّة عناصر الخطاب:

إنّ التعبير عن فكرة ما بكلمة ملفوظة (منطوقة) أو مكتوبة هو نوع من الاتصال، إذ يعتمد هذا الأخير أساسا على وجود نشاط لغوي مرسَل من المتكلّم، وآخر من المتلقي، حيث يحاول المتكلّم من خلال ذلك النّشاط التّأثير على المتلقي، وبذلك فهما ركنان أساسيان في عمليّة التّواصل، وذلك أنّ المتكلّم أثناء إنتاجه لعمليّة الكلام يهدف من ورائها إلى إقناع المتلقي بالفكرة التي قالها فهو" يمثّل حجر الزاويّة في ربط حبال الاتصال بغيره، ثمّ بما يمارسه من سلطة على المتلقي، يحوّله في أحسن الأحوال من منفعل بدلالة الخطاب أو فحواه، إلى متفاعل يبادله أطراف الحديث"[1]، فالمتكلّم والمتلقي يعتبران من العناصر المهمّة في العمليّة التّواصليّة.

لقد أشار **ابن جنّي** في كتابه الخصائص إلى التّفاعل الذي يكون بين المتكلّم والمتلقي في مواضع كثيرة، نذكر منها أنّه قال:" ويدلّك على أنّ الفصيح من كلام العرب قد يتكلّم باللّغة غيرُها أقوى في القياس عنده، منها ما حدّثنا به أبو علي ـ رحمه اللّه ـ قال: عن أبي بكر عن أبي العبّاس أنّ عمارة كان يقرأ (ولا اللّيل سابقُ النّهارَ) بالنصب، قال: فقلت له: ما أردتَ؟ فقال: أردتُ (سابقٌ النّهار) قال: فقلت له: فهلاّ قلتَه؟ فقال: لو قلتُه لكان أوزن فقوله: أوزن أي أقوى وأمكن في النّفس أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرُها أقوى في نفسه منها"[2]. إنّ نطق عمارة بالآية الكريمة منصوبة جعل أبا العباس يبادله أطراف الحديث، ويستفسر عمّا جعله يجنح إلى لغة مع أنّ هناك لغةً أخرى أقوى في القياس عنده، إذ أنّه لو قرأها (سابقٌ النهار) لكان ذلك أقوى وقعا في نفس المتلقي، وعلى الرغم من تفضيله لهذه اللّغة إلاّ أنّه جنح إلى لغة أخرى.

كما أنّ المتكلّم يجب أن يراعي في كلامه مقدرة المتلقي على استيعاب ما يقوله، بحيث لا يحذف شيئا من خطابه ما لم يكن في مقدور السامع معرفته، بناء على مخزونه الذهني ومعلوماته السابقة، قال **ابن جنّي:**" وهو كتاب ذوو النّظر من المتكلّمين، والفقهاء

[1]- نواري سعودي أبو زيد: ممارسات في النقد واللسانيات، ص: 29.

[2]- ابن جنّي: الخصائص، 125/1.

والمتفلسفين، والنّحاة، والكتّاب، والمتأدّبين، والتأمّل له، والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطَب كلُّ إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به، ليكون له سهم منه وحصّة فيه"[1].

وقال أيضا:" وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنّه لم يأت إلاّ به، (ولاعدل) عنه إلى غيره، إذ الغرض فيها واحد، وكلّ واحد منها لصاحبه مرافد، وكان أبو علي ـ رحمه اللّه ـ إذا عبّر عن معنى بلفظ ما فلم يفهمه القارئ عليه، وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظ غيره ففهمه..."[2] لذلك فيجب على المتكلّم أن تكون له قدرة على الإفهام فإذا لم يتمكّن المتلقي من فهم المعنى بذلك اللّفظ، كان عليه أن يغيّره بآخر يستطيع المتلقي من خلاله أن يعرف المعنى المقصود، فقدرة المتكلّم "حسب منظور النحو الوظيفي "قدرة تواصليّة" بمعنى معرفة القواعد التّداوليّة (بالإضافة إلى القواعد التركيبيّة والدّلاليّة والصوتيّة) التي تمكّن من الإنجاز في طبقات مقاميّة معيّنة، وقصد تحقيق أهداف تواصليّة"[3]، ذلك لأنّه لا بدّ من وجود متكلّم ومتلق لكي تتحقّق العمليّة التّواصليّة، فمن الأبعاد التّداوليّة وجود قصد مشترك بين المتخاطبين، وبهذا فإنّ **ابن جنّي** قد نصّ على معنى مهمّ، وهو أنّ المتكلّم والمتلقي يجب أن يشتركا في القصد الذي هو أساس العمليّة التّداوليّة.

يعرّف "**سيرل Searle**" القصديّة بأنّها" تلك السّمة العقليّة التي يمثّل بها العقل داخليا الموضوعات والحالات في العالم"[4]؛ ذلك أنّ اللّغة قادرة على أن تفسّر وتبرّر الأفكار الموجودة في ذهن المتكلّم، إذ تحقّق الفهم الذي يكون من قبل المتلقي.

كثيرا ما تكون الدّلالة والقصد مرتبطة بحال المتكلّم وما يحيط به من ملابسات، وهي التي أطلق عليها **ابن جنّي** اسم "الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النّفوس" فقال:" فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)، وتضطرّ إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئا أو استثقاله، وتقبّله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه، والرّضا به، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 67/1.

[2]– المرجع نفسه، 468/2.

[3]– أحمد المتوكّل: الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة، ص: 11.

[4]– بوزناشة نور الدين: الحجاج في الدرس اللّغوي الغربي، ص: 13.

الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس؛ ألا ترى إلى قوله:

تقول ـ وصكّت وجهها بيمينهاـ أبعلي هذا بالرّحى المتقاعس!

فلو قال حاكيا عنها: أبعلي هذا بالرّحى المتقاعس. من غير أن يذكر صك الوجه لأعلمنا بذلك أنّها متعجّبة منكرة، لكنّه لمّا حكى الحال فقال: (وصكّت وجهها)، عُلِّم بذلك قوّة إنكارها، وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنّك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها"[1] فالحال التي يكون عليها صاحب الخطاب أثناء إنجازه لخطابه تمثّل بُعدا مهما في الدّراسة التّداوليّة إذ بإمكانه أن يشكّل الدّلالة العامة للخطاب، فكأنّ المعنى الذي يريد **ابن جنّي** ايصاله إلى المتلقي هو بيان حال المرأة بقوله: صكّت وجهها، فلو لم ينقل لنا حالها لما عرفنا قوّة وشدّة مقام إنكارها؛ ذلك أنّ استعمال اللّغة بشكل واضح يضمن وصول المعنى إلى المتلقي ولو لم يكن حاضرا، وهذا لبيان مختلف أحوال المتكلّم ومقامات كلامه.

وبما أنّ التّداوليّة تقوم بدراسة "التّأثير المتبادل بين مرسل ومتلقٍ في حالة حضور أو غياب، باستعمال للأدلّة اللّغويّة، مطابق لمقتضى المقام والمقال"[2]، من المهم على المتلقي أن يستقرئ جميع المقامات التي تستعمل فيها اللّغة، فكما قال "**بلومفيلد Blomfield** " (1887ـ1949) وهو يعرض نظريّته في الدّلالات اللّغويّة" إنّ دلالة صيغة لغويّة ما إنّما هي في المقام الذي يفصح فيه المتكلّم عن هذه الدّلالة والرّد اللّغوي أو السّلوكي الذي يصدر عن المخاطَب"[3]، فيجب أن تقترن دلالة أيّ لفظ بالمقام الذي وردت فيه مع مراعات حال المتكلّم أثناء إنجازه لعمليّة التّلفّظ، يقول **أبو هلال العسكري**(395ه) في ذلك:" وينبغي أن تعرف أقدار المعاني، فتوازن بينها وبين أوزان السامعين، وبين أقدار الحالات فتجعل لكل طبقة كلاما، ولكل حال مقاما، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات أو أقدار

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 245/1.

[2]– محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1992، ص 138.

[3]– خولة طالب الابراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص: 120.

المستمعين، على أقدار الحالات. و(اعلم) أنّ المنفعة مع موافقة الحال. وما يجب لكلّ مقام مقال"[1].

وهناك وسائل أخرى من الممكن أن تقوي الخطاب أو تضعفه، كالنّبر والتنغيم وحركات الجسم، وتعابير الوجه ونظرة العين، قال **ابن جنّي:**" وقد حذفت الصّفة ودلّت الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصّفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التّطويح والتّطريح والتّفخيم والتّعظيم، ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك"[2] والقصد هنا هو صفة الامتداد الزّمني والطول، فحذفت الصّفة لقيام مراد المتكلّم في مثل هذه الحال أو هذا المقام، مقام الصّفة وبهذا فلقد نقل الاعتبار إلى" التركيز على المتكلّم نفسه وما يصاحب كلامه من إشارات وحركات وغيرها، عبّر ابن جنّي عنها بالتّطريح والتّطويح ومعلوم أنّ هذه القرائن غير مقاليّة ولكنّها- باعتبارها قرائن حاليّة ساهمت في أداء دور الألفاظ وقامت مقامها"[3]، فالقرائن ـ سواء كانت لفظيّة أو غير لفظيّة ـ تساعد المتلقي على إدراك معنى المتكلّم، كما أنّها تساعد المتكلّم على إيصال قصده.

بالإضافة إلى المتكلّم والمتلقي يضيف "**جاكبسون Jakobson** " مفهوم السّياق Contexte فهو عنده ذلك" المضمون الذي يتمثّله المرسل إلى المرسل إليه، وهذا المضمون يكون إمّا لفظيا وإمّا غير لفظي"[4]، فالخطاب الذي ينتجه المتكلّم يحتوي على مضمون فقد يكون لفظيا فيفهم من خلال ذلك اللّفظ، وقد يكون غير لفظي فيتوجّه المتلقي إلى فهمه من خلال السّياق الذي ورد فيه، لذلك فالخطاب أو(الكلام) هو ممارسة تداوليّة تجري في السّياق.

---

[1]– أبو هلال العسكري: الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: محمد أمين الخانجي، محمود بك للطباعة، مصر، ط1 1899، ص: 102.

[2]– ابن جنّي : الخصائص، 2/ 370، 371.

[3]– مسعود بودوخة: السياق والدّلالة، بيت الحكمة للنّشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012، ص: 91.

[4]– عبد القادر الغزالي: اللّسانيات ونظريّة التّواصل، دار الحوار للنّشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2003، ص: 38.

قال **ابن جنّي:**" وإنّما قال النّحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا، من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للّفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ"[1].

أوضح **ابن جنّي** من خلال قوله أنّ هناك عاملين أساسيين في النّحو العربي، أحدهما لفظي والآخر معنوي؛ أمّا اللّفظي فهو الذي ينطق به مثل "مررت بزيد" فزيد اسم مجرور بالباء، فهو ظاهر منطوق به، في حين أنّ العامل المعنوي فيكون دون نطق بذلك العامل مثل "رفع المبتدأ"، فلمّا كان في بداية الجملة رفع بهذا الابتداء، فالعامل اللّفظي هو الذي يترك قرينة لفظيّة ظاهرة تدلّ عليه، أمّا العامل المعنوي فهو يدرك من خلال السّياق أو المقام. قال تمام حسّان:" لأنّ الكلام وهو مجلي السياق لا بدّ أن يحمل من القرائن المقاليّة (اللّفظيّة) والمقاميّة (الحاليّة) ما يعيّن معنى واحد لكلّ كلمة... ولا يتعيّن المعنى إلاّ بالقرينة"[2]، فسياق القرائن هو نوع من أنواع السّياق في التّداوليّة وهو ما يسمى بنحو النّص[3].

قال **ابن جنّي** في باب فرق بين الحقيقة والمجاز:" الحقيقة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللّغة. والمجاز: ما كان بضدّه ذلك. وإنّما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع، والتّوكيد، والتّشبيه، فإنّ عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة. فمن ذلك قول النّبي ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ في الفرس: وهو البحر ـ فالمعاني الثلاثة موجودة فيه ـ أمّا الاتساع فلأنّه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطِرف، وجواد ونحوها البحر، حتى إنّه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع، استعمل استعمال بقيّة تلك الأسماء، لكن لا يفضي إلى ذلك إلاّ بقرينة تسقط الشُّبهة.... وأمّا التشبيه فلأنّ جريه

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 109، 110.

[2]– تمام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثّقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1994، ص: 39.

[3]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ص: 42.

يجري في الكثرة مجرى مائه. وأمّا التوكيد فلأنّه شبّه العرَضَ بالجوهر"[1]، فمن خلال قوله يتّضح أنّ هناك علاقة بين السّياق والخطاب، فهناك عناصر لغويّة لا يمكن معرفة دلالتها ومرجعياتها إلاّ بالرّجوع إلى حال الخطاب الذي قيلت فيه، فلو لم تكن هناك قرينة في الكلام لَما عُرِف الحال في تشبيه الفرس بالبحر، ولَما عُلِم الغرض من تسميته بهذا الاسم.

وبهذا فلقد استعمل سياق الحال كأداة لاكتشاف المقاصد التّداوليّة أو المعاني التي ينشئها المتكلّم، إذ تسمح للمتلقي من فهم ما يقصده المتكلّم أثناء إنجازه الخطاب، وهذا ما يسميه "**أوستين Austin**" بعمل التأثير بالقول، و"**سيرل Searle**" بالفعل الغرضي كما أشرنا في الفصل الأوّل.

ب- تداوليّة اللّفظ والمعنى:

تعدّ قضيّة اللّفظ والمعنى من أبرز القضايا التي تناولها العلماء، فاختلفت بذلك نظرتهم إلى هذه القضيّة لاختلاف مذاهبهم العلميّة، فمنهم من مال إلى اللّفظ واعتنى به على حساب المعنى، ومنهم من اهتمّ بالمعنى دون اللّفظ، ومنهم من جعلهما متّصلين بعضهما ببعض فالتّعرّض لها ودراستها ومحاولة فهم العلاقة بين طرفيها قديمة قدم الفكر البشري. قال **ابن جنّي** في باب الرّد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني:" اعلم أنّ هذا الباب من أشرف فصول العربيّة وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها، إذا تأمّلته عرفت منه وبه ما يؤنقك، ويذهب في الاستحسان له كلّ مذهب بك، وذلك أنّ العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذّبها وتراعيها... فإنّ المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها. فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها فإنّها لما كانت عنوان معانيها، وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها...، ليكون ذلك أوقع لها في السّمع، وأذهب بها في الدّلالة والقصد"[2]، من خلال قوله نجد أنّه يبيّن أنّ العرب اهتمّت باللّفظ والمعنى على حدّ سواء، فإن كان المعنى أقوى في الدّلالة عندهم ـ على حدّ تعبيره ـ إلاّ أنّهم لم يغفلوا اهتمامهم بالألفاظ، وذلك من أجل تبيان المعنى وإظهاره بأبهى صورة من طرف المتكلّم إلى المتلقي، وحتى يتمكّن هذا الأخير من فهم دلالته وقصده، ونجده قد أشار إلى معنىً مهمٍّ في التّداوليّة وهو معنى القصد.

---

[1]- ابن جنّي: الخصائص، 2/ 442، 443.

[2]- المرجع نفسه، 1/ 215، 216.

وقال في باب إصلاح اللّفظ:" اعلم أنّه لمّا كانت الألفاظ للمعاني أزِمّة، وعليها أدِلّة وإليها موصِّلة، وعلى المراد منها محصّلة، عنيت العرب بها فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها"[1]، فالألفاظ لا يمكن أن تكون مجرّدة من المعاني، إذ بها يتمّ الوصول إلى المراد أو محصول الحديث، لذلك فالعرب قد اعتنت في إخراجها للألفاظ على أحسن صورة، تمكّن المتلقي لها من استيعاب المعنى سواء أكان ظاهرا أم يفهمه من سياق الحديث، وذلك من خلال تأثير المتكلّم فيه، فكلّ لفظ لابدّ أن يحتوي على معنى أو مدلول، يستطيع أفراد المجتمع الواحد أن يستعملها ويفهم القصد منها، إذ يستحيل أن يتكلّم شخص بألفاظ غير مفهومة لدى سامعيه، وغير محدّدة المعنى عندهم. يرى "**جاكبسون Jakobson**" " أنّ المرسِل حين يتكلّم إلى متلقٍ جديد يحاول إراديا أو لا إراديا أن يكتشف لنفسه ألفاظا مشتركة إمّا لإثارة إعجابه أو لمجرّد إفهامه"[2].

وقال **ابن جنّي** في موضع آخر:" وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلّة المعاني، ثمّ زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به."[3] فهو يوضّح لنا أنّه بما أنّ المعاني هي لازمة للألفاظ، فإنّ أي زيادة في اللّفظ ينجم عنه زيادة في المعنى، ومنه ما ذكر في الآية الكريمة قال **اللّه تعالى:**﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[4] " أفلا ترى أنّ الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها، صغر الواحد إلى العشرة، ولمّا كان جزاء السيّئة إنّما هو بمثلها، لم تحتقر إلى الجزاء عنها. فعُلم بذلك قوّة فعل السيّئة على فعل الحسنة... فإذا كان فعل السيّئة ذاهبا بصاحبها إلى هذه الغاية البعيدة المترامية، عُظّم قدرها وفُخِّم لفظ العبارة عنها، فقيل: لها ما كسبت وعليها اكتسبت، فزيد في لفظ فعل السيّئة، وانتقص من لفظ فعل الحسنة"[5].

فلمّا زيدت الهمزة في الفعل "كسب" زيد في قوّة المعنى، وعُلِم بذلك شدّة العقاب على السيّئة رغم أنّ جزاء السيّئة هو بالسيّئة نفسها، فهي لا تزيد كما الحسنة، إذ الحسنة بعشر

---

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 312.

[2]– فاطمة الطبال بركة: النّظريّة الألسنيّة عند رومان جاكبسون، دراسة ونصوص، المؤسسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص: 71.

[3]– ابن جنّي: الخصائص، 3/ 268.

[4]– سورة البقرة: الآية[286].

[5]– ابن جنّي: الخصائص، 3/ 265.

أمثالها، ومن ثمّ فزيادة الهمزة في الفعل كانت من أجل التّأثير على المتلقي وذلك من خلال مقام الترهيب، فيكون لذلك أثر في نفس المتلقي مما يجعله يبتعد على ارتكاب السيّئات، وهو ما أشار إليه "**سيرل Searle**" و "**أوستين Austin**" في الأفعال الكلاميّة من خلال عمل التّأثير بالقول، فالمتكلّم متى نطق باللّفظ بالقوّة الإبلاغية اللّازمة، كان لذلك تأثير في نفس المتلقي فدلالة اكتسب في الآية الكريمة أقوى في تأثيرها من دلالة كسب، وغرض التّأثير هو من الأبعاد التّداوليّة للحجاج.

لقد ذكر **ابن جنّي** في باب "التفسير على المعنى دون اللّفظ"[1] قوله **تعالى:** ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾[2] فمن خلال الآية الكريمة يمكن أن نفسِّر المعنى دون اعتبار للّفظ، فقول جهنّم هل من مزيد؟ دليل على عدم امتلائها وقد عُلِم المعنى بشكل غير مباشر، فهو متضمّن في القول. فعبارة "هل من مزيد" تقتضي أنّها لم تمتلئ بعد، وبذلك فقد فُهم المعنى من خلال السّياق الذي استعملت فيه العبارة، ويعتبر مفهوم العمل الضّمني في صميم الدّراسة التّداوليّة، ذلك أنّ "**سيرل Searle**" "يهتمّ بالأعمال المتضمّنة في القول"[3] من خلال نظريّة الأفعال الكلاميّة، فالمعنى الضّمني للجملة يتجاوز المعنى المباشر أو الحرفي لذلك الملفوظ.

ومن دلالة ارتباط اللّفظ بالمعنى عند **ابن جنّي** قوله:" وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللّغات كلّها إنّما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الريح، وحنين الرّعد، وخرير الماء وشحيح الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظّبي ونحو ذلك. ثمّ ولِدت اللّغات عن ذلك فيما بعد"[4] فهو يرى أنّ هناك مناسبة طبيعيّة بين الصيغة اللّفظية ودلالتها، وذلك فيما يخص أصوات الطّبيعة حيث قدّم تفسيرا يبيّن العلاقة الطّبيعة بين الصّوت ودلالته، فهو بهذا يؤكّد أنّ الصوت أو اللّفظ دال على المعنى، كما أنّه يؤكّد أنّ اللّغة هي مرآة عاكسة لما

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 3/ 260.

[2]– سورة ق: الآية[30].

[3]– آن روبول، وجاك موشلار: التّداوليّة اليوم: علم جديد في التواصل، ص: 33.

[4]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 46، 47.

يحدث في الطّبيعة، من أصوات وغيرها. وهو ما تقول به نظريّة المحاكاة*، فاللّغة من منطلق هذه النّظريّة بدأت تقليدا لأصوات الطّبيعة، ولا شكّ أنّ عقد الصّلة بين الصوت والمعنى هو عقد للصّلة بين اللّفظ والمعنى. فكما قال **ابن جنّي**:"... فإنّ كثيرا من هذه اللّغة وجدْتُه مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبّر عنها ألا تراهم قالوا قضِم في اليابس، وخضِم في الرّطب وذلك لقوّة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف"[1].

لذلك فإنّ الأصوات دالة على المعاني كما أشار **ابن جنّي**، فهي عبارة عن مجموعة من المماثلات الصّوتية النّاتجة عن ملاحظة تسمية الأشياء بأصواتها، فقول العرب غاق حكاية لصوت الغراب، وبطّ حكاية لصوته، وغيرها من الأصوات الدّالة على معانيها أو الأشياء الدّالة عليها، ثمّ قال:" فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج مُتلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنّهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها، فيعدّلونها بها ويتّخذونها عليها، وذلك أكثر ما نقدّره وأضعاف ما نستشعره"[2]، فجاء استعمال اللّغة بناءا على ما يماثلها من الأصوات الموجودة في الطبيعة.

فحديث **ابن جنّي** عن العلاقة بين اللّفظ والمعنى كان في أكثر من موضع، كما أنّه يبيّن من أقوال السابقين ما يؤيّد وجود صلة بين اللّفظ والمعنى، وهذا ما أشار إليه في" باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني" حيث يقول:" اعلم أنّ هذا موضع شريف. وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقّته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحّته. قال الخليل: كأنّهم توهّموا في صوت الجُندُب استطالة ومدّا فقالوا: صَرَّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنّها تأتي للاضطراب والحركة؛ نحو النَقَزَان، والغَلَيَان، والغَثَيَان. فقالوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال.

*– تقرّ هذه النّظرية بأنّ اللّغة في بدايتها هي محاكاة لأصوات الطبيعة، فهي أصوات تحكي صدى المسموعات ممّا يحدث في الطبيعة: كالرّيح، والرّعد، والماء، وغيرها.

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 65.

[2]– المرجع نفسه، 2/ 157.

ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه، ومنهاج ما مثّلاه. وذلك أنّك تجد المصادر الرّباعيّة المضعَّفة تأتي للتّكرير؛ نحو الزّعزعة، والقلقلة، والصّلصلة، والقعقعة ...، ووجدت أيضا (الفَعَلى) في المصادر والصّفات إنّما تأتي للسرعة؛ نحو البَشَكَى والجَمَزَى"[1]، فلّما كانت الأفعال دالة على معانيها كرّر العرب الحرف الأقوى وذلك لبيان قوّة الفعل، فقوّة اللّفظ تقابلها بالضرورة قوّة الفعل، حيث أعطوا للمعنى قدرا كبيرا لذلك كانوا يختارون أقوى الحروف للدّلالة على قوّة اللّفظ، فمن الخصائص المميّزة للكلمة العربيّة أنّه كثيرا ما يتكرّر فيها التّفاعل الذي يكون بين بنية الكلمة ووظيفتها، ومن ذلك ما نجده من تناسب بين الحدث المراد من وجود الكلمة مع صفة أحد أصواته، قوّة وضعفا، وهذا ما تبديه تداوليّة بنية الكلمة ووظيفتها في اللّفظين (النّضح والنّضخ) فقالوا "النّضح" دلالة على الرّش الخفيف، في حين قالوا "النّضخ" دلالة على الرّش القوي، وذلك لأنّ الخاء أقوى من الحاء فجعلوا الحاء لما هو خفيف وضعيف، والخاء لما هو أقوى في الدّلالة من الحاء، حيث يتبيّن من ذلك تفاعل الكلمة بصفات أصواتها مع ما يراد بها من معنى، فزادها بذلك تداوليّة وتأثيرا.

ولقد أشار في "باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" أنّ حروف لفظ ما إذا تقاربت مخارجه مع مخارج حروف لفظ آخر، فهما متقاربان دلاليا لتقاربهما صوتيا، وهي خاصيّة من خصائص اللّغة العربيّة، ففي شرح **ابن جنّي** للفظ "أزّ" الوارد ذكره في **قوله تعالى:** ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[2] يقول:" ومن ذلك قول اللّه سبحانه:"[ألم تر] أنّا أرسلنا الشّياطين على الكافرين تؤزّهم أزا" أي تزعجهم وتقلقهم. فهذا في معنى تهزّهم هزّا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللّفظان لتقارب المعنيين. وكأنّهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنّها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم من الهزّ؛ لأنّك قد تهزّ ما لا بال له؛ كالجِذع وساق الشّجرة"[3]، وبهذا فهو نصّ على بعد مهمّ في التّداوليّة والمتمثّل في التّأثير على المتلقي، فالصّوتان متقاربان في المخرج والدّلالة إلاّ أنّ استعمال الهمزة في لفظ "أزّ" يكون

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 2/ 152، 153.

[2]– سورة مريم: الآية[83].

[3]– ابن جنّي: الخصائص، 2/ 146.

أقوى في دلالته من الهاء، فكما قال فإنّك قد تهزّ أي شيء، في حين أنّ الأزّ هو أعظم منه، ولذلك فإنّ اللّه سبحانه وتعالى قد استعمل الأزّ بدلا من الهزّ؛ لقوّة وعظم معنى الأزّ وهذا للتّأثير في الكافرين.

ج- تداوليّة الإعراب والمعنى:

لقد عرّف **ابن جنّي** الإعراب بقوله:" هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لأستبهم أحدهما من صاحبه"[1]، فالإعراب هو أن يعرب المتكلّم عمّا في نفسه ويوضّح الغرض من كلامه ويزيل اللّبس عنه، كما أنّ الألفاظ لا يمكنها أن تدلّ على معانيها إلاّ إذا اقترنت بالإعراب، فقول **ابن جنّي** يؤكّد أنّ للإعراب دورا في أداء المعنى وتبليغه، حيث يبيّن أنّ التّلفّظ بالكلمة معربة يحدّد المعنى، فالإعراب هو- كما قال عنه - الذي يحدّد المعاني بالاستعانة على الألفاظ، وبه يُعرف غرض المتكلّم فالكلام لا يستقيم ولا تحصل المنفعة به؛ أي: دلالاته على المقاصد، إلاّ بمراعاة أحكام النّحو من إعراب وغيره، واللّغة العربيّة تعتمد في أصولها اللّغويّة على الإبانة والإيضاح الذي يعتمد عليه الإعراب، وعن طريقه يمكن للمتلقي أن يفرّق بين الفاعل والمفعول، وبذلك **فابن جنّي** أعطى للإعراب وظيفة مهمّة وهي توضيح المعاني وإزالة الالتباس الذي يمكن أن يحصل دون توظيفه في الخطاب، ويتبيّن من خلال قوله" الإبانة" أنّه عبارة عن ظاهرة لفظيّة؛ أي: عنصر يتلفّظ به المتكلّم كما يتلفّظ ببقيّة عناصر الكلمة.

كما أنّ المعنى يتغيّر بتغيّر الحركة الإعرابيّة، فمثلا إذا قال المتكلّم (الأسدُ) فإنّ المتلقي يدرك أنّه أراد نقل الخبر فقط، أمّا إذا غيّر الحركة وقال (الأسدَ) فإنّ المعنى يتغيّر إلى معنى التحذير، الذي يريد المتكلّم الإفصاح عنه، فهي إذن سمة من السّمات التي تبيّن النّوايا التي يقصدها المتكلّم، قال **ابن جنّي**:" ولمّا كانت معاني المسمّين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا، وكأنّه من قولهم: عَربت معدته، أي فسدت، كأنّها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة"[2]، **فابن جنّي** أكّد أنّ

[1]- ابن جنّي: الخصائص، 1/ 35.

[2]- المرجع نفسه، 1/ 37.

المعنى يختلف بحسب الحركة الإعرابيّة، وشبّهها بالمعدة إذا مرضت فهي انتقلت من حال إلى حال أخرى، وكذلك الإعراب فإنّه يغيّر المعنى وذلك إذا تغيّرت الحركة الإعرابيّة للّفظة.

والحركات الإعرابيّة هي عبارة عن قرائن تمكّن المتلقي من فهم المقصود، وذلك من خلال وظيفتها في اللّفظة أو الجملة، والتي تعرف من خلال سياقها، لذلك فالحركة أو العلامة الإعرابيّة هي مظهر أو أثر شكليّ له علاقة قويّة بالمعنى، قال تمام حسّان:" والكشف عن العلاقات السياقيّة (أو التّعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الإعراب"[1]، فالعلامة الإعرابيّة هي من القرائن المعبّرة عن المعنى.

والمتكلّم عندما يتكلّم إنّما يقصد أن يوصل إلى المتلقي معنى بعينه، فإن أراد أن يغيّر هذا المعنى غيّر الحركة، قال **ابن جنّي** في باب تجاذب المعاني والإعراب:" وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعُروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"[2] فالإعراب والمعنى متلازمان ومتجاذبان ولا يمكن الفصل بينهما، إذ أنّ المتكلّم متى تمسّك بالمعنى المقصود عُرِف إعراب ذلك الكلام، فهما إذن وجهان لعملة واحدة، يقول تمّام حسّان:" إنّ المبنى إطار شكليّ يتحقّق بالعلامة، ونحويّا من حيث إنّ العلاقة السّياقيّة تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحقّقت بالعلامات في سياق النّص"[3]. ومن خلال هذا فإنّه يتبيّن أنّ للإعراب دور تمييزيّ مهمّ، ومن ثم فهو مفيد من حيث بيان المعنى؛ أي: أنّ له وظيفة تبليغيّة، كما أنّه يندرج ضمن بقيّة العناصر التي لا غنى عنها في تأدية المعنى.

د- تداوليّة الخبر والإنشاء:

لم تكن دراسة علماء العرب للّغة بعيدة عن دراسة المعاني، خصوصا من ناحيّة تحليلهم للجملة، فكانت تحليلاتهم مرتبطة بصفة وثيقة بمعاني الكلام وبأغراضه ومقاصده ولعلّ أبرز ما يدلّ عليها هو تعريف **ابن جنّي** للّغة حيث يقول:" وأمّا حدّها فإنّها أصوات

[1]- تمام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 181.

[2]- ابن جنّي: الخصائص، 3/ 255.

[3]- تمام حسان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 184.

يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[1]، فلقد أدرك أنّها ليست مجموعة من القواعد المجرّدة، بل هي عبارة عن ألفاظ يؤديها المتكلّم لإيصال غرض معيّن وفق مقام محدّد، وهذه هي الوظيفة الرّئيسيّة للدّراسة التّداوليّة، فالتّلفّظ هو الأساس الذي بنى عليه "**أوستين Austin**" نظريّة الأفعال الكلاميّة، ومن بعده "**سيرل Searle**" بوصفه ممارسة للمرسل الذي ينجز فعلا لغويّا يتلاءم مع السّياق، وتعريف **ابن جنّي** للّغة ساهم في إثراء مفهوم التّلفّظ، وذلك من خلال ربطه لفعل التّلفّظ بالقصد.

ويعتبر الخبر والإنشاء تقسيما مشهورا للكلام فهو إمّا خبر وإمّا إنشاء، قال ابن جنّي:" هو كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النّحويون الجمل. نحو زيد أخوك وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه، ومهه..."[2] فلقد نقل تقسيم الكلام إلى الجملة، أي: أنّ هناك جملا خبريّة وأخرى إنشائيّة، ومثّل لكلا النّوعين بأمثلة، فالكلام عنده شامل للنّوعين الأسلوبيّين "فكلّ لفظ مستقل بنفسه، وجنيت ثمرة معناه فهو كلام"[3].

واتّضح مفهوم التّلفّظ أكثر عند تفريقه بين الكلام والقول وذلك بقوله:" وأمّا القول فأصله أنّه كلّ لفظ مذل به اللّسان تاما كان أو ناقصا، فالتّام هو المفيد، أعني الجملة، وما كان في معناها من صه، وإيه، والنّاقص ما كان بضدّه ذلك نحو: زيد، محمد،... فكلّ كلام قول وليس كلّ قول كلاما"[4]، فجعل من الإفادة معيارا لفصله بين الكلام والقول، وهي تعدّ من أوّليات التّداوليّة إذ تعدّ الثّمرة التي يجنيها المتلقي من الخطاب "فالكلام هو الجملة المفيدةُ معنىً تاما مكتفيا بنفسه... فإن لم تفد الجملة معنىً تاما مكتفيا بنفسه فلا تسمى كلاما"[5] والمتكلّم حين أدائه لكلامه فإنّه يشترط فيه حصول الفائدة لدى المتلقي، فما أشار إليه ابن جنّي قديما نصّ التّداوليّون المعاصرون عليه في دراسة الأفعال الكلاميّة فهي لا تخلو من غرض إفادة المتكلّم للمتلقي. فقال:" القرآن كلام اللّه، ولا يقال القرآن قول اللّه، فعبّر لذلك

---

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 33.

[2]– المرجع نفسه، 1/ 17.

[3]– المرجع نفسه، 1/ 17.

[4]– المرجع نفسه، 1/ 17.

[5]– مصطفى غلاييني: جامع الدّروس العربيّة، تنقيح: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ط28، 1993 ص: 14.

عنه بالكلام الذي لا يكون إلاّ أصواتا تامّة مفيدة وعدل عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة"[1]، فقد استعملت كلمة "كلام اللّه" للدّلالة على أنّه كلام مفيد ودلّ على المقصود منه.

ومن دلالة الخبر والإنشاء في كتاب الخصائص قول **ابن جنّي:**" واعلم أنّ العرب قد سمّت الفعل بأسماء، لما سنذكره وذلك على ضربين: أحدهما في الأمر والنّهي، والآخر في الخبر"[2]، ففي قوله نلاحظ أنّه أوجد تقسيما آخر للكلام وهو الخبر، والأمر والنّهي، فرغم عدم ذكره لمصطلح الإنشاء، إلاّ أنّه ذكر ما يدلّ عليه وهو أسلوب الأمر والنّهي، وهما مشتركان في دلالتهما على الفعل، " وقد جاءت هذه التّسمية للفعل في الخبر وإنّما بابها الأمر والنّهي من قبل أنّها لا يكونان إلاّ بالفعل فلمّا قويت الدّلالة فيهما على الفعل حسنت إقامة غيره مقامه، وليس كذلك الخبر لأنّه لا يُخصّ بالفعل ألا ترى إلى قولهم: زيد أخوك، ومحمد صاحبك، فالتّسمية للفعل في باب الخبر ليست في قوّة (تسميته في) باب الأمر والنّهي"[3] وقوله هذا يؤكّد أنّه لا يصح أن يقترن الخبر بالفعل لأنّه يكون في مضمونه نقل لخبر أو معلومة فحسب، إلاّ أنّ الإنشاء أو كما قال الأمر والنّهي يكون مقترنا بالفعل لأنّ دلالته على الفعل تكون أقوى من دلالة الخبر، فعند قولك "صه تسلم" فهذا يعدّ أمرا، كما أنّ "حذَرَك زيدا" هو في موضع قولك "لا تقرب زيدا" فهذا في موضع الأمر والنّهي معا قال **ابن جنّي:**" إنّ النّهي في هذا محمول على الأمر"[4] وهو ما أسماه "**سيرل Searle**" بالقوّة المتضمّنة في الفعل، وبهذا **فابن جنّي** اهتمّ بصيغ الأمر والنّهي، وذلك لما تحمله الصيغتان من دلالات وإفادات.

ومن المعلوم عندنا أنّ الخبر هو ما احتمل الصّدق أو الكذب، في حين أنّ الإنشاء لا يحتمل الصّدق ولا الكذب. يقول **ابن جنّي:**" ألا ترى لو تُجُشِّم إظهاره فقيل: أدعو زيدا وأنادي زيدا لاستحال أمر النّداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصّدق والكذب، والنّداء ممّا

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 18.

[2]– المرجع نفسه، 3/ 34.

[3]– المرجع نفسه، 3/ 37.

[4]– المرجع نفسه، 3/ 51.

لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب"[1]، فبما أنّ النّداء هو من الأساليب الإنشائيّة فلا يمكن أن نحكم عليه بمعيار الصّدق أو الكذب، لكن عند إظهار الفعل الدّال عليه فإنّ دلالته تنتقل من الإنشاء إلى الخبر، فقول المتكلّم "يا عبد اللّه" فإنّ المتلقي يفهم أنّه ينادي شخصا معيّنا فدلالة الفعل هنا متحقّقة، في حين أنّه لو ظهر الفعل في قول المتكلّم "أدعو عبد اللّه" فإنّ دلالة الخطاب تتغيّر، إذ يمكن أن يكون المتكلّم دعاه ويمكن أن يكون هذا الخطاب هو مجرّد كلام لم يتحقّق مدلوله، لذلك فإنّ الفعل إن ظهر في أسلوب النّداء فإنّ الكلام يصبح خبرا بعدما كان إنشاء.

ونجد **ابن جنّي** في موضع آخر يشير إلى الإنشاء بمفهوم الطّلب، وذلك عند حديثه عن صيغة الفعل " استفعل"، فيقول:" من ذلك ـ وهو أصنع منه ـ أنّهم جعلوا (استفعل) في أكثر الأمر للطّلب؛ نحو استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح، واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرا"[2]، ثمّ يقول:" وذلك نحو استفعل فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ثمّ وردت بعدهما الأصول، الفاء، العين واللام، فهذا من اللّفظ وَفْق المعنى الموجود هناك. وذلك أنّ الطّلب للفعل والتماسه والسّعي فيه والتأتي لوقوعه تقدّمه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطّلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسئلة[3]"، لذلك فيمكن أن تكون صيغة "استفعل" من أجل طلب الالتماس، فهو يقرّ بأنّ طلب الفعل هو التماس له وخاصة إذا كانت صيغة الطّلب تحتوي على الحروف الزوائد التي وضعت كما قال للالتماس والمسئلة، حيث أنّ المتكلّم يحاول التّأثير في المتلقي من خلال طلب المسئلة أو الالتماس، لذلك فهو عند إنتاجه للفعل فهو ينتج من خلاله أفعالا أخرى متضمنة في القول منها الالتماس والمسئلة وغيرها من الأفعال الكلاميّة، فمثلا عندما يقول المتكلّم "استغفر اللّه" فهنا هو يطلب المغفرة من اللّه ويلتمس من اللّه أن يغفر له.

اضافة إلى ما سبق فإنّ الاستفهام يعدّ من الآليات اللّغوية التي توجّه الخطاب وجهة معيّنة، فمن خلاله يستطيع المتكلّم أن يوجّه المتلقي إلى خيار معيّن وهو ضرورة الإجابة

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 186.

[2]– المرجع نفسه، 2/ 153.

[3]– المرجع نفسه، 2/ 154.

عن أسئلته، إلاّ أنّ الاستفهام قد يخرج في بعض الأحيان عن دلالته "ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على هل، لو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاق همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد، وهذا يدلّ على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر"[1] فحسب **ابن جنّي** فإنّ الهمزة إذا دخلت على الأداة (هل) فإنّ دلالة الاستفهام تنتقل من معنى الاستفهام إلى معنى الخبر، "تعدّ القوّة الإنجازية المشتقة ناتجة عن عمليّة" نقل إنجازي" تحيل الاستفهام إلى الخبر أو الخبر إلى الاستفهام"[2].

كما أنّه يمكن أن ينتقل إلى معنى التّقرير، وهذا الأخير هو ضرب من الخبر" ومثله خروج الهمزة عن الاستفهام إلى التقرير ألا ترى أنّ التقرير ضرب من الخبر، وذلك ضدّ الاستفهام"[3]، فبما أنّ التّقرير هو نوع من الخبر، فإنّ ذلك يخرج همزة الاستفهام من هذا الأسلوب إلى أسلوب التّقرير، وبذلك فالاستفهام منتقل في دلالته بين خبر وإنشاء، وذلك بحسب السّياق الذي يكون فيه وقصد المتكلّم من خطابه، " ألا تراك لا تقول: ألست صاحبنا فنكرمك؛ كما تقول؛ لست صاحبنا فنكرمك. ولا تقول في التّقرير: أأنت في الجيش أُثبِت اسمك؛ كما تقول في الاستفهام الصّريح: أأنت في الجيش أُثبِت اسمك؛ كما تقول: ما اسمك أذكرك أي إن أعرفه أذكرك. ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التّقرير ما صارت تنقل النفي إلى الاثبات، والاثبات إلى النّفي"[4] ففي المثال الأوّل فإنّ المتكلّم يقرّ بأنّ المتلقي هو صاحب له ولذلك وجب إكرامه، وهو بهذا نقل الاستفهام إلى التقرير، أمّا في الاستفهام الصريح كما قال فإنّه يقتضي على المتلقي إجابة صريحة واضحة، وهو الذي أشار إليه في المثال الثاني إذ حصر المتلقي في إجابته عنه بين خيارين هما نعم، أو لا. وبذلك فإنّ الاستفهام يخرج عن معانيه الأصليّة ليؤدي وظائف تداوليّة، أي: معاني ذات بعد تداولي كالتّقرير، وهذا ما سمّاه "**سيرل Searle**" بالتّقريريات، أي قوّة التّلفظ في الفعل الإنجازي.

---

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 2/ 463.

[2]– أحمد المتوكّل: قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة، ص: 163.

[3]– ابن جنّي: الخصائص، 2/ 463.

[4]– المرجع نفسه، 2/ 463.

يقول مسعود صحراوي:" وما اعتبره بعض اللّغويين والنّحاة معاني مجازيّة هي أفعال كلاميّة تؤدي أغراضا خطابيّة ووظائف تواصليّة معيّنة يحكمها مبدأ الغرض والقصد الذي يبتغيه المتكلّم من الخطاب"[1]، وهو ما نصّ عليه **ابن جنّي** في باب أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة " اعلم أنّ أكثر اللّغة مع تأمّله مجاز لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال، نحو قام زيد وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف وانهزم الشّتاء. ألا ترى أنّ الفعل يفاد منه معنى الجنسيّة، فقولك قام زيد، معناه: كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنّه لم يكن منه جميع القيام؛ وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يطبِّق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات مِن كلّ مَن وُجِد منه القيام. ومعلوم أنّه لا يجتمع لإنسان واحد (في وقت واحد) ولا في مائة ألف سنةٍ مضاعفةٍ القيامُ كله الداخل تحت الوهم؛ هذا محال عند كل ذي لبّ. فإذا كان كذلك علمت أنّ (قام زيد) مجاز لا حقيقة، وإنّما هو على وضع الكلّ موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير"[2]، فالأفعال على حدّ قوله هي ليست أفعالا حقيقيّة بل هي أفعال مجازيّة، ففي مثل: "قطع الأمير اللّص" فإنّ هذا الفعل فعل مجازي، وذلك لأنّه قطع في أمره وليس بأداء الفعل بيده، بل بإعطاء الأمر ولذلك فالمعنى يدرك من خلال السّياق الوارد فيه، فهو إذن يؤكّد أنّ كلام العرب إنّما هو مجاز لكن عندما كثر تداوله على الألسنة بدلالته المجازيّة اكتسب سمة الحقيقة، إذن فالمعنى المجازي الذي يحقّق دلالة الفعل هو فعل كلامي عند التّداوليّين.

هـ- تداوليّة التّقديم والتّأخير:

تتخذ الكلمات في اللّغة العربيّة مواقع محدّدة لأداء المعنى، كالفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر...، فكلّ هذه الوظائف لها مواقع محدّدة في الجملة، "فكلّما كان الأسلوب محكم البناء جيّد السّبك والرّصف، كلّما جاد اللّفظ، وأبان المعنى"[3]، إلاّ أنّه يمكن أن تقدّم

[1]- مسعود صحراوي: التّداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة "الأفعال الكلاميّة" في التراث اللّساني العربي، ص 111.

[2]- ابن جنّي: الخصائص، 2/ 447، 448.

[3]- منير محمود المسيُري: دلالات التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم، مكتبة وهبة للطباعة والنّشر، القاهرة، ط1، 2005 ص: 43.

وظيفة على أخرى في بعض الأحيان، فلقد كانت آليّة التّقديم والتّأخير كثيرة الاستعمال عند علماء العرب القدامى، كما أنّه يعتبر آليّة من آليات المتكلّم التي يقوم بها عند إنجازه لخطابه، فيقدّم فاعلا ويؤخّر مفعولا، إذ يقوم بهذه الآليّة بحسب ما يتطلّب منه السّياق. ومن المعروف أنّ الترتيب العادي للجملة العربيّة هو: فعل+ فاعل+ مفعول، هذا بالنّسبة للجملة الفعليّة، وكذا الترتيب العادي للجملة الإسميّة. إلاّ أنّه في بعض الأحيان يتوجّب على المتكلّم تقديم أو تأخير عنصر على آخر ويكون ذلك وفقا لما يستدعيه سياق الخطاب، وقوّة عنصر على حساب الآخر.

ولقد أصبحت هذه الآليّة شيئا مألوفا، فصارت تستعمل رغم عدم وجود علّة لاستعمالها يقول **ابن جنّي:**" وذلك أنّ المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرة تقدّمه على الفاعل حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنّ تقدّم الفاعل قسم قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا [....] والأمر في تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلمّا كثر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل] كان الموضع له، حتى إنّه إذا أُخِّر فموضعه التّقديم [....] فاعلم أنّه لا تُنقَض مرتبة إلاّ لأمر حادث"[1]، وفي هذا ما يوحي بأنّه أصبح هناك أكثر من رتبة أصليّة في الجملة، وهذا التّعدّد في الرّتب الأصليّة على حسب رأي **ابن جنّي** هو ما يرجّح تقديم رتبة على أخرى استجابة لما يقتضيه الاستعمال والسّياق التّداولي.

وليس هناك شكّ من أنّ ترتيب الكلام في الخطاب ينم عن وعي المتكلّم وإدراكه بتلك الصّورة التي يخرج كلامه عليها، فهو يهدف من خلاله إلى التّأثير في نفس المتلقي، و" هذا التّمييز لا يمكن أن يقوم إذا نظر إلى التّداول على أساس أنّه يحدّد جميع الرّتب التي تبدو أنّها محايدة، فكلّ عبارة لغويّة تطابق مقام تخاطب معيّنا يحدّد بنيتها بما في ذلك ترتيب مكوّناتها"[2]، وبهذا فإنّ هذه الآليّة ـ التّقديم والتّأخير ـ هي أداة يستعملها المتكلّم عندما تقتضي الضّرورة لذلك، حيث إنّه يقوم بتقديم ما يجد أنّ له أهميّة أكثر من الآخر، وذلك بغرض توضيح الخطاب للمتلقي وأنّ ما قُدّم من الكلام يأتي في الدّرجة الأولى من الأهميّة في

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 293، 300.

[2]– عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغويّة تداوليّة، ص: 143.

ايصال غرضه أو قصده، فكلّ تقديم وتأخير في الخطاب إنّما يهدف المتكلّم من ورائه إلى الوصول إلى غايته التي من أجلها أنشأ خطابه، يقول **الزمخشري** (ت538هـ):" الذي عندي أنّ التّقديم يستعمل على وجهين ـ يريد تقديم المفعول على الفعل ـ أحدهما إفادة التخصيص والآخر مراعاة نظم الكلام، وذلك أن يكون نظم الكلام لا يحسن إلاّ بالتّقديم، وإذا أخر المقدم ذهب ذلك الحسن، وهذا الوجه أبلغ وآكد من الاختصاص."[1] فهو إذن يفضّل التّقديم في الكلام لأنّه يؤدي إلى مراعاة نظم الخطاب، أكثر من التّأخير؛ فهو عنده يذهب بلاغة الخطاب، فلابدّ للتّقديم أن يؤدي فائدة معنويّة كالتّخصيص وتقوية الخطاب، لكي يكون الخطاب بليغا.

وقد عقد **ابن جنّي** فصلا في كتابه سمّاه "باب اصلاح اللّفظ"[2] وضّح فيه هدف الخطاب في الصّناعة اللّفظيّة، أي: ما يقوم به المتكلّم عند إنتاج خطابه وذلك استجابة لدواعٍ يفرضها عليه السّياق التّداولي، ولأنّ الألفاظ دالة على المراد من المعاني، أي: على هدف الخطاب، ومحصّلة له، فإنّ العرب قد عنيت بها ويتّضح ذلك في قوله:" ومن إصلاح اللّفظ قولهم: كأنّ زيدا عمرو، اعلم أنّ أصل هذا الكلام: زيدا كعمرو، ثمّ أرادوا توكيد الخبر فيه (إنّ) فقالوا: إنّ زيدا كعمرو، ثمّ إنّهم بالغوا في توكيد التّشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عناية به، وإعلاما أنّ عقد الكلام عليه، فلمّا تقدّمت الكاف وهي جارّة لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كأنّ زيدا عمرو"[3]، يبيّن القول أنّ هدف المتكلّم من إنتاج خطابه هو التّشبيه، غير أنّه بنى خطابه في أكثر من مرحلة، وذلك لتحقيق غرضه وإخراجه في أحسن صورة وأقوى درجة للتّأثير في المتلقي ولهذا فقد عمد إلى استعمال آلية التّقديم في أداة التّشبيه (الكاف)، بعد استعمال أداة التّوكيد الملائمة لسياق الخطاب، وبذلك فقد حقّق هدفه من خلال بيان الشّبه بين عمرو وزيد، وزاد من قوّة الخطاب بعد أن بالغ في التّشبيه حتى يقرّب وجه الشّبه بينهما.

[1]– عبد العاطي غريب علّام: دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة بنغازي، ط1، 1997، ص: 40.

[2]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 312.

[3]–المرجع نفسه، 1/ 317.

و- تداوليّة مخالفة الظاهر:

إنّ مخالفة الظاهر هي من مظاهر قدرة المتكلّم على إخراج الكلام بصفة مرمّزة، كما أنّ التّنبه إليه يكون من جهة المتلقي، إذ يعمد المتكلّم إلى هذه التّقنيّة لكي يزيد بها المعنى تأثيرا، كما أنّ العمليّة التواصليّة تزداد قوّة من حيث أنّ المتلقي يسعى إلى فكّ شفرات الخطاب، ولقد عقد **ابن جنّي** بابا سمّاه "باب المستحيل"، ذكر فيه شيئا مما له صلة بالمخالفة في استعمال صيغ الأفعال، وذلك لأنّه نظر في كلام العرب فوجد فيه مخالفة للقوانين التي يجري عليه كلامهم فيما شبّهه بالمستحيل، فمن صور العدول في تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، وذلك لدّلالة على أنّ لفظ الماضي محقّق الوقوع، ومن ذلك قوله في استعمال الماضي موضع المستقبل، والعكس:" فمن المحال أن تنقض أوّل كلامك بآخره، وذلك كقولك قمت غدا، وسأقوم أمس، ونحو هذا: فإن قلت: فقد تقول: إن قمت غدا قمت معك، وتقول: لم أقم أمس، وتقول: أعزّك اللّه وأطال بقاءك، فتأتي بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال [...] ونحو من ذلك لفظ الدّعاء ومجيئه على صورة الماضي الواقع، نحو أيّدك اللّه، وحرسك اللّه، إنّما كان ذلك تحقيقا له وتفاؤلا بوقوعه أنّ هذا ثابت بإذن اللّه وواقع غير ذي شك، وعلى ذلك يقول السامع للدّعاء إذا كان مريدا لمعناه: وقع إن شاء اللّه، ووجب لا محالة أن يقع ويجب"[1]، فلقد بيّن أنّه يمكن أن تستعمل صيغة الماضي للدّلالة على المستقبل، وكان ذلك للتّأكيد على أنّ الفعل واقع، وتحقيقا للمراد منه وكذا للتّأثير على المتلقي، فتنويع أسلوب الخطاب يكون له أثر في نفس المتلقي إذ ينتقل به من حال إلى حال، ويساهم في تحديد موقفه من الخطاب، لذلك فالمتكلّم يعدل عن الأسلوب العادي إلى أسلوب آخر؛ ليكسب خطابه صفة التّأثير والتي تمكّنه من جعل المتلقي أكثر انتباها لما يقول.

ومن المظاهر التي أشار إليها **ابن جنّي** في مخالفة الظاهر ما ذكره في فصل "الحمل على المعنى" من تأنيث للمذكّر أو تذكير للمؤنّث وغيرها من مظاهر المخالفة، إذ نجده ذكر

[1]- ابن جنّي: الخصائص، 3/ 330، 332.

قول الحُطَيئة فيقول:" وعليه قول الحُطَيئة:

ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ ذُوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلى عِيَالي

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكّر"[1] فلمّا كان في نفس الشّاعر معنى يريده ذهب به إلى تذكير النّفس وذلك لأنّه أراد بها الإنسان، فالظاهر هو تذكير المؤنّث غير أنّ الشّيء الذي قصده المتكلّم مخالف لما هو ظاهر، إذ ذكّر النّفس لمّا كانت في معنى الإنسان، والمتلقي عند إدراكه لهذا المعنى الذي استعمله المتكلّم، يستطيع من خلال ذلك أن يتفاعل والمتكلّم، ويبيّن مدى تأثّره بالخطاب الذي أنتجه المتكلّم، كما أنّ **ابن جنّي** ذكر أنّ العرب ذهبت كذلك إلى تأنيث المذكّر إلاّ أنّ هذا الأخير أغرب من تذكير المؤنّث فقال:" وتذكير المؤنّث واسع جدّا لأنّه ردّ فرع إلى أصل. لكن تأنيث المذكّر أذهب في التّناكر والإغراب." وذكر قول الشاعر:"

أَتَهْجُرُ بَيْتًا بِالحِجَازِ تَلَفَّعَتْ بِهِ الخَوْفُ وَالأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِب.

ذهب بالخوف إلى المخافة"[2]، فمن خلال ما هو ظاهر نجد أنّ الشاعر قد أنّث الخوف وذلك من خلال تأنيثه للفعل الدّال عليه، إلاّ أنّ ابن جنّي يقول بأنّه ذهب به إلى المخافة، وبهذا فهو قد خالف الظّاهر. وبهذا فإنّ مخالفة الظاهر هي من بين القيم التّداوليّة؛ وذلك من خلال استعمال كلمة ما والمراد منها هو شيء آخر، فمثلا عندما يستعمل المتكلّم التّأنيث وهو يريد به التذكير والعكس، فالمعنى لا يدرك إلاّ من خلال الاستعمال وهذا ما تقوم التّداوليّة بدراسته؛ أي: دراسة اللّغة أثناء الاستعمال.

ز- تداوليّة الحذف:

يعدّ الحذف ظاهرة لغويّة تشترك فيها معظم اللّغات، كما أنّها ظاهرة كثيرة الانتشار والشّيوع عند العرب، وكان ذلك نتيجة لكثرة الاستعمال وكذا تجنّب ملل المتلقي، لذلك فلقد مالت العرب إلى الإيجاز في كلامهم، يقول **ابن جنّي:**" واعلم أنّ العرب ـ مع ما ذكرنا ـ إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد. ألا ترى أنّها في حال إطالتها وتكريرها مؤذِنة باستكراه تلك

[1]- ابن جنّي: الخصائص، 2/ 412.

[2]- المرجع نفسه، 2/ 415.

الحال وملالها"[1] إذ أنّ كثيرا من أنواع الحذف في التراكيب تنتج عن رغبة المتكلّم في الإيجاز والاختصار، وذلك لأنّ الإيجاز فضلا عمّا فيه من تخفيف فإنّه يكسب العبارة قوّة في المعنى كما يجنّبها الثّقل كما يعتبر عنصرا من عناصر بلاغة المتكلّم، حيث يرى **ابن سنان الخفاجي** (ت466هـ) أنّ الإيجاز من شروط الفصاحة والبلاغة فيقول:" ومن شروط الفصاحة والبلاغة، الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام حتّى يعبّر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس حتّى إنّهم إنّما يستحسنون من كتاب اللّه ـ تعالى ـ ما كان بهذه الصّفة"[2]، فحسب قوله فإنّ الإيجاز والاختصار يحقّقان فصاحة وبلاغة الخطاب، فهما يقومان بزيادة الفائدة لدى المتلقي؛ وذلك بالتعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة.

يقول **ابن جنّي** في باب أنّ المحذوف إذا دلّت الدّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلاّ أن يعترض هناك من صناعة اللّفظ ما يمنع منه؛ أي: أنّ كل تقدير لمحذوف يقتضيه المعنى ولا تعارضه قوانين النّحو:" من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثمّ أرسله فتسمع صوتا فتقول: القرطاس واللّه، أي أصاب القرطاس، وأصاب الآن في حكم الملفوظ به البتّة، وإن لم يوجد في اللّفظ، غير أنّ دلالة الحال عليه، نابت مناب اللّفظ به"[3] فرغم حذفه للفعل إلاّ أنّه ترك قرينة تدلّ عليه وهي سماع الصّوت، فعُلم أنّه أصاب القرطاس وصار الفعل "أصاب" في حكم الملفوظ به، وذلك لأنّ دلالة الحال نابت مناب الملفوظ، إذ يعدّ الحذف وسيلة لتحقيق الإيجاز في القول؛ فقد يؤدي الحذف دلالات لا يستطيع الذّكر تأديتها وذلك لما يتركه من القرائن الدّالة عليه، في هذا يقول **الجرجاني**(ت 471هـ):" هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أَنطَق ما تكون إذا لم تنطق

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 83.

[2]– مصطفى عبد السلام أبو شادي: الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط د ت، ص: 14.

[3]– ابن جنّي: الخصائص، 1/ 285.

وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن."[1] فهو يعدّ الحذف أقرب وسيلة إلى حصول الفائدة لدى المتلقي، إذ يعتبر أنّ عدم الإبانة أفضل وأقوى في التّأثير في نفس المتلقي، فآلية الحذف عند العرب القدماء تقابل ما يسمى بمضمرات القول في الدّرس التّداولي، والتي تظهر في الخطاب الذي يكون بين المتكلّم والمتلقي أثناء العمليّة التواصليّة.

قال في موضع آخر:" وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمّلته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثّناء عليه، فتقول: كان واللّه رجلا! فتزيد في قوّة اللّفظ بـ(اللّه) هذه الكلمة وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصّوت بها(وعليها) أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكّن الصّوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانا! وتَزْوِي وجهك وتقطّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما أو لَحِزا أو مبخَّلا"[2]، ففي هذا النّص يبيّن **ابن جنّي** القرائن الدّالة على المحذوف في الصّفة فبالإضافة إلى السّياق يشير إلى النّبر الذي هو زيادة في الضّغط على مقطع معيّن من الكلمة، فالموقف الذي يكون فيه المتكلّم هو الذي يعين على معرفة الدّلالة، كما أنّه يفيد في تقدير المحذوف، ولقد بيّن **ابن جنّي** أنّ الصّوت وما صاحبه من تنغيم عوّض ذكر الصّفة وعلى ذلك فإنّ (كان واللّه رجلا) مع ما صاحبه من قوّة في اللّفظ وتمطيط اللّام يغني عن قولك كريما، والذّي دلّنا على تحديد هذه الصّفة؛ أي: كريما، هو الموقف الذي قيلت فيه أي: موقف المدح والثّناء.

كما أنّ تقطيب الوجه في عبارة (سألناه وكان إنسانا) يغني عن قولك لئيما أو بخيلا فتقاسيم الوجه تقوم مقام الإدلاء بالعبارة، إذ بإمكان المتكلّم أن يؤديها رغم كونها ناقصة في البنية والدّلالة، إلاّ أنّه عندما يزوي وجهه ويقطّبه فهو بذلك يرفع اللّبس عنها، كما أنّه يبيّن الموقف الذي يكون فيه المتكلّم والغاية التي يريد الوصول إليها.

[1]– عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004، ص 146.
[2]– ابن جنّي: الخصائص، 2/ 371.

كما قال في حذف التّمييز:" قد حذف المميّز وذلك إذا عُلم من الحال (حكم ما) كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التّمييز إذا قصد المتكلّم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التّمييز وهذا إنّما يصلحه ويفسده غرض المتكلّم، وعليه مدار الكلام"[1]، فهذا بيان على أنّ المتكلّم بإمكانه أن يقوم بآليّة الحذف ولكن يجب أن يكون المتلقي عارفا بحال المحذوف وقصد المتكلّم، ونجده قد ذكر مصطلحين مهمّين في التّداوليّة وهما القصد والغرض، وهما من المعاني المهمّة في التّداوليّة.

ولقد ذكر **ابن جنّي** أنّ العرب "قد حذفت الجملة، والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[2] وهذا ما سمّاه بشجاعة العربيّة، فالحذف لا يمكن أن يكون إلاّ إذا دلّ دليل عنه، وإلاّ فالمتلقي للخطاب يصبح في وضع التّكلّف لمعرفة أو تقدير المحذوف، فمن الأمثلة التي أوردها عن الحذف " فأمّا الجملة فنحو قولهم في القسم: واللّه لا فعلت، وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم باللّه، فحذفت الفعل والفاعل، وبقيت الحال ـ من الجار والجواب ـ دليلا على الجملة المحذوفة. وكذلك الأفعال في الأمر والنّهي والتّخصيص؛ نحو قولك: زيدا، إذا أردت: أضرب زيدا أو نحوه. ومنه إيّاك إذا حذّرته؛ أي احفظ نفسك ولا تضعها، والطريقَ الطريقَ"[3] فالعملية التخاطبيّة مرتبطة أساسا بما يرمي إليه المتكلّم من معان وكذا مقدرة المتلقي من اكتشاف المقصود من الخطاب، وحديث **ابن جنّي** عن الحذف الذي يتركه المتكلّم في الجملة من فعل وفاعل، لا بدّ له وأن يُبقي دليلا يحيل المتلقي على هذه الجملة المحذوفة؛ وذلك من خلال اقترانها بالسّياق أو الافتراضات المسبقة التي تكون عند المتلقي، فعندما يقول المتكلّم "إيّاك" فإنّ المتلقي يعلم أنّه في مقام التّحذير، فنابت هذه الكلمة مكان جملة كاملة ـ احفظ نفسك ولا تضعهاـ ولقد أدرك المتلقي هذا المعنى من خلال الاستعمال أو السّياق الذي تداول المتخاطبون على استعماله.

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 2/ 378.

[2]– المرجع نفسه، 2/ 360.

[3]– المرجع نفسه، 2/ 360.

ح- تداوليّة حروف المعاني:

تتكوّن اللّغة العربيّة كغيرها من اللّغات على عدد كبير من الأدوات الدّالة على المعاني تحمل قوى إنجازيه مختلفة، وهي التي تثري اللّغة بأنواع كثيرة من الأساليب وهي صالحة لمقامات تواصليّة مختلفة، حيث يستعملها المتكلّم طبقا للمقام والسّياق الذي يكون فيه، ولقد وُجد في الخصائص تحليلا لهذه القضيّة، إذ نجده يحكّم السّياق في بيان معنى الحروف فقال في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض:" هذا باب يتلقّاه النّاس معسولا ساذجا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه. وذلك أنّهم يقولون: إنّ (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجّون لذلك بقول **اللّه سبحانه:** ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أي مع اللّه. ويقولون إنّ (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجّون بقوله ـ **عزّ اسمه** ـ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ أي عليها، ويقولون: تكون الباء بمعنى عن وعلى، ويحتجّون بقولهم: رميت بالقوس أي عنها وعليها [...] ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الدّاعية إليه، والمسوّغة له، فأمّا في كلّ موضع وعلى كلّ حال فلا."[1] فهو يوضّح بأنّ استعمال حروف المعاني بعضها مكان بعض يكون بحسب السّياق الذي يكون فيه المتكلّم، أمّا إذا كان هذا الاستعمال بصفة دائمة فهو لا يجيزه؛ ذلك لأنّ الحروف لا تؤدي المعنى المراد في كلّ مرّة، فمثلا إذا قلت: سرت إلى زيد، وأنت تريد أن تقول معه، نجد أنّ (إلى) هنا لا تؤدي المعنى المراد وهو (مع)، فكما قال **ابن جنّي** تكون في موضع دون آخر، فالسّياق إذن هو الذي يحدّد المعنى.

كما أنّ الحروف يمكن أن تنوب مكان كلام محذوف، وتؤدي معناه وهذا ما أشار إليه **ابن جنّي** في باب زيادة الحروف وحذفها، فقال:" أخبرنا أبو علي ـ رحمه اللّه ـ قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أنّ الحروف إنّما دخلت على الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا،... وتفسير قوله:" إنّما الكلام لضرب من الاختصار" هو أنّك إذا قلت: ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن (أنفي)؛ وهي جملة فعل وفاعل. وإذا قلت: قام القوم إلاّ زيدا فقد نابت (إلاّ) عن (أستثني) وهي فعل وفاعل، وإذا

[1]- ابن جنّي: الخصائص، 2/ 306، 308.

قلت قام زيد وعمرو؛ فقد نابت الواو عن (أعطف). وإذا قلت: ليت لي مالا؛ فقد نابت (ليت) عن (أتمنى)..."[1] فلقد وضّح أنّ حروف المعاني تنوب مكان الكلام غير المتلفّظ به وهذا للإيجاز فيه بغرض حصول الفائدة لدى المتلقي، لذلك فقد استعملت الحروف مبيّنة لمقاصد الكلام المحذوف، فجعلوا من الحرف (ما) دلالة على النّفي، و(إلاّ) للدّلالة على الاستثناء والواو على العطف، وليت للتّمنّي وغيرها من الحروف التي لم يذكرها **ابن جنّي** والدّالة على معانيها، كـ(إنّ) و(أنّ) دلالة على التّوكيد وغيرها من الحروف الدّالة على معانيها، ومعظم هذه الحروف هي أدوات وروابط حجاجيّة.

ط- تداوليّة المبالغة:

لقد عرّف علماء البلاغة العربيّة المبالغة بأنّها "أن يدّعي المتكلّم لوصف ما أنّه بلغ في الشّدة أو الضّعف حدّا مستبعدا أو مستحيلا"[2]، وذلك لكي يدرك المتلقي بأنّ الخطاب إنّما هو على سبيل المبالغة، فيأخذ منه المعنى إلاّ أنّه يزيد عليه شيئا من الشّدة أو الضعف، فهي إذن وظيفة تواصليّة تتطلّب بنية جديدة تابعة لها، حيث تقوم بالخروج عن الأصل أو المعنى المعتاد، وذلك بتكثيره أو الزّيادة فيه، وهذه كلّها إجراءات تترك أثرا في المتلقي يقول **ابن جنّي**:" وذلك أنّك في المبالغة لا بدّ أن تترك موضعا إلى موضع، إما لفظا إلى لفظ، وإما جنسا إلى جنس، فاللّفظ كقولك: عُراض، فهذا قد تركت فيه لفظ عريض. فعُراض إذًا أبلغ من عريض. وكذلك رجل حسّان ووضّاء؛ فهو أبلغ من قولك: حسن، ووضيء، وكرّام أبلغ من كريم، لأنّ كريما على كَرُمَ، وكرّام خارج عنه. فهذا أشد مبالغة من كريم. قال الأصمعي: الشيء إذا فاق في جنسه قيل له: خارجيّ. وتفسير هذا ما نحن بسبيله، وذلك أنّه لمّا خرج عن معهود حاله أُخرج أيضا عن معهود لفظه، وذلك أيضا إذا أريد بالفعل المبالغة في معناه، أُخرج عن معتاد حاله من التصرف فمنِعه"[3] فحسب قوله أنّ المتكلّم كلّما كان خطابه يحتوي على أسلوب المبالغة كلّما كان بليغا وأكثر تأثيرا، بحيث يترك أثرا في نفس المتلقي.

---

[1]- ابن جنّي: الخصائص، 2/ 273، 274.

[2]- عبد الرحمن حسن حبنّك الميراني: البلاغة العربية، أسسها، وعلومها، وفنونها، الدّار الشاميّة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ج2، ط1، 1996، ص: 450.

[3]- ابن جنّي: الخصائص، 3/ 46.

كما أنّ المتكلّم قد يعدل بصيغة المبالغة عن القياس المعهود؛ لأجل تحقيق أغراض تعبيريّة أو وظائف تداوليّة، ومن أمثلة العدول عن القياس ما قاله **ابن جنّي** في صيغة "كرّام"، إذ يعلّل العدول عن بعض الصّيغ إلى صيغ أخرى لاعتبارات تتعلّق بالمعنى، فصيغة "كرّام" خرجت عن بابها لأداء وظيفة الشّدة في المبالغة في الكرم ـ أكثر من كريم ـ بقوله:" وتفسير هذا ما نحن بسبيله وذلك أنّه لما خرج عن معهود حاله أُخرج أيضا عن معهود لفظه"[1]، كما قال:" فأما قولهم: خُطَّاف وإن كان اسما فإنّه لاحق بالصّفة في إفادة معنى الكثرة؛ ألا تراه موضوعا لكثرة الاختطاف به. وكذلك سكّين، إنّما هو موضوعا لكثرة تسكين الذابح به. وكذلك البزّار والعطّار والقصّار ونحو ذلك؛ وإنّما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء [...] ونحو من تكثير اللّفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله. وذلك فُعَال في معنى فعيل؛ نحو طُوال؛ فهو أبلغ (معنى من) طويل"[2] ففُعال المعدول إليها أبلغ وأكثر فعالية وتأثيرا في أداء الوظيفة التواصليّة أو التّداوليّة، فوزن فُعال أشد مبالغة من فعيل.

كما أنّ هذه الصّيغ تدلّ على كثرة تداول هذه الأشياء ومزاولتها في الحياة اليوميّة "اعلم أنّه يجيء بعض ما هو على فعّال وفاعل بمعنى ذي كذا... ففعّال الذي بمعنى ذي كذا لا يجيء إلاّ في صاحب شيء يزاول ذلك الشّيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه"[3].

ي- تداوليّة التّكرار:

اعتنى علماء العرب القدامى والمحدثون بأسلوب التّكرار؛ وذلك لما فيه من أهميّة في التّأثير على المتلقي، فهو أسلوب يعبّر عمّا في نفس المتكلّم من انفعال تجاه شيء ما، وقد كان اهتمام العلماء بدراسة الجملة وما تحتوي عليه من مكوّنات، باعتبارها مجموعة متآلفة من المفردات التي تكوّن في نهاية هذا معنى مفيدا[4]، يقول **ابن جنّي:**" وإنّما الغرض فيها التّوكيد بها، والتّكرير لذلك المعنى؛ كقولك: بطلَ بطلَ، فأنت لا تريد أن تنفي كونه مرّة

[1]- ابن جنّي: الخصائص، 3/ 46.

[2]- المرجع نفسه، 3/ 267.

[3]- الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، ج2، 1982، ص: 84، 85.

[4]- عبد المطلب: البلاغة والأسلوبيّة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص: 290.

واحدة، بل غرضك فيه متابعة نفيه وموالاة ذلك، كما أنّ قولك لا يَدَيْنِ بها لك، لست تقصد بها نفي يدين ثنتين وإنّما تريد نفي جميع قواه؛ ... وكذلك قوله:

إذا شقَّ بُردُ شقَّ بالبرد مثلُه دواليك حتى ليس للبرد لابس

أي مداولة بعد مداولة. فهذا على العموم، لا على دولتين ثنتين"[1]، ففي هذا ما يوحي بأنّ المتكلّم قام بعمليّة التّكرار لهدف أو غرض في نفسه؛ وهو توكيد المعنى المراد ايصاله إلى المتلقي، وبذلك فإنّ التّكرار ذو أهميّة بالغة؛ وذلك في شدّ انتباه المتلقي وجعله أكثر ارتباطا بالمعنى والدّلالة.

كما أنّ التّكرار يأتي لدواع بلاغيّة كتمكين المعنى وتأكيده في نفس المتلقي، فتكون العبارة المكرّرة فاصلة في الخطاب؛ وذلك من خلال التّأثير الذي ينتج عنه، ولقد قسّم العلماء التّكرار إلى قسمين فـ" التّكرير على قسمين: تكرير في اللّفظ والمعنى جميعا، وتكرير في المعنى دون اللّفظ"[2]، وهذا ما نصّ عليه **ابن جنّي** فقال:" اعلم أنّ العرب إذا أرادت المعنى مكّنته (واحتاطت) له فمن ذلك التوكيد، وهو على ضربين: أحدهما تكرير الأوّل بلفظه. وهو نحو قولك: قام زيد (قام زيد) وضربت زيدا (ضربت)، وقد قامت الصّلاة قد قامت الصّلاة اللّه أكبر اللّه أكبر[...] والثّاني تكرير الأوّل بمعناه وهو على ضربين: أحدهما للإحاطة والعموم، والآخر للتثبيت والتمكين، الأوّل كقولنا: قام القوم كلّهم... والثّاني نحو قولك: قام زيد نفسه، رأيته نفسه."[3]، ممّا سبق ندرك أنّ التّكرار إمّا أن يكون في اللّفظ والمعنى؛ بحيث تتكرّر الألفاظ دون اختلاف في المعاني، أو يكون في المعنى دون اللّفظ؛ بحيث تختلف الألفاظ وتتفق المعاني.

ويعتبر التّكرار من أبرز الأساليب الحجاجيّة التي يقدّمها المتكلّم لفائدة خطاب معيّن فكما يرى العزّاوي فإنّ" تكرار الرّابط الحجاجي وكذا مفردات بعينها، الذي نجده في النّص

[1]– ابن جنّي: الخصائص، 3/ 45.

[2]– ضياء الدين بن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، مطبعة نهضة، مصر القاهرة، ج4، د ط، د ت، ص284.

[3]– ابن جنّي: الخصائص، 3/ 102، 104.

الشعري والذي ساهم في جعله منسجما إن بنائيا وإن تداوليا وحجاجيا، ليس هو ذلك التّكرار المولّد للرّتابة والملل، أو التّكرار المولّد للخلل والهلهلة في البناء، ولكنّه التّكرار المبدع الذي يدخل ضمن عمليّة بناء النّص أو الكلام بصفة عامّة، إنّه التّكرار الذي يسمح لنا بتوليد بنيات لغويّة جديدة باعتبارها أحد ميكانيزمات عمليّة إنتاج الكلام، وهو أيضا التّكرار الذي يضمن انسجام النّص وتوالده وتناميه"[1]، فالتّكرار إذن يساهم في تنامي النّص وانسجامه؛ باعتباره أحد المكوّنات التي يعتمد عليها المتكلّم في إنتاج خطابه، وذلك بغرض توكيد المعنى والتّأثير في المتلقي، وهذا لكونه عنصرا حجاجيا مهمّا في العمليّة التواصليّة.

[1]– أبو بكر العزّاوي: الخطاب والحجاج، ص49.

خاتمة

خـاتـمـة:

بعد هذه الدّراسة المتواضعة، والتي تعدّ محاولة منّا لاكتشاف بعض الأبعاد التّداوليّة في تراثنا العربي من خلال كتاب الخصائص، حيث قمنا ببيان بعض الأسس والمفاهيم التي اعتمدها **ابن جنّي** في دراسة اللّغة العربيّة ورصد خصائصها، نذكر منها: قضيّة اللّفظ والمعنى التي تعدّ من بين أهمّ القضايا المتناولة، والعلاقة بينهما، وأثر السّياق في تحديد معنى الخطاب، والغرض الذي يريده المتكلّم والفائدة التي يجنيها المتلقّي من الخطاب، وبعد هذا يمكن أن نسجّل أهمّ النّتائج التي نستخلصها من هذا البحث:

– أنّ النّظريّة التّداوليّة تعدّ من بين أهمّ النّظريات اللّسانيّة، بالنّظر إلى أنّها كانت محطّ استقطاب العلماء؛ وذلك بفضل اتّجاهها الوظيفي في الدّراسة اللّغويّة.

– أنّ كتاب الخصائص يحمل في طيّاته أبعادا مهمّة يمكن أن ندرجها ضمن الدّراسة التّداوليّة.

– أنّ ابن جنّي قد نصّ قديما على معظم المفاهيم التي تقرّ بها النّظريّة التّداوليّة، منها مفهوم السّياق، والتّأثير على المتلقّي، ومفهوم الإفادة، وغيرها من المفاهيم التّداوليّة التي لاحظناها من خلال تتبّعنا لها في كتاب الخصائص.

– أنّ آليّة المبالغة تعتبر من بين الأبعاد المهمّة في الحجاج، حيث يهدف المتكلّم من ورائها إلى التّأثير في المتلقّي، كما أنّ آليّة التّكرار تعتبر أيضا آليّة حجاجيّة، إذ يؤكّد المتكلّم من وراء استعمالها على المعنى المراد توضيحه أو بيانه.

– أنّ ابن جنّي أقرّ بأنّ المتكلّم عليه أن يراعي مقدرة المتلقّي في فهم خطابه، أي أنّه لا يمكنه أن يخرج كلامه بصورة لم يعهدها المتكلّم، إلاّ إذا كان هناك دليل على ما يقصده وهذا يعتبر في صميم الدّراسة التّداوليّة التي تعنى بضرورة وجود معرفة مشتركة بين المتخاطبين.

– أنّه يجب على الدّارس أن يبحث في كتب التّراث من أجل بناء نظريّة لها أسسها العربيّة

والتي تختلف عن غيرها، فلقد تبيّن لنا من خلال تناولنا لكتاب الخصائص أنّ فيه من المبادئ اللّغويّة واللّسانيّة التّداوليّة التي لا تختلف في دقّتها ووضوحها، عمّا نوليه الاهتمام في اللّسانيات الغربيّة.

وفي الأخير نقول أنّنا لا نزعم بأنّا أحطنا بكلّ الموضوع لأنّه موضوع متشعّب، بل نقول بأنّنا حاولنا جاهدين أن نلمس البعض منه، ذلك لأن تراثنا العربي هو بحر من الثّروة اللّغويّة، وما كتاب الخصائص إلاّ نقطة منه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1- أحمد أوالطّوف: بلاغة الخطاب الحكائي، استراتيجيات الحجاج في كليلة ودمنة، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2014.

2- أحمد المتوكّل: الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء المعرب، ط1، 1985.

3- أحمد مختار عمر: علم الدّلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998.

4- الأستراباذي: شرح شافيّة ابن الحاجب، تحقيق وشرح: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، 1982.

5- اسماعيل بن حمّاد الجوهري: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: عبد الغفور عطّار دار العالم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

6- آن روبول، وجاك موشلار: التّداوليّة اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوش، ومحمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

7- باتريك شارودو: الحجاج بين النّظريّة والأسلوب عن كتاب نحو المعنى والمبنى، ترجمة: أحمد الوردني، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

8- باتريك شارودو، ودمينيك منغو: معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهري وحمادي صمّود، دار سيناترا، تونس، 2008.

9- باديس الهويمل: مظاهر التّداوليّة في مفتاح العلوم للسكاكي ت 626هـ، عالم الكتب الحديث، بسكرة، الجزائر، ط1، 2014.

10- أبو بكر العزاوي: الخطاب والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط1، 2010.

11- بهاء الدين محمد مزيد: تبسيط التّداوليّة، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1 2010.

12- تمام حسان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب 1994.

13- تمام حسان: مقالات في اللّغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، الجزء 2، ط1، 2006.

14- عبد الجليل العشراوي: الحجاج في الخطابة النبوية، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن، ط1، 2012.

15- جوتس هنره لانج: مدخل إلى نظريّة الفعل الكلامي، ترجمة: سعيد حسين البحيري مكتبة هراء الشرق للنشر، الجيزة، ط1، 2012.

16- جورج يول: التّداوليّة، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، لبنان، ط1 2010.

17- جون إي جوزيف، نايجل لق، توبلت جي تيلر: أعلام الفكر اللّغوي، التقليد الغربي في القرن العشرين، ترجمة: أحمد شاكر الكلابي، دار أويا للطباعة والنشر، طرابلس، ط1 2006.

18- حافظ اسماعيل علوي: التّداوليات علم استعمال اللّغة، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن، ط2، 2014.

19- حسام البهنساوي: التراث اللّغوي، علم اللّغة الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ط1، 2004.

20- حسام سعيد النعيمي: ابن جنّي عالم العربيّة، دار الشؤون العامة للطباعة والنشر بغداد، ط1، 1990.

21- حسام سعيد النعيمي: الدّراسات اللّهجية والصوتية عند ابن جنّي، دار الرّشيد للنشر العراق، 1980.

22- خديجة الحديثي: المدارس النحوية، دار الأمل، اربد، الأردن، ط3، 2001.

23- خليل أحمد عمايرة: في نحو اللّغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدّة، السعودية، ط1، 1984.

24- خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللّسانيات، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر ط2، 2006.

25- عبد الرحمن حسن حبنّك الميراني: البلاغة العربيّة، أسسها، وعلومها، وفنونها، الدار الشامية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الجزء 2، ط1، 1996.

26- زكريا السرتي: الحجاج في الخطاب السياسي المعاصر، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن، ط1، 2014.

27- الزواوي بغورة: الفلسفة واللّغة، "نقد المنعطف" في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة بيروت، لبنان، ط1، 2005.

28- زيبيلة كريمر: اللّغة والفعل الكلامي والتواصل مواقف خاصة بالنظريات اللّغوية في القرن العشرين، ترجمة: حسين بحيري، هراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2011.

29- سامية الدريدي: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1، 2008.

30- شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللّسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

31- شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7.

32- صابر الحباشة: التداولية والحجاج مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر دمشق، سوريا، ط1، 2008.

33- صابر الحباشة: مغامرة المعنى من النحو إلى التّداوليّة "قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني"، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2011.

34- صلاح اسماعيل عبد الحق: التحليل اللّغوي عند مدرسة أوكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

35- صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النّص، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافيّة الكويت، 1978.

36- ضياء الدين بن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي بدوي طبانة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، الجزء4.

37- عبد العاطي غريب علاّم: دراسات في البلاغة العربيّة، منشورات جامعة بنغازي، ط1 1997.

38- علي زوين: منهج البحث اللّغوي بين التراث وعلم اللّغة الحديث، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، العراق، ط1، 1986.

39- فاطمة الطبّال بركة: النّظرية الألسنيّة عند رومان جاكبسون، دراسة ونصوص المؤسسة الجامعية للدّراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

40- فان ديك: علم النّص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسين بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، ط1، 2001.

41- أبو الفتح عثمان (ابن جنّي): الخصائص، تحقيق: علي النّجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2.

42- فرديناند دي سوسير: علم اللّغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربيّة بغداد، ط3، 1985.

43- فيليب بلانشية: التّداوليّة من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007.

44- عبد القادر الغزالي: اللّسانيات ونظرية التواصل، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا ط1، 2003.

45- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط5، 2004.

46- قدور عمران: البعد التّداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث اربد، الأردن، ط1، 2012.

47- كاترين فوك، وبياري قوفيك: مبادئ في قضايا اللّسانيات المعاصرة، تعريب: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، 1984.

48- كمال بشر: التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 2005.

49- محمد بن ابراهيم الحمد: فقه اللّغة مفهومه وموضوعاته وقضاياه، دار ابن خزيمة الرّياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 2005.

50- محمد سالم الأمين الطلبة: الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

51- محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2.

52- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989.

53- محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري (استراتيجيّة التناص)، المركز الثقافي العربي بيروت، لبنان، ط3، 1992.

54- محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية 2006.

55- محمود طلحة: تداوليّة الخطاب السردي، دراسة تحليليّة في وحي القلم للرافعي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1، 2012.

56- محمود طلحة: مبادئ تداوليّة في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2014.

57- محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

58- مسعود بودوخة: السياق والدّلالة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012.

59- مسعود صحراوي: التّداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة "الأفعال الكلاميّة" في التراث اللّساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005.

60- مصطفى عبد السّلام أبو شادي: الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.

61- مصطفى غلاييني: جامع الدّروس العربيّة، تنقيح: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ط28، 1993.

62- عبد المطلب: البلاغة والأسلوبيّة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1994.

63- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد اللّه علي الكبير، دار المعارف، القاهرة مصر، د ت، د ط.

64- منير محمود الميسري: دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2005.

65- ميشال زكريا: الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة (الجملة البسيطة) المؤسسة الجامعيّة للدّراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

66- نعمان بوقرّة: اللّسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن، ط1، 2009.

67- نواري سعودي أبو زيد: في تداوليّة الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، بيت الحكمة سطيف، الجزائر، ط1، 2009.

68- نواري سعودي أبو زيد: ممارسات في النقد واللّسانيات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012.

69- نور الدين اجغيط: تداوليات الخطاب السياسي، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن ط1، 2012.

70- هادي أحمد فرحان الشجيري: الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

71- عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة تداوليّة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

72- هدسون: علم اللّغة الاجتماعي، ترجمة: محمود عياد، عالم الكتب، القاهرة، مصر ط1، 1990.

73- أبو هلال العسكري: الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: محمد أمين الخانجي محمود بك للطباعة، مصر، ط1، 1899.

الدوريات:

74- بوزناشة نور الدين: الحجاج في الدرس اللّغوي الغربي، مجلة علوم إنسانيّة، العدد 44 السنة السابعة، 2010.

75- فريق البحث في البلاغة والحجاج: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، إشراف: حمادي صمّود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانيّة، كليّة الآداب منوبة، تونس.

الرسائل الجامعيّة:

76- إيمان زردومي: الحجاج في النّص القرآني "سورة الأنبياء أنموذجا"، بحث مقدّم لنيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة، تخصص علوم اللّسان، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013.

77- حسين بوبلوطة: الحجاج في الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، بحث مقدّم لنيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة، تخصص لسانيات الخطاب، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010.

78- دليلة قسمية: استراتيجيّة الخطاب النبوي، بحث مقدّم لنيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها، تخصص لسانيات الخطاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ- ج
مدخل	6- 12
الفصل الأوّل: الجهاز المفاهيمي للتّداوليّة	14- 45
1- التداوليّة	14
أ- مفهومها	14
• لغة	14
• اصطلاحا	15
ب- النّشأة والتّطوّر	17
ج- فروع التّداوليّة	22
د- مهام التّداوليّة	22
هـ- أهمية التّداوليّة	24
2- أبرز المفاهيم التّداوليّة	24
أ- الأفعال الكلاميّة	25
ب- الحجاج	31
1- تعريف الحجاج	31
2- الحجاج في اللّغة	33
3- السلم الحجاجي	36
4- الأدوات الحجاجيّة	38
ج- الملفوظيّة	40
1- التّلفظ	40
2- الملفوظ	41
3- علاقة التّداوليّة ببعض العلوم الأخرى	42

أ- علاقة التّداوليّة باللّسانيات البنيوية	42
ب- علاقة التّداوليّة بعلم الدّلالة	43
ج- علاقة التّداوليّة بالبلاغة	44
د- علاقة التّداوليّة بتحليل الخطاب	45
الفصل الثاني: الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص	47- 80
1- التعريف بابن جنّي وكتاب الخصائص	47
أ- حياته وثقافته	47
ب- ثناء العلماء عليه	49
ج- التعريف بكتاب الخصائص	50
2- الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص	51
أ- تداوليّة عناصر الخطاب	52
ب- تداوليّة اللّفظ والمعنى	57
ج- تداوليّة الإعراب والمعنى	62
د- تداوليّة الخبر والإنشاء	63
هـ- تداوليّة التقديم والتّأخير	68
و- تداوليّة مخالفة الظاهر	71
ز- تداوليّة الحذف	72
ح- تداوليّة حروف المعاني	76
ط- تداوليّة المبالغة	77
ي- تداوليّة التّكرار	78
خاتمة	82
قائمة المصادر والمراجع	85
الفهرس	94
ملخص	

ملخص البحث

ملخّص:

تعتبر التّداوليّة علما جديدا في التّواصل الإنساني، إذ تقوم بدراسة الظّواهر اللّغويّة في الاستعمال، ولهذا جاءت تسميتها بـ "علم استعمال اللّغة"، وهي من أحدث الاتجاهات اللّغويّة التي ظهرت على ساحة الدّرس اللّساني الحديث والمعاصر، وتعنى اللّسانيات التّداوليّة في دراستها للّغة بأقطاب العمليّة التّواصليّة؛ فتهتمّ بالمتكلّم ومقاصده، كما تراعي حال المتلقّي أثناء الخطاب، والظّروف والأحوال الخارجيّة المحيطة بها، وهذا ضمانا لتحقيق التّواصل من جهة، ولتستغلّها في الوصول إلى غرض المتكلّم وقصده من كلامه من جهة أخرى.

وتأتي هذه الدّراسة لإثبات الأبعاد التّداوليّة في إحدى المدوّنات التّراثيّة، وهذا من خلال البحث في موضوع "الأبعاد التّداوليّة في كتاب الخصائص لابن جنّي"، وذلك في محاولة منّا لتقريب هذا المنهج الغربي الحديث من موروثنا العربي القديم، إذ إنّ استثمار هذا العلم الجديد سيسهم في وصفها ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابيّة التّواصليّة.

الكلمات المفتاحيّة: التّداوليّة، الموروث العربي، المتكلّم، المتلقي، الخطاب.

Résumé:

La Pragmatique est une nouvelle science dans la communication humaine, elle étudie d’utilisation des phénomènes linguistiques, de ça il dérive leur appellation « le science d’utilisation de language », elle est aussi parmi les systèmes linguistiques les plus modernes qu’ils se sont manifestés sur le terrain d’étude linguistique moderne, la pragmatique linguistique se concerne dans leurs études par les essieux de l’opération communicatifs, et elle s’intéresse au locuteur et leurs visés, aussi elle respecte la situation de l’auditeur pendant la conversation, même si les condition et les circonstances externes qu’ils l’entourent, pour assurer la réalisation de la communication d’un côté, et pour arriver à l’intention de locuteur et leur visé dans ses paroles d’un autre côté.

Cette étude est amenée pour affirmer les aspects pragmatiques dans l’ancienne rhétorique arabe, grâce à la recherche dans le thème « Les aspects pragmatiques dans le livre el khassaisse l’Iben Jennie », dans l’essai d’approcher cette méthode occidental à notre ancienne

rhétorique arabe, et la mise de ce science aura participé à la description et à l’explication de ses caractéristique et ses phénomène oratoires communicatifs.

Les mots clés: La pragmatique, Rhétorique arabe, Locuteur, L’auditeur, Conversation.